

الفصل الأول : علم الاجتماع الحضري (المفهوم ، النشأة، والتطور، والاستقلال)

مدخل تمهدى :

لاشك ، ان العلوم برمتها ، تتدرج من مرحلة معرفية الى أخرى ، مقدمة لنا جملة من الأفكار والتصورات المعقّدة والجديدة ، وهو أمر يتراافق دائماً مع تطور البحث العلمي والمعرفي ، وفي مجال البحث العلمي والمعرفي ، فإن المراحل تتواتي في صورة حُزم معرفية وعلمية جديدة ، تضاف الى إبداعات سابقة ، او تمحى بعضها من التصورات المعرفية السابقة ، وبين هذا وذاك ، فإن العلوم الاجتماعية ، تتصف بأنها متراكمة علمياً ومعرفياً . وهذا هو حال علم الاجتماع بعامة ، وعلم الاجتماع الحضري وخاصة ، إذ لحظ الأخير بوصفه مديناً للأول ، لا سيما في بعض المفاهيم والتصورات النظرية ، التي تركها لنا رواد علم الاجتماع ، بدءاً بـ (تونيز) Toennies ، وانتهاءً بـ (دوركايم) Durkheim ، وبالتالي ، فإن علم الاجتماع الحضري ، يمكن وصفه بردة الفعل على التتبّيه الذي أثاره رواد علم الاجتماع ، عندما أيقنوا طبيعة الظروف المثيرة التي تحيط بالمدينة The City ، داخلياً وخارجياً . فكان على اثر ذلك ان تبلورت اتجاهات جديدة في مجال البحث الحضري كان أهمها^١ : (احمد ، د. غريب ، والسيد ، ص ١٧٨) .

١. تزايد أهمية الدراسات المتخصصة والمتداخلة ، الأمر الذي يعكس محاولة جادة للاستفادة المتبادلة من العلوم الأخرى على المستوى المفاهيمي والمنهجي .

٢. التطور النظري ، ذلك الذي استند على الأسس الرياضية ، وتوظيف التكنولوجيا في مجال البحث العلمي ، وانعكاس كل ذلك على مسائل وقضايا علم الاجتماع الحضري .

٣. بروز الاهتمام بالجانب السلوكى ، الذي ركز على دراسات الوحدات الصغيرة ، والتكدس المكاني وغير ذلك ..
٤. ازدياد الاهتمام البراغماتي او النفعي بالتطبيقات السياسية للبحث الحضري .

لقد كانت المدينة ، الى جانب الطواهر الحضرية المتراقة معها ، تشكل بؤرة الاهتمام منذ زمن قابع في أعماق البحث الاجتماعي ، منذ ما يقرب من قرن من الزمان ، وهو يؤشر على أهمية هذا التخصص أي - علم الاجتماع الحضري - .
فكانـتـ المـديـنـةـ هـاجـسـاـ تـولـدـ مـنـذـ عـامـ ١٨٩٠ـ ،ـ عـنـدـماـ أـيـقـظـتـ جـفـونـ وـخـيـالـاتـ عـقـولـ مـعـرـفـيـةـ ،ـ مـاـ زـلـنـاـ نـدـيـنـ لـهـ بـالـكـثـيرـ أـمـثـالـ :ـ (ـ تـونـيزـ ،ـ زـيـمـلـ ،ـ فـيـرـ ،ـ دـورـكـاـيمـ)ـ ،ـ وـلـكـنـ لـمـ يـتـوـلـدـ فـيـ هـذـهـ اللـحـظـةـ الـمـعـرـفـيـةـ الـبـاـكـرـةـ اـهـتـمـاماـ مـسـتـقـلـاـ بـالـمـسـائـلـ الـحـضـرـيـةـ ،ـ وـاهـتـمـاماـ كـهـذـاـ ،ـ أـنـمـاـ تـبـرـزـهـ لـنـاـ أـعـمـالـ مـدـرـسـةـ شـيكـاغـوـ فـيـمـاـ مـضـىـ مـنـ الزـمـنـ (ـ ١٩٢٠ـ-ـ ١٩٣٠ـ)ـ ،ـ ثـمـ حـصـلتـ نـهـضـةـ مـعـرـفـيـةـ وـمـنـهـجـيـةـ ،ـ فـيـ عـقـدـ الـخـمـسـيـنـيـاتـ مـنـ الـقـرـنـ الـمـاضـيـ ،ـ اـذـ شـهـدـتـ تـلـكـ الـفـتـرـةـ بـزـوـغاـ وـاضـحـاـ فـيـ تـنـاوـلـ ظـواـهـرـ الـمـجـتمـعـ الـمـحـلـيـ ،ـ وـاقـتصـادـيـاتـ الـمـوـاـقـعـ ،ـ وـالـاهـتـمـامـ الـجـغرـافـيـ بـأـنـسـاقـ الـمـدنـ ..

ومع بداية عقد السبعينيات انقسمت الدراسات الحضريّة ، الى عدد من المجالات المتخصصة ، فمثلت الايكولوجيا مجالاً للبحث الحضري . وبناءً على هذا الحال المعرفي ، لم يستمر على ما هو عليه ، فسرعان ما تغير المجال التخصصي ، لظهور توجهات على الطريقة الفيبريرية في بريطانيا ، مقدمة لنا اهتمامات حول سوق الإسكان ، باعتباره احد المؤشرات الحضريّة على فرص الحياة . اما في فرنسا فظهرت توجهات راديكالية / ماركسية / نقية ، محولة الاهتمام

^١ . احمد ، د. غريب ، د. السيد عبد العاطي السيد ، علم الاجتماع الريفي والحضري ، (دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، ١٩٨٨) ص ١٧٨ .

الى العمليات المعّول عليها في بناء إنتاج المدن . ومع هذه الآراء المتخالفة ظاهريا ، الا ان هنالك تعاون معرفي بين جميع هذه المنظورات^١ (احمد ، د. غريب ، والسيد ، ص ١٧٩) .

ويبقى سؤال البحث الحضري قائما ، حول أي النشاطات والاهتمامات التي أسلفنا الحديث عنها ، تشكل محور اهتمامه . فقد اهتمت مدرسة شيكاغو على العمليات الاجتماعية ، التي تتلازم مع الحياة الحضرية في المدينة ، وظل هذا المدخل مسيطرا على البحث الحضري ، مع بعض التطور الذي أضافه لويس ويرث ، الذي حدد طريقة للحياة الحضرية ، اذ ترتبط تلك الطريقة بالخصائص المميزة للمدن .

ولمعرفة تفصيلية ، تقتضيها عملية جمع المادة ، فأننا نحاول ان نحيط بالتراث النظري المترافق في علم الاجتماع الحضري ، مبتدئين أولا : بمرحلة النشأة والتطور ، وصولا الى إقرار الاستقلال النظري للبحث الحضري .

أولا : مفاهيم علم الاجتماع الحضري (الحضري والحضارية) نماذج

هناك العديد من المفاهيم التي تستخدم في مجال الدراسات الحضرية ، ولعل اختزالنا للموضوع جاء بناء على ان هذين المصطلحين يمثلان معملا داليا واسعا ، اذ ترتبط بهما العديد من المصطلحات الفرعية الاخرى . وفي الوقت نفسه فانهما يمثلان اشتغالات لغوية من اللفظة " حضري " ، ولكي نقف على معناهما ، نبدأ أولا : بتحديد مفهوم الحضرية

Urbanism

فيشير مصطلح الحضرية الى حالة او كيفية ، او طريقة للحياة ، كما اشار لويس ويرث الى ذلك ، وهي بهذا المعنى تتحصر في مجتمع المدينة ، وفي استعراضنا السابق للتراث النظري الكلاسيكي ، اتضح ان جملة الخصائص التي اشروها تمثل في جانب كبير منها مفهوم الحضرية ، ولتأكيد اخطار المعنى السابق نأتي على ذكر هذه الخصائص :

١. ظهور تقسيم العمل كضرورة ملحة لظروف المكان ، وهذا التقسيم للعمل يعتمد على بناء مهني ، يتسم بالتباعين وهذا بدوره يؤشر البنية الطبقية الاجتماعية في المدينة .

٢. ظهور مساحة واسعة للتحرك الاقفي والراسي ، او الحراك الاجتماعي ، فضلا عن الحراك الفيزيقي (المكاني) .

٣. في مجتمع المدينة ، هناك توازن بمعنى ان هناك اعتماد وظيفي وتساند متبادل بين الافراد .

٤. بناءا على تأثيرات رواد علم الاجتماع ، فان نسق العلاقات الاجتماعية يتسم بالطبع السطحي وغير الشخصي ، الى جانب ظهور التعدد والانقسام في الادوار .

٥. في مجتمع المدينة ، تظهر وسائل للضبط الاجتماعي بصورة رسمية متمثلة بالقانون والسلطة التنفيذية . لكن هذا المعنى لا يقتصر في حقيقة الامر على مجتمع المدينة ، لأن تقدم العقل البشري واختراعه لوسائل تقصّر المسافات وتطرق الأسماع وتُثْبِه الأنظار ، جعلت جميعها عملية انتقال الحضرية الى مناطق خارج المدينة امر ممكن ، بل أحيانا على أشدّه . فمثلا طرح نلز اندرسون بعد ان رفض فكرة ان تقوم عملية الحضرية على انتقال الناس من الأرياف الى المدن ؛ ذلك ان الحضرية قد تطال أناسا لم يغادروا قراهم الأصلية ومزارعهم ، لذلك هو يرى ان الحضرية تعني

^١ . احمد ، د. غريب ، مصدر سبق نكره ، ص ١٧٩ .

حدوث تغيرات في القيم التي يؤمن بها المنتقلون من القرى الى المدن^١ (عزام ، دادريس ، وآخرون ، ص ٢٧٣) . وفي نفس السياق ، يرى جانكس وهو أحد منظري ما بعد الحادثة ، ان ثمة تحولين اسهما في نقل الحضرية خارج الاطار المكاني المحدد ، الاول : هو المواصلات المعاصرة التي قوّضت حدود الزمان والمكان الاعتياديّين ، وانتجت داخل المدن والمجتمعات ، عولمة جديدة وخصوصيات داخلية في الان معًا ، استناداً على قاعدة الموقع والوظيفة والمصلحة الاجتماعية ، فتلك الحالة الجديدة عملت على تأمين الاتصال الاجتماعي وتقرير المسافات (...). اما التحول الثاني ، فهو التنوع الذي شهدته الحياة المدينية ، استجابة لرغبات متنوعة (...) ^٢ (هارفي ، ديفيد ، ص ١٠٢ - ١٠٣).

اما عن تعريف التحضر **Urbanization** فقد اشير اليه هو الآخر بعده معاني ، وهذا ما نلاحظه في تحديد **Gerald Breese** في ان التحضر : عملية تغيير كمي وكيفي معًا ، تؤدي الى تحولات كبيرة في خصائص المجتمعات المحلية (المدن والبلدان) وسماتها ووظائفها . وطرح **Clyde Mitchell** تعريفاً للتحضر ركز فيه على فكرة الانتقال الى المدينة والإقامة فيها كشرط للتحضر ، فالتحضر من وجهة نظره : تلك العملية التي يصبح الناس بموجبها حضريين ، وذلك بالانتقال من القرى نحو المدن ، والتحول من الزراعة كمهنة رئيسية الى مهن أخرى أكثر ملائمة لحياة المدن ، ويصاحب ذلك تغيرات موازية في أنماط السلوك . ومن خلال تلك التعريفات يمكن ان نستنتج بعدين رئيسين دارت حولهما التعريفات وهما : التغيير باتجاه الحضرية ضمن إطار المدينة ، او التغيير بالاتجاه نفسه ولو كان ذلك خارج إطار المدينة^٣ (عزام ، د. إدريس ، وآخرون ، ص ٢٧٣ - ٢٧٥).

بناءً على ما سبق فإن للحضري والتحضر مظاهر رئيسيّن :

المظاهر الأول : ويتمثل بالانتقال من حياة الريف الى حياة المدينة ، بوساطة الحركة عبر المكان ، او الهجرة الداخلية من الريف الى المدن وما يصاحب ذلك من تغيرات في نوع المهن والابتعاد عن الزراعة والإقبال على أعمال أخرى متنوعة ومتخصصة داخل البيئة الحضرية الجديدة .

المظاهر الثاني : اذ يتمثل بالتغيير في أسلوب الحياة من نمط معين (النمط الريفي والأنماط التقليدية الأخرى) الى نمط اخر مغاير وهو النمط الحضري ، دون تحرك او هجرة لسكان هذه المناطق الريفية الى المدن .

وهكذا نجد ان الحضرية والتحضر عملية تميز بالخصائص الآتية :

- تحرك الناس من البيئة الريفية الزراعية الى المدينة .
- تغير المهنة من العمل بالزراعة الى العمل بمهن أخرى غير زراعية ، حرافية ، تجارية ، او صناعية .
- تغير في مستوى المعيشة .
- انتقال الافراد من بيئه يكثر فيها التأثير بقوى الطبيعة الى بيئه أخرى لا تمنح هذه القوى الأهمية نفسها ، فيقل تأثيرها في نشاط الافراد ، ويصبح الإنسان هو الذي يشكل الحياة المحيطة به وفقاً لاحتاجاته ومتطلباته وإرادته .
- التغير في القيم والسلوكيات .

ثانياً : تراث نظري غير مستقل

^١ عزام ، د. ادريس ، وآخرون ، المجتمع الريفي والحضري والبدوي ، (الشركة العربية للتسويق ، القاهرة ، ٢٠١٠) ص ٢٧٣

^٢ هارفي ، ديفيد ، الحادثة وما بعد الحادثة ، ص ١٠٢ - ١٠٣

^٣ عزام ، د. ادريس ، المصدر نفسه ، ص ٢٧٣ - ٢٧٥

منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، قدم فوستيل دي كولانج ، وصفا وتحليلا للعلاقة بين المؤسسات المدنية والدينية في اليونان والرومان ، وفي نهايات القرن ذاته ، قدم لنا تشارلز بوث ، بحثا بسبعة مجلدات ، تناول فيه حياة وعمل الناس في لندن ، ليكون مسحا اجتماعيا للفقر قل مثيله . ثم ليأتي فيبر ويشرح الدور الهام للمدن في مجال التطور الاجتماعي ، متصورا لنا نموذجا مثاليا يعد من خلاله المدينة مجتمعا كاملا ، بفضل وظائفها المتعددة ، والتي تطغى عليها الحسبة العقلانية . وللإحاطة أكثر فإنه سيتم استعراض المعالجات التي استبطنها علم الاجتماع ، والتي من خلالها ينظر إلى الظواهر الحضرية .

فرديناند تونيز (١٨٥٥ - ١٩٣٦)

ذاع صيت تونيز من خلال مؤلفه الشهير " المجتمع المحلي والرابطة " Community And Society ، الذي نشر ١٨٨٧ . وقد قدم في هذا الكتاب وصفا نموذجيا لنوعين من الروابط الاجتماعية ، يمثلان وجهي الحياة الاجتماعية ، أطلق على النموذج الأول : **المجتمع المحلي** Gemeinschaft ، ويتضمن هذا المعنى ، جميع العلاقات التي تتمحض عن العادات والمعتقدات ، او بمعنى اعم " الحس المشترك " ، الذي يتميز هو الآخر بالألفة والعاطفة والثبات والتحديد الواضح للأدوار ، وغياب للصراع ، الى جانب بروز الوعي الجماعي او (نحن) ، ومن أمثلة هذا النوع : التنظيمات القرابية ، مناطق الجوار ، القرى ، والتنظيمات الدينية ^١ (تيماشيف ، نيقولا ، ص ١٥٤) .

أما النوع الثاني : فقد أطلق عليه اسم **الرابطة او المجتمع** Gesellschaft ، وهذا نمط يختلف تماما عن المجتمع المحلي ، اذ يتضمن أشكالا متنوعة من العلاقات الاجتماعية ، التي تتميز بالصفة التعاقدية ، والروابط الشخصية ، وجود العقلانية ، وظهور الفردية ، وهي خصائص أوضحتها دور كايم وفيبر كما سنرى لاحقا . ويجمل تونيز الفروق الاساسية بين النمطين المذكورين من خلال الامور الآتية ^٢ : (الخشب ، د. مصطفى ، ص ٦٨ - ٦٩) .

١. المجتمع المحلي وحدة محدودة النطاق . اما المجتمع فحقيقة عامة .
 ٢. يخضع المجتمع المحلي لسلطة الدين والعادات والتقاليد ، بينما يخضع المجتمع العام لقوة القانون وقيام الروابط التعاقدية والطبقية .
 ٣. يسود المجتمع المحلي جملة من العواطف والمشاركات الجمعية ، في حين ان المجتمع العام يسيطر عليه التفكير التقديرى القائم على المصلحة الخاصة ...
 ٤. ان وحدة المجتمع المحلي هي الاسرة ، في حين ان المجتمع العام تسود فيه وحدة الجماعة ...
 ٥. تكون الملكية في المجتمع المحلي جمعية ، بينما هي فردية في المجتمع ...
- ولاشك لدينا بعد هذا العرض الموجز لآراء تونيز ، يتضح جليا ، ان " الرابطة " وهي النمط الآخر من ثنايته الشهيرة ، يتجسد في مجتمع عرف التحضر بمعناه العددي والمكاني والقيمي ، وهو أمر لا يتواافق الا في بنية مكانية اسمها " المدينة " .

^١ . تيماشيف ، نيقولا ، نظرية علم الاجتماع طبيعتها وتطورها ، ترجمة : د. محمود عودة و آخرون ، ط /٨ ، (مصر ، دار المعرفة ، ١٩٨٣) ، ص ١٥٤ .

^٢ . الخشب ، د. مصطفى ، علم الاجتماع ومدارسه ، (دار المعرفة ، مصر ، ١٩٧٥) ص ٦٨ - ٦٩ .

ماكس فيبر (١٩٢٠ - ١٨٦٤)

يُعد فيبر ، أحد أعمق رجال المعرفة تحليلًا وتفسيرًا وتؤثِّر لظواهر الاجتماعية ، فهو مبتكر النماذج التحليلية الواسعة ، التي تغطي أوسع المجالات المعرفية ، ولعل موضوعاً مثل المدينة ، لم يفلت من هذا الوصف ، فهو أي - فيبر - ينظر بعمقه التحليلي المعتمد إلى المدينة في ضوء نموذجه المثالي ، الذي قدمه ، مبتدئاً أولاً ، كما جاء في مقاله الشهير (The City) ^{١٩٢١} (See : Weber , Max) . نظر من خلاله إلى المدينة في ضوء العناصر التي يراها ملائمة للوصول إلى التطور الكامل للمجتمع الحضري ، كالقدرات الفردية ، والتحديث الاجتماعي .

وما يميز هذا النموذج ، أنه تخطى الحدود المعتادة ، حول حصر الاهتمامات بالمدينة ، في إطار مكاني محدد ، بالمدينة الأوروبية (مثلاً) ، وإنما عمد فيبر إلى توسيع خياراته المعرفية والنحوية من مدن تاريخية ، وضمن إطار مكاني متعدد ، كالهند والصين ، فضلاً عن أوروبا والشرق الأوسط ، وبناءً على هذه الاختيارات ، أطلق فيبر مصطلحه "المجتمع الحضري الكامل" ، وقد تضمن هذا المصطلح أو التعريف للمدينة عناصرًا عده ذكرها هنا بشيء من التفصيل^٢ : (أحمد ، د. غريب ، والسيد ، ص ١٨٧) .

١. لابد ، أن يقوم المجتمع الحضري الكامل على علاقات تجارية ، فالمدينة رغم أنها بيئة فيزيقية ، إلا أنها مكاناً للتبدل الاقتصادي (وهو أمر سُنكتشَف لاحقاً أنه من خصائص نشأة المدينة في حضارة وادي الرافدين) ، فلا يمكن أن يكتفي سكان المدينة اقتصادياً ذاتياً ، وإنما لابد من اعتماد متبادل بين الأفراد ، وهذا التبدل لابد أيضاً أن يكون في مجال تتم فيه عمليات التبادل ، وهذا المجال هو "السوق" .

٢. لابد ، أن تكون في المدينة ملامح واضحة للاستقلال الذاتي ، تلك الملامح أشار إليها فيبر في إشكال حديثة ، كالمحكمة ، والقانون التعاوني ، وهو أمر أشار إليه دور كايم في المجتمع العضوي . فضلاً عن وجود التنظيمات العسكرية والسياسية ، ومن ثم ، فإن صفة الاستقلال التي نادى بها فيبر هي المعلم الأساسي للمكان الحضري ، والذي على الأفراد أن يدركونه جيداً ، بل ويستدجنونه في ذواتهم .

٣. لابد ، أن تكون هناك روابط اجتماعية بين سكان المجتمع الحضري ، وهو شرط من شروط وجوده ، أما أمر تعليم وجود هذه الروابط ، فهو يرجع إلى ظروف المعيشة المعقّدة ، التي تتطلب تطوير علاقات وتنظيمات اجتماعية ، تزيد من قيم ومشاعر المشاركة الهدافة .

ان هذه العناصر ، جعلت فيبر يحصر نموذجه المثالي في مدن العصور الوسطى ، وهذه حالة قد لا يتفق عليها الكثيرون ؛ رغم أن ما في الرأي من صواب كبير ، وصوابه متجسد في المدن القديمة ، التي كانت محصنة بالأسوار ومستقلة بموقعها عن الامكناة الأخرى ، لا سيما الريفية أو الزراعية . أما مکمن الخلل النظري ، الذي شخصه المحللون ، انما يمكن في قطع سلسلة تواصل الزمن والتقدم التاريخي ، بالنسبة لتطور المدن ووصولها إلى حالها الان ، وكما يبدو ، فهو أمر يختلف عما أشار إليه تونيز ، والذي سنجده أيضاً عند زيميل .

^١ see : weber ,max "the city" , trans. By dan martindale and G. neuirth, new York: (the free press of glencoe, 1958) .
^٢ غريب ، د. احمد ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٨٧ .

اميل دوركايم (١٨٥٨ - ١٩١٧)

قدم دوركايم ، نموذجا ثانيا ، لفهم الحياة الاجتماعية ، وهو امر متشابه مع تونيز ، الذي اضاف مصطلحي المجتمع المحلي والرابطة . فتصورات دوركايم ، تختزل في مصطلحين شهيرين هما : **التضامن الالي** ، الذي يقوم على التشابه والمماثلة في المعتقدات والعادات والطقوس ، او بمعنى اعم " **المثلثات الجمعية**" ، وسمى هذا النوع بالالي ، لأن المشاركين فيه يتطابقون في امور كثيرة ، بطريقة الية دون إعمال للتفكير او العقل^١ (غدنز ، انطوني ، ص ١٣٧) .

في حين تضمن النموذج الثاني : **التضامن العضوي** ، بناءا اجتماعيا يقوم على التمايزات الفردية ، التي نتجت عن تقسيم العمل بينهم ، ووصف هذا التضامن بالعضوي ، لأن المشاركين فيه يتخضون وظيفيا بطريقة عمل اعضاء الكائن الحي ، واعتمادهم على بعضهم البعض لمواجهة احتياجاتهم^٢ (غدنز ، انطوني ، ص ١٣٩) .

لاشك ، ان من اعظم اسهامات دوركايم ، هو ذلك الاسهام الذي تضمن تفريغه العلمي والمنهجي للظاهرة الاجتماعية . اذ اعتبر ان الاخير نتاج مصاحبة لتقسيم العمل في المجتمع ، وعند ملاحظته لخصائص المجتمعين (البدائي والحضري) ، استطاع ان يقدم لنا نموذجين من الروابط او التنظيمات الاجتماعية ، اصطلاح على الاول منها بالتضامن الالي (Mechanical) ، واصطلاح على الثاني بالتضامن العضوي (Organic) ^٣ . فالتنظيم الاول: يتضمن وصفا دقيقا لطبيعة الحياة التي يسودها التشابه في التفكير والعمل او الممارسة، وهي تقوم على مبدأ (المثلثات الجمعية) ، وللاصطلاح هنا معانٍ كثيرة ، لعل اهمها تلك الحالة العفوية والتلقائية والحماسية التي تسود مجتملا افراد الجماعة ، وهذا لا يستطيع الفرد ادراك فرديته والشعور بها خارج نطاق الجماعة ، وانما يكتسبها ويتأكد شعوره بها كلما تمسك بجلبابها . أي الجماعة . وهذا النوع من التضامن هو . بلا شك . ذو مستويين من العلاقة . فالمستوى الاول ، يتضمن تألف الجماعة ذاتها وتأكيد تألفها عبر ميكانيزمات طقوسية ، ليتخض عن هذه الحالة شعور بقوة الانتماء للجماعة ، وشعورا بالتمايز عن الجماعات الاخرى . وفي هذه الحالة تحديدا ، يلعب الميكانيزم الطقوسي او الطوطمي دورا كبيرا في تأكيد بنية الجماعة وتأكيد تماثل اعضاءها ، ويزداد الشعور هنا بهذه القيم ومؤسساتها ، كلما وضعت الجماعة لنفسها اطارا مكانيا او ايكلولوجيا منعزلا ، وهذا ما يشكل بالنسبة لها تأكيدا لوحدتها الداخلية وابتعادا في الوقت نفسه عن الجماعات الاخرى ، التي تتميز هي الاخرى عن الجماعة الاولى في طقوسيتها الخاصة . اما المستوى الثاني ، فهو يتضمن تأكيدا لمسافة العلاقة مع الجماعات الاخرى ، التي تشكل بالنسبة لها هاجسا يؤرقها باستمرار ؛ كونها تتعرض الى جانبها خيرات الطبيعة . ومن خلال هذين المستويين تبني جملة من القيم جلها يؤكّد على وحدة الجماعة وقوتها سلطتها ، وعند هذا الحد ، فإن الفرد يعمل دائما وعيه على الجماعة ، خشية ان يفلت من سلطانها . فيصبح عنده ضميران هما بمثابة ضوابط كابحة لأي مغامرة قد تسمح له بمشاهدة القيم والافكار مع الجماعات الاخرى .

الضمير الاول ، هو الذي تشارك فيه الجماعة ، وهو الذي تعبر عنه فكرة (المجتمع يعيش بداخليا) ، وهذه الفكرة تتقرب مع ما يسود اليوم من فكرة استدماج الثقافة (Internalization Of Culture) . اما الثاني ، فهو خاص بالفرد ذاته . وحينما يسود التضامن الالي في المجتمع ، تتجلى فعالية القوى الجمعية واضحة فيما يثيره انتهاء نظم

^١. غدنز ، انطوني ، علم الاجتماع ، ترجمة وتقديم د. فايز الصياغ ، ط/١ ، (بيروت ، المنظمة العربية للترجمة ، ٢٠٠٥) ، ص ١٣٧ .^٢. المصدر نفسه ، ص ١٣٩ .^٣. تيماشيف ، نيكولا ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٧٢ .

الجماعة من ردود فعل قوية . وهنا نجد تعبرنا قويا للقهر الاجتماعي ، يتمثل في سيادة القانون الجنائي القائم على العقاب الرادع من أجل تدعيم التضامن الالي ^١ . وهكذا ، نفهم ، ان لمقتضيات التضامن الالي (الجماعة المحلية) دور اساسي في تعزيز القيم والمعايير التي تكون الوصلة الراسدة للعضو تجاه تحديد ادواره نحو الاخرين ، ويتعمق الاحساس هنا ، كلما أصبحت تلك المنظومة الثقافية عازلة ومنحصرة في الوقت نفسه . فهي تعزل الفرد عن الجماعات الاخرى ، وتجعله لا يخرج عن نطاقها المحدود في رؤية الاخرين او استيعابهم ^٢ . ومن ثم ، يكون استدماج ثقافات الجماعات الاخرى ، أمر غير وارد ، وتصبح مسألة (قبل) هذه الجماعات لبعضها البعض حالة مخاض عسير . ولكن مسألة اعادة برمجة هذه الاخلاقيات الجمعية لتكون بدليلاً موفقاً نحو وضع قيم جديدة هو احد الهواجس ، التي دفعت بدوركایم لأن يجد لها قاعدة وامكانية نحو الارتقاء من حالة اجتماعية الى اخرى ذات خصائص متمايزة وظيفيا ، وهذه القاعدة تمثلت بإمكانية ظهور (مجتمع قائم على تضامن عضوي) ، ولعل احد الاسباب الاساسية في ظهور ما نمكن ان نسميه بـ (الزحام السكاني) ، او كما ورد عند دوركایم بـ (الكتافة السكانية) ، وهي - بلا شك - هنا محفزاً لظهور تناقضات على مستويات عده ، لعل من ضمنها استظهار تنويعات ثقافية متباعدة ، يُستلزم ان تكون ثمة تنظيمات جديدة ، تستوعب تلك الحاجات المتعددة ، وتصبح الادوار التي كانت مناطة بـ (الجماعة المحلية) حسراً من اختصاص هذه التنظيمات ، التي ستكون صمام امان لدرء الخصومات واحتواء سلبيات التباين الثقافي ، مع اتاحة الفرصة بشكل واسع لإعادة برمجة الافكار نحو الاخرين . فت تكون رؤية استيعابية للجماعات التي تختلف معه بنيوها ، لكنها تتفاوت معه وظيفياً في ادارة الحياة على مستوياتها الاقتصادية والجغرافية والسياسية ، وتصبح من ثم ، قيم اخرى تتعالى فوق القيم المحلية ، وتكون ذات قانون أخلاقي - انساني ، لا يمكن المساس به ، ومسألة الوصول الى هذا القانون العام هي - بلا شك - ثمرة اقرار الانفراد والجماعات لقاعدة (التعاقد) ، التي تلزم الجميع باحترام قيم العدالة والحرية في جميع الاعتقادات ، وهنا نستطيع ، ان نتحدث عن مجتمع حضري بامتياز .

اذا ، (الزحام السكاني) ، او الزحام بحالة الت نوع الثقافي (اديان . طوائف ..) يؤسس حالة استيعاب ذهني وعقلي للفرد والجماعة ايضا ، نحو الجماعات الاخرى ، ويتيح امكانية التعرف على المشتركات التي تصبح فيما بعد (تماسات ثقافية) لاللتقاء والتواصل ما بين الجماعات ، بل ان هذه الثقافات العضوية - الوظيفية ، هي الشرط الاول قبل أي شرط لإدارة مجتمع متتطور ، والحديث عن فكرة (التطور) ذاتها يستلزم طرح الفكرة أعلاه . وعند هذا الحد ، يمكن بقوه ان يكون للزحام الثقافي دور حيوي في انتاج واعادة انتاج قيم اصيلة نابعة من هذا التعاقد ، الذي اشار اليه دوركایم ، والاصالة هنا ، تعبّر عن لحظة الاتفاق وقبول العيش ضمن مساحة واحدة ، وليس الاصالة التي قد يشير اليها البعض بانها مرتبطة في انزال الجماعات وتفرد كل منها بقوتها ، وانما ظهور التمايز الاجتماعي بفضل (الزحام السكاني) بدأت الاصالة المجتمعية كحالة تأسيس لمجتمع جديد بنيوها ووظيفيا .

ومن بين منجزات التطور الاجتماعي ، او مبدأ تقسيم العمل ، هو ظهور تنظيم سياسي ، الى جانب التنظيمات الاخرى لإدارة الجماعات بطريقة اخلاقية ، وهنا تصبح الدولة في المجتمعات الحديثة والحضرية ، هي المسؤولة بالمقام

^١ . نيكولا ، تيماشيف ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٧٣ .

^٢ . للمزيد ينظر : غنتر ، انتوني ، علم الاجتماع ، مصدر سبق ذكره ، ص ٦٣ .

الاول عن توفير وحماية جملة الحقوق الفردية (..) ، ومن هذه النقطة تحديدا ، يبحث دوركايم في امكانية ان تكون الدولة متفقة لمبادئ الاجتماع البشري الجديد ، لاسيما (حقوق الفرد) . فمن شأن الدولة هنا ، ان تصبح جهازا قمعيا معزولا عن مصالح جماهير المجتمع المدني ، ويمكن لهذا ان يحدث اذا لم يتم تطوير الجماعات الثانية (منظمات مدنية) تتوسط بين الفرد والدولة ^١ . وتكون راعية لمبادئ التعاقد ودرء أي تناقضات صراعية بين الجماعات ، ولعل الامثلة على ذلك كثيرة ، لاسيما في بعض البلدان العربية ، اذ كانت حكوماتها تستنفر فاعلية التنويعات الثقافية للجماعات في الالتحام التقافي العام ، وجعلها عامل تجزئة وانقسام ، وتوليد لقيم الاغتراب والكراهية .

وباقتضاب ، فان دوركايم ، وجد في تقسيم العمل امكانية توفير مساحة واسعة للحرية الفردية ، وتحديد الاختيارات المناسبة ، نتيجة وجود بدائل كثيرة ، وهو امر لا يتواافق في بنية اخرى ، خلا المدينة ، لذلك يؤكّد دوركايم دور المدينة في بناء الانسان ، وهو بهذا المعنى يختلف عن الذين وصفوا الحياة الحضرية وصفا سلبيا ، واحالوا لها كل مسؤولي وشرور البشر .

ثانيا : الاتجاهات الحديثة

ان الاستعراض النظري ، الذي استظهرناه من إسهامات رواد علم الاجتماع الاولى ، لم يروي ظمأ المتعطشين لمعرفة اوسع ورؤيه فالحصة وغوص عميق ، في تفاصيل الحياة الحضرية ، وما تقوم به هذه الحياة من تأثير ارغما المهتمين بالشأن المعرفي والعلمي ، من طرح تساؤلات خطيرة ، اصبحت هذه التساؤلات في شكل نقد ودافعا في الوقت نفسه ، فهي تنقד النظريات السابقة ، كونها ذات طابع تفسيري وفلسفي ، اكثر منه ملاحظات دقيقة و مباشرة للمدينة في حين شكلت دوافع اساسية لعادة النظر من جديد في بنية المدينة . فكان ثمة دافعين اساسيين هما^٢ : (احمد ، د. غريب ، والسيد ، ص ١٩٦ - ١٩٧) .

الدافع الاول : ان المدينة او الحضرية تنتج باستمرار ، طرفا جديدة للحياة ونماذج جديدة من الأنماط السلوكية ، وبالتالي ، فان على علماء الاجتماع ان يكتشفوا تلك الطرق والأنمط ، ولكن بطريقة جديدة ، تلك التي اعتمدها علماء الانתרופولوجيا حول القبائل البدوية .

الدافع الثاني : ان الظروف الجديدة المتمثلة بالاضطرابات الاجتماعية ، التي صاحبت الطفرات السريعة للتصنيع ، كانت قد اخرجت لنا حزمة من المشكلات الحضرية ، التي استوجبت معها وقفات بتشخيصات من لدن عقول متخصصة في هذا الشأن .

وعطفا على ما تقدم ، جاءت الدراسات المهمّة بالمجتمع الحضري ، لا سيما الملاحظات ، التي تركّزت حول الجماعات الفرعية في المدينة ، مثل : جماعات الهوبو ، وعصابات الاحداث ، واحياء اليهود (الجيتو) (..) واتضح من جملة هذه الدراسات ، ان تلك الجماعات ، تشكّل عوالم اجتماعية متخصصة ، كل لها تقاليدها وطرق حياتها ، مما دفع بارك لوصف المدينة بانها وحدة فسيفسائية من وحدات اجتماعية متلاحمة ولكن متغلّفة ^٣ (احمد ، د. غريب ، والسيد ، ص ١٩٧) .

^١ غدنز ، انتوني ، الرأسمالية والنظرية الاجتماعية الحديثة ، (تحليل لكتابات ماركس ودوركايم وماكس فيبر) ، (بيروت ، دار الكتاب العربي ، ٢٠٠٩) ، ص ١٧٥ .

^٢ احمد ، د. غريب ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٩٦ - ١٩٧ .

^٣ المصدر نفسه ، ص ١٨٧ .

اولا : الاتجاه الايكولوجي

ان الكلمة ايكولوجيا ، اشتقاق لغوي يعود الى الاصل اليوناني وهو (Oikos) ، الذي يعني منزلا او مكانا نعيش فيه . في حين يتضمن مصطلح (Logic) العلم^١. ويعد استخدام المصطلح الى عالم الاحياء الالماني (ارنست هيكيل) عام ١٨٦٨ في كتابه تاريخ الخلق (History of creation) ، لكن مع ذلك ، فان الايكولوجيا اتضحت على يد كل من (وارمنج وكلمنتس)^٢. ان لفظ (Oikos) لا ينحصر في نطاق العامل البيئي او الطبيعى المتمثل بالاقامة والعيش ضمن منزل ما ، وانما يتعداه ليشمل كل الانشطة او الفعاليات ، التي تمثل مجال حياة الانسان . وبالتالي ، فهو لا يعيش منعزلا منكها على نفسه في منزله الخاص به . وفي هذا السياق تعرف الايكولوجيا : " دراسة العلاقات بين الكائنات الحية وببيئاتها "^٣. والتعریف هنا ، يقدم جملة من العلاقات المتبادلة ، التي لا تتحصر في جانب واحد . فهناك الايكولوجيا النباتية (Plant ecology) ، والايكولوجيا الحيوانية (Animal ecology) والايكولوجيا البشرية (Human ecology) . وينصب الاهتمام هنا على مفهوم الايكولوجيا البشرية ، اذ بالامكان اعطاءه معنيين ، الاول : علاقة الفرد ببيئته والثاني : علاقة الجماعة ببيئتها^٤. ان لهذا المصطلح ظهورا واضحا على يد علماء جامعة شيكاغو الامريكية ، اذ في عام (١٩١٥) ، قدم روبرت بارك تحليلا للمدينة واصفا ايها بالظاهرة الطبيعية ، تنشأ بتأثير عوامل طبيعية متعددة ، لا يمكن السيطرة عليها ، وان كل مدينة تنقسم الى مناطق صناعية وتجارية وسكنية تتميز كل منها بخصائص اجتماعية وثقافية تميزها عن غيرها ، وهذه الخصائص تطبع سكان كل منطقة وتجعلهم متميزين عن غيرهم من المناطق ، الى جانب ان هذه الخصائص اذا ما اجتمعت في جماعة ما فانها تتحصر ضمن منطقة ما^٥

روبرت بارك (١٨٦٤ - ١٩٤٤)

عندما تتحدث عن مدرسة شيكاغو ، لابد لك ان تقف وقفه تأمل ، عند ابرز ممثليها وهو بارك Park صاحب الاراء الجديدة ، التي تمحورت في افهامه للايكولوجيا البشرية . وبداية فان افكاره جاءت منشورة في مقالته الشهيرة " المدينة " سنة ١٩١٦ ، فوضع في هذا المقال أنسسا منهجية ونظرية للاجتماع الحضري . وقد نادى بضرورة ان يقوم البحث الحضري على اساس الملاحظة المنظمة للظواهر الحضرية ، كعادة المتخصصين في الانتروبولوجيا . الى جانب تأكيده على القوى التي تحكم في توزيع الافراد والمؤسسات في البيئة الحضرية ، تلك القوى هي عبارة عن عوامل تمارس تأثيرها على الانسان بشكل مختلف عما يجري من تأثير الطبيعة على النبات^٦ (Park & Burgess, p.2).

وبناء على ذلك ، تبلورت لدى بارك ، فكرتين أساسيتين تتضمن الأولى : التأثير الذي تمارسه ظروف العيش في المدن على سلوك الافراد ، والثانية : الوسائل التي من خلالها يؤدي التكيف البشري للبيئة الطبيعية الى انقسام في بناء المدينة وتمايزها في مناطق طبيعية تتلاءم مع الانماط البشرية . وقد حاول بارك (وذلك هو همه الاساس) ان يفهم المدينة بوصفها مكانا ، اضافة الى اعتبارها نظاما اخلاقيا (Moral Order). فالمدينة بوصفها نظاما هندسيا ومكانا تظهر فيه

^١ Angus, woodbury.M, princiles of general econology, the blakiston company inc.,(new York,1954),pp.3
^٢ Hawley, A.H.human ecology: Atheory of community structure, the Ronald press Company, (New York, 1950), p.7.

^٣ Alleby, Michael, Adictionary of environment,(the camelotpressltd,southhampton,1977),p.174.

^٤ د. كامل المرادي ، النمو الحضري وأثره في البناء الايكولوجي لمدينة بغداد ، اطروحة دكتوراه ، (جامعة بغداد ، ١٩٩٢)، ص ١٤.

^٥ المصدر نفسه، ص ١١٥.

^٦ Nicholas, timasheff.s, sociology theory: its nature and growth, random hanse ,(new York, 3rd edition ,1967),p.213.
^٧ Park & burgess, p.2.

التقسيمات الاجتماعية ، بناءاً على طبيعة المكان ذاته ومدى ملاءمته للأفراد ، ليس كذلك فقط ، وإنما هنالك فضلاً عن هذا النظام الطبيعي أو المكاني ، يبرز دور للتنظيم الأخلاقي ، الذي بلا شك يسير جنباً إلى جنب مع التنظيم الأول . فإذا كان شخص ما انبهر بضخامة المدينة وتركيبها المعقد ، فإن هذه الخصائص ذاتها لها جذور واساس في الطبيعة البشرية ، التي قد نفهمها ونستنتجها من طبيعة المدينة التركيبية^١ (غيث ، د. محمد عاطف ، ص ٣٨) .

ومع هذا التداخل بين عنصري المدخل الأيكولوجي ، وهما الطبيعة أو المكان والنظام الأخلاقي ، فعلى الرغم من اختلافهما فإنهما يشكلان حسب تصور بارك ، مركباً ثقافياً واحداً ، نستفيد منه بالمحصلة في فهم المدينة وتميزها عن القرية أو الريف . وبالتالي فإن ما قصدته بارك بـ (ecology of the city) أي ايكولوجية المدينة ، لم يكن ليقتصر فقط على تتبع التقسيم الداخلي للمدينة ، أو اكتشاف طرق لمعرفة الأشياء والظواهر الموجودة في المدينة فحسب ، وإنما اكتشاف أهمية وتأثير هذه الظواهر في بناء الشخصية الحضرية .

إن فهم العلاقة بين عنصري الأيكولوجيا (بناء + تقليد) يعطينا تصوراً آخر في مدى تأثير الظروف النفسية والأخلاقية للأفراد في استغلال مساحات الأرض ، والتحرك والانتقال ، او ما يسمى بلغة بارك العمليات الأيكولوجية من تحرك وتعاقب وغزو^٢ (انظر : عوض ، السيد حنفي ، ص ١٧٢) . ويرى بارك ، أن المدن حال قيامها ، تكون بمنزلة الآلة التي تتنقى من مجموع السكان الأفراد المناسبين القادرين على العيش في منطقة محددة وبيئة متميزة ، وإن ثمة عمليات ايكولوجية تعمل على اتساع المدن وتناميها تلك التي تتعلق - كما قلنا - بالمنافسة ، والغزو ، والتتابع ، ويتم ذلك وفق قوانين هي أشبه ما تكون بالقوانين البيولوجية ، وعلى نحو ما تقوم به الأسماك والحيتان (..) وتسلك الجماعات البشرية سلوكاً مماثلاً ، حيث تنشأ الأحياء السكنية ويببدأ سكانها بالتكيف بعضهم مع بعض لتدبير المعيشية ، ومن ثم تصبح المراكز البشرية نقطة استقطاب وتجمع للمصالح الاقتصادية المعيشية والترفيهية ، التي تمتلكها وتستخدمها الشرائح المرفهة ، ومع اتساع أحجام المراكز يبدأ القاطنوون الأوائل بالتحرك خارج المركز والانتشار في الضواحي مستخدمين طرق المواصلات لتسخير تنقلهم^٣ (غنzer ، انطوني ، ص ٥٩٩) . ولعل العنصر الثاني وهو الثقافة لم يكن بمستوى تحليلي كبير كشأن الجانب الأيكولوجي / المكاني في نظرية بارك ، إلا أنه سيحظى بتحليل أوسع عندما نقف أمام مقارب لاحقة في هذا الإطار . ويتوصل بارك إلى جملة خصائص للمدينة بوصفها بنية مكانية وثقافية :

١. للمدينة بناءاً تجارياً ، يرجع فيه الفضل إلى السوق ، كموقع نشأت فيه التجارة ، وهو بهذا المعنى يقترب كثيراً من تصور علماء الاجتماع الأوائل أمثل : (فيبر) .

٢. للمدينة بناءاً رسمياً ، تتجلى فيه البيروقراطيات المعقدة بشكل واضح ، فضلاً عن وجود المؤسسات القضائية والتنفيذية .

٣. للمدينة تأثيراً نفسياً ، تمارسه على الأفراد ، وهو البعد الذي أشار إليه استاذ بارك (جورج زيميل) .

لقد فرضت المراجعة النظرية عند بارك ، أن يحدد لنا من جديد تصنيفها نظرياً يساعدنا على فهم المجتمعات المحلية الحضرية ، مقدماً لنا مظهرتين أساسيين يعتمدان هنا لتحليل الجماعات الحضرية . المظهر الثقافي ، والمظهر

^١ . غيث ، د. محمد عاطف ، علم الاجتماع الحضري (مدخل نظري) ، (دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، ١٩٨٨) ، ص ٣٧ .

^٢ . للمزيد ينظر : عوض ، السيد حنفي ، علم الاجتماع الحضري ، ط ٢/٢ ، (مكتبة وهبة ، القاهرة ، ١٩٨٧) ، ص ٣٢-٣٣ .

^٣ . غنzer ، انطوني ، ص ٥٩٩ .

الحيوي ، وقد قصد بالآخر العمليات الطبيعية ، او شبه الطبيعية للتنافس بين الجماعات المختلفة في المجتمع الحضري ، وكان هذا المعنى بؤرة اهتمام بارك ، والذي يجب حسب تأكيده ان يكون بؤرة اهتمام الدراسات الحضرية ان تسؤالات المدينة ، جعلت بارك يحدد ثمة عمليات ايكولوجية وراء عالم المدينة ، فما هي الطرق التي تصبح بها ثمة مناطق ذات وضع خاص (مثلا) ، وما هي الطرق التي تتنافس بها المجاميع السكانية المتباينة من قبيل كما كان سابقا (البشاور والفالحين ، الاقندة والشيوخ ، الملك والعبيد ..) اضافة الى فهم لماذا تحل استخدامات معينة لارض محل استخدامات اخرى . فتلك الطرق يمكن ان تفسر بالعملية الايكولوجية (السيطرة) و(التابعات) ، عندما تهاجر جماعة اجتماعية تليها اخرى على نفس المنطقة ، فضلا عن وجود مناطق مميزة داخل المدينة مما يمكن تفسيره بالعملية الثالثة وهي (العزل) . وفي توضيح يقدمه موريس R.N.Morris ، حول العمليات الايكولوجية التي تتم داخل المدينة فانه يقسم العمليات الى النحو الآتي^١ : (Morris.R.N,pp.101-102) .

أ. التركيز وعدم التركيز : تظهر هذه العملية نتيجة للتفاوت في توزيع السكان على حيز الدولة ، ويرجع هذا التفاوت الى عاملين هما : الاختلاف في معدلات الزيادة الطبيعية بين المناطق المختلفة وعدم الاتساق في احجام الهجرة ومعدلاتها بين مناطق الوطن الواحد او اقاليمه .

ب. المركزية واللامركزية (Centralization and Decentralization) : ويعنى بهما زيادة او نقص سيطرة المدينة او مكانها المركزي على مجال اقليم المدينة الكبرى وبخاصة فيما يتعلق بالخدمات المتاحة للإقليم .

ت. الغزو والانسحاب (Invasion and Retreat) : وتحدد هاتان العمليتان عندما يكون هناك انصافان بين القاطنين في المركز الحضري ، وأماكن صناعتهم او تجارتهم او بين بعض القاطنين مع بعضهم ، وينظر للغزو كعملية ايكولوجية في وصول جماعات عدة ذات انتتماءات طبقية متباينة الى منطقة ما . اما الانسحاب فهو الحركة التدريجية التي يترك بمقتضاهما القاطنوون أماكنهم لكي ينتقلوا خارج منطقة سكناهم او منطقة عملهم .

ارنسن بيرجس (١٨٨٦ - ١٩٦٦)

يشاطر بيرجس زميله بارك فيما قدمه من تصورات ومفاهيم ايكولوجية ، وقد وجد المدخل الايكولوجي طريقه في التطبيق على يده . ففي الكتاب الذي اشتراك فيه بيرجس مع بارك سنة ١٩٢١ " مقدمة في علم الاجتماع " (Park.R & E.Burgess) . استطاع ان يقام تميزا لا نقول انه مبتكر نظري ، كونه ظهر في أعمال سابقة لا سيما عند تونيز ، ذلك التمييز تضمن مصطلحا المجتمع المحلي (Community) والمجتمع (Society) ، ولأن المجتمع المحلي بوصفه المظهر المكاني للجماعات الإنسانية ، فهو يمثل بؤرة الاهتمام الرئيسية في كل دراسة ايكولوجية .

لم يكن بيرجس ينظر الى البناء الايكولوجي للمدينة بوصفه جانبا استاتيكيا ، وإنما اعتبره عملية ديناميكية ، تتجسد بشكل واضح في النمو الفيزيقي للمدينة ، ويتمثل هذا النمو بالتلوّح المكاني داخل المدينة ، وهذا هو المحور الرئيسي في اهتمام بيرجس ، اذ انه يبحث هذا الجانب بمزيد من الإحاطة ، وهذا ما نجده عند تعميم اهتمامه من التوسيع المكاني الى

^١ Morris, R.N,pp.101-102. .
^٢ Park.R&E. Burgees, .

بحث اثر هذا التوسيع على التنظيم الاجتماعي والشخصية . لكن يبقى السؤال هنا ، كيف نعمل على قياس هذا النمو السريع للتلوسيع المكاني في المدينة ؟ وللإجابة على ذلك حدد بيرجس مؤشراً لفهم هذه العملية الإيكولوجية ، وهو مؤشر الحراك او التنقل ، في حين يتخذ من قيمة الأرض مؤشراً ومقاييساً لهذا الحراك . فكلما كانت عملية التنقل سهلة ، كانت بالمقابل عملية التلوسيع المكاني متوازنة ، دون احداث تفكك تسفر عنه ظواهر حضرية منحرفة^١ (Burgess.E, pp.48-49) .

إذا ، نفهم من العرض السابق ان ثمة تغيراً يحصل في البناء الإيكولوجي للمدينة ، ولمعرفة هذا التغير بشكل تطبيقي ، وما ينتج فيه من انماط مكانية متمايزة ، اعطى لنا بيرجس تصوراً للمدينة شيكاغو بوصفها انموذجاً مثالياً ، احتوى على مجموعة من الدوائر او الحلقات الدائرية (Zones) اذ تمثل كل حلقة نمطاً ذو خصائص محددة ومختلفة عن الاخرى ، تمتد من المركز (Center) الى الاطراف في خمس دوائر متتابعة بمركز واحد ، والرسمه الاتية توضح نموذج بيرجس^٢ : (انظر : المراياتي ، د. كامل ، ص ١٣٠)

رسمه (٢) توضيح نموذج بيرجس للدوائر المركزية (الرسمه من تصرف الباحث)

ومع هذا الاختلاف المظاهري ، الا ان جميع هذه المناطق تمثل التمايز الوظيفي داخل المدينة ، اضافة الى ذلك فان بيرجس تخيل لنا ان استخدام الارض في كل منطقة من هذه المناطق انما يتم عبر عملية معقدة للتنافس ، يتم من خلالها هذا التوزيع المكاني او المناطيقي . بل انه اضافة الى عملية التنافس هناك عمليات اخرى تحكم في هذا التوزيع ، تلك هي عمليات (الغزو) التي تدفع بالمناطق الداخلية الى غزو المناطق التي تحيط بها ، ثم تحصل عملية (التوزيع) ، ويأتي بعدها (التعاقب) بين هذه الدوائر ، وبناءاً على هذه العمليات الإيكولوجية ، فإنه تحصل بالضرورة عملية لا عادة توزيع الافراد او الجماعات والأنشطة والموقع السكني . وبالتالي ، فان شرح وتفسير هذه العمليات الإيكولوجية ، يكون بعوامل شبه اجتماعية ، ويقصد بها : النمو السكاني ، التغير التكنولوجي ، الميل الفطرية البشرية ، كالاتجاه الطبيعي المزعوم للتنافس على المكان داخل المدينة .

^١ Burgess.E,pp.48-49.

^٢ انظر : المراياتي ، د. كامل ، ص ١٣٠ .

الفصل الثاني : تطورات نظرية في فهم البناء الاجتماعي / الحضري**مدخل تمهدى :**

شهدت النظرية الايكولوجية المبكرة عنفوانا نظريا ، لكنه لم يدم طويلا ، والسبب ان هذه النظرية تعرضت لانتقادات حادة تكللت في محاولات اما لرفضها كليا ، او لتعديلها واضافة مفاهيم جديدة لها . وقد بدأت تلك المحاولات في عقد الأربعينيات اذ تركزت إعادة النظر حول نقاد جوهريه في النظرية الايكولوجية ، وفيما يتعلق بثنائية (الحيوي - الثقافي) والاعتماد على متغير المنافسة كأساس للتنظيم الاجتماعي ، ومدى كفاءة المفاهيم الأساسية المستخدمة للتفسير .

وقد صفت الاتجاهات التي وضعـت النـظرـيـةـ الاـيكـولـوجـيـةـ عـلـىـ طـاـولـةـ النـفـاشـ إـلـىـ اـتـجـاهـيـنـ أـسـاسـيـيـنـ :

الاتجاه الأول : يمثل امتدادا للنظرية الايكولوجية المبكرة ، مع وضع بعض التعديلات ، التي تأخذ بعين الاعتبار العناصر الجوهرية في النظرية ، كالتأكيد على الجانب الحيوي والثقافي . ويمكن ان نطلق على هذا الاتجاه " الاتجاه الايكولوجي التقليدي المعدل " .

الاتجاه الثاني : يمثل رفضا لجوهر النظرية الايكولوجية المبكرة ، ورفض الاتجاه الاول في تصحيح المدخل الايكولوجي ، واعتمدا اعتمادا كليا في توجيه المدخل الايكولوجي توجيها سوسيولوجيا بحثا . وعليه فيمكن ان نسمى هذا الاتجاه " بالمدخل السوسيوايكولوجي " . اما دراسات المجتمع المحلي ، والتي تعد من التطورات اللاحقة في علم الاجتماع الحضري ، فانها كانت موجهة نحو وصف الواقع الاجتماعي وصفا تجريبيا ، وتلك هي العالمة المميزة للمجتمع المحلي ، وقد كان ذلك بدافع من تأكيد المفكرين المحافظين والليبراليين لدراسة احوال الطبقة العاملة والفقراء في انكلترا في القرن التاسع عشر ، وكان الهدف من كل ذلك ، هو التأثير في السياسات العامة نحو معالجة احوال الفقراء وقضاياهم الحياتية . وعموما فان تلك التطورات النظرية والامبيريقية ، اعطت هوية واضحة لعلم الاجتماع الحضري رغم ان الجدل النظري في هذا السياق كان على اشده ، مما قد يصعب على الدارس الامساك بوحدة من عناصر الجدل الا ان ذلك امر طبيعي ، اذا ما نظرنا الى علم الاجتماع بعامة ، انه علم ذو ابعاد نظرية متشعبة ومتناضدة ، وليس القضايا الحضريـةـ بماـمـنـ عنـ هـذـاـ الـحـالـ ،ـ فـهيـ الـآخـرـىـ خـضـعـتـ لـلـشـدـ وـالـجـذـبـ بـيـنـ هـذـاـ التـوـجـهـ اوـ ذـاكـ ،ـ وـهـذـاـ مـاـ سـنـلـاحـظـهـ عـلـىـ الـأـقـلـ فـيـ دـرـاسـاتـ الـمـجـتمـعـ الـمـحـلـيـ .

أولاً : الاتجاه الايكولوجي المعدل

يمكن القول : ان هذا الاتجاه ليس خصيـماـ ولاـ نـاقـماـ عـلـىـ المـدـخـلـ الاـيكـولـوجـيـ التـقـلـيدـيـ ،ـ بـقـدـرـ ماـ هـوـ مـدـافـعـاـ وـمـرـوجـاـ منـ جـدـيدـ لـافـكارـ بـارـكـ وـبـيرـجـسـ ،ـ وـقـدـ بـرـزـ فـيـ هـذـاـ الـاطـارـ ،ـ بـاحـثـانـ هـمـاـ :ـ جـيمـسـ كـوـينـ ،ـ وـامـوسـ هـاوـليـ ،ـ اللـذـانـ قـدـمـاـ لـأـفـكارـ الـمـدـرـسـةـ الاـيكـولـوجـيـ بـطـرـيـقـةـ حـدـرـةـ ،ـ وـقـصـدـنـاـ مـنـ ذـلـكـ ،ـ أـنـهـمـاـ يـعـمـلـانـ وـهـمـاـ يـنـاقـشـانـ تـلـكـ الـأـفـكارـ بـأـسـلـوبـ "ـ الشـدـ وـالـجـذـبـ "ـ فـمـثـلاـ هـمـاـ يـشـيرـانـ إـلـىـ اـنـ المـدـخـلـ الاـيكـولـوجـيـ يـفـتـرـضـ أـنـ لـاـ يـقـتـرـنـ عـلـىـ دـرـاسـةـ التـوزـيعـ الـمـكـانـيـ لـلـظـواـهـرـ الـاجـتمـاعـيـ فقطـ ،ـ لـكـنـ فـيـ جـانـبـ مـنـاقـضـ تـبـقـىـ لـلـعـوـامـلـ شـبـهـ الثـقـافـيـ دـورـاـ اـكـثـرـ وـقـعـاـ فـيـ تـوزـيعـ تـلـكـ الـظـواـهـرـ ،ـ وـمـعـ ذـلـكـ فـانـ التـحلـيلـ الاـيكـولـوجـيـ حـسـبـ رـأـيـهـمـاـ يـمـتـدـ إـلـىـ بـعـدـ الـمـوـجـهـاتـ الـمـؤـثـرـةـ غـيرـ التـوزـيعـ الـمـكـانـيـ¹ـ (ـاحـمـدـ ،ـ دـ.ـ غـرـيبـ مـ ،ـ صـ ٢١٩ـ)ـ

¹ . احمد ، د. غريب محمد ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢١٩ .

وفي معرض مناقشتها لقوى التغيير الايكولوجي ، فقد شككا في الأهمية التي انفرد بها متغير "المنافسة" بوصفه متغيرا أساسيا للتفسير والتحليل الايكولوجيين ، ويعلان ذلك ، بان ثمة عمليات أخرى تحكم في ديناميات النمو الحضري وأنماط التوزيع المكاني للمدينة ، وبالتالي كان حقا ، ان توضع تلك العمليات جنبا الى جنب مع متغير المنافسة (احمد ، د. غريب ، والسيد) .

ملخص الحديث ، ان ماقدمه كل من كوين وهاولي ، لم يكن بالشيء الجديد ، سوى التخريجات التي قدمها لتبرير منطلقات النظرية الايكولوجية ، كالتأكيد - كما قلنا - ، على العوامل شبه الثقافية التي تحكم في البناء الايكولوجي .

ثانيا : الاتجاه السوسيو ايكولوجي

لقد تطورت الاراء وتبلورت بشكل يدعو الى نقل الاهتمام من دراسة الوحدات الصغيرة ، كما نظرنا في اعمال كوين وهاولي ، الى الاهتمام بدراسة الوحدات الاجتماعية الكبرى ، بداعي الانساق الاجتماعية توجد "كيانات" قائمة بذاتها ، فضلا عن انها تكشف عن خصائص بنائية ، يمكن دراستها وتحليلها بمعزل عن الخصائص الفردية ، وفي هذا السياق النظري الجديد ، طور دونكان Schore وشنور Duncan دراستهما عن الانساق الاجتماعية الكبرى' (Duncan,O.D,&L.schnore,pp.132-153) . وزبدة ما قدماه هو ان خصائص هذه الانساق يتم تحديدها من خلال ملاحظة الانشطة المنظمة التي تنشأ عن التفاعل المستمر . فكان اهم ما أضافاه هو تحليلهما للتنظيم الاجتماعي ، واعتبار هذا الجانب محور اهتمام الدراسة الايكولوجية ، والاهتمام بهذا الجانب يجنب الباحث - على حد قولهما- ما اتسم به المدخل السلوكي والمدخل الثقافي من سلبيات ، ولتبرير ما يؤكداه ، فإنهم يطرحان جملة قضايا في هذا الشأن :

القضية الاولى : إن كلا من المجتمع والثقافة ، وجدا أساسا بهدف تنظيم السكان .

القضية الثانية : يساعد التنظيم على توافق السكان مع الظروف الضرورية ، التي يضطرون فيها الى الارتباط والتعاون المتبادل مع بعضهم البعض .

القضية الثالثة : إن الروابط الاجتماعية ، هي عبارة عن اعتماد متبادل للوحدات في نوع من تقسيم العمل ، وبالتالي يؤدي ذلك الى "التكامل الوظيفي" ، الذي هو سمة من سمات التنظيم الاجتماعي' (Duncan,O.D,&L.Schnore , p.136)

إذا ، ينحصر اهتمام دونكان وشنور بتحليل بناء النشاط المنظم للسكان ، بعيدا عن الاهتمام بالموافقة والدرافع والمعتقدات التي يتبنوها الافراد . وقد اعتبر الباحثان "التوازن" "خاصية الانساق الاجتماعية المغلقة" ، التي توجد داخل بيئة ثابتة ومستقرة ، والفضل في الاستقرار وتحقيق التوازن انما يعودان الى فعالية التنظيم الذي يعمل على ترتيب الانشطة والأدوار وتحقيق التكامل الوظيفي . اضافة الى ذلك ، فقد طرحا اطارا ايكولوجيا يتضمن اربعة متغيرات ، يمكن من خلالها فهم الثبات والتغير في الانساق الاجتماعية وهي (البيئة ، التكنولوجيا ، السكان ، التنظيم) ترتبط هذه المتغيرات فيما بينها ارتباطا علميا ووظيفيا متبادل لا لتشكل ما اسمينا به "المركب الايكولوجي" Ecological Complex . (Duncan,O.D,&L.Schnore , pp.678-716)

Duncan,O.D,&L.schnore,pp.132-153. .
Duncan,O, Ibid,p.136.
Ibid,pp.678-716. .

ثالثاً : دراسات المجتمع المحلي (دراسات تطبيقية وتغيرات منهجية)

لعل اهم ما يسجل في تلك الفترة - أي فترة الانفصال - هو الابتعاد عن التطورات التي رافقت علم الاجتماع الحضري ، سواء تلك التطورات التقليدية او التطورات التي قدمها علماء مدرسة شيكاغو . فكانت محاولة دراسة المجتمعات المحلية بمثابة اضافة لعلم الاجتماع الحضري ، لا على المستوى النظري الذي طرح سابقا ، وانما استنادا الى الملاحظات والتوصيفات الاجتماعية الواقعية ، والتي اختلفت ايضا في اجراءاتها المنهجية عن الدراسات السابقة .

وقد كان الهدف من وراء ذلك ، هو ان يرتقي الاهتمام الى ايجاد وسائل لاقناع صناع السياسة والنخبة ، بالحاجة الى اصلاحات اجتماعية ن ولعل خير من يمثل ذلك الاهتمام هو شارلز بوث Ch.Booth صاحب البحث الشهير " حياة وعمل سكان لندن " Life and Labor Of The People Of London الذي نشر لأول مرة سنة ١٨٩١ . كانت هذه الدراسة من اهم الدراسات الامبريرية ، فقد استطاع من خلالها بوث ان يجمع العديد من المعطيات باستخدام السجلات الرسمية والدراسات المسحية ، وراح يسجل مختلف الظروف الاجتماعية التي أحاطت بالمدينة ، موضحا لنا حجم الفقر القاتل الذي عاشه سكان المدينة في وقته ، وليؤكد ذلك لم يكتفي بوضع الجداول الإحصائية ، بل عمد الى رسم خرائط مختلف الظروف التي أحاطت بالمدينة .

باستثناء الدراسة أعلاه ، قامت دراسات لاحقة لكنها مقتصرة على تحليل وتقسيم المدينة الصغيرة ، وكان ذلك مبررا لمشكلات منهجية واجهت الباحثين ، وإمكانيات استخدام الحاسوب في العمليات الإحصائية ، الى جانب - وهذا هو المهم - ما تركه الانتاج الزراعي في امريكا من اثر واضح في الإبقاء على نمط إقامة لا مركزي ، مما انعكس على البناءات الحكومية وعلى انماط الحياة الاجتماعية السائدة ، مما تم خوض عن هذا النمط وجود المدينة الصغيرة المنعزلة نسبيا . وهو عكس ما ذهب اليه بارك في دعوته لدراسة المدن الكبرى . فكان هناك مجموعة من الباحثين وجهوا انتظارهم صوب " عالم صغيرة " داخل المجتمع الحضري .

وقد نجد في دراسة " الميدلتون " أنمونجا واضحا لهذا التوجه المنهجي الجديد ، اذ ذهب (روبرت وهيلين ليند) Robert and Helen Lynd الى مدينة " مونسي " Munice بولاية " انديانا " ليقدمان بعد ان مكثا في مونسي ثمانية عشر شهرا ، تحليلا مفصلا للحياة الاجتماعية ، ولشريحة صغيرة من المجتمع الامريكي ، وكان الهدف من ذلك وضع تصور سوسيولوجي عن المجتمع المحلي ، مركزين على ست مظاهر للحياة الاجتماعية (نوع العمل ، حياة الاسرة ، تربية الطفل ، الدين ، نشاط المجتمع المحلي ، نشاطات وقت الفراغ) . وبعد مضي ما يقرب من عشرات سنوات من دراسة روبرت وهيلن ، عادا الى مدينة مونسي ، ليوضحوا كيف تغيرت المدينة الصغيرة ، لاسيما بعد ازمة الثلاثينيات ، فاصدرا مرة اخرى " الميدلتون " بصيغته الانتقالية سنة ١٩٣٧ ، وقد اوضحا لنا ام هنالك متغيرا جديدا حظي باهتمام تلك الفترة ، اذ تركزت الدراسة اعلاه على توزيع القوة ، والتأثير داخل المجتمع المحلي . كما اوضح الباحثان ، كيف ان السلطة الاجتماعية والسياسية تركزت في ايدي اسرة معينة كانت تسيطر على الحياة الاقتصادية وعلى العمالة المحلية في المدينة ، ليكون هذا الاهتمام لاحقا دافعا نحو توجيه دراسات المجتمع المحلي للمحاور السياسية .

ان دراسة الميدليون ، كانت حافزا لدراسات مماثلة في هذا الاطار ، اذ نلحظ نفس الاجراءات المنهجية التي استخدمت في الدراسة اعلاه . فقد طبقت في دراسة مدينة "اليانكي سيتي" Yankee City لمؤلفها لويد وارنر Loyd Warner مع فريق من الباحثين في مدينة بلغ عدد سكانها (١٩,٠٠٠) نسمة ، لكن هذه الدراسة لم تحظى بالقبول الاكاديمي الكبير ؛ لأن لويد وارنر استخدم متغير (الطبقة) ليتخذ معياراً واحداً في وصف كل مظاهر الحياة الاجتماعية ، وهو عكس ما قام به روبرت ليند من استخدامه لعدة متغيرات في وصف حياة المدينة ، وعموماً فان وارنر ركز على تنافضات بسيطة وسطحية ، ما بين الطبقات الاجتماعية المختلفة في المدينة^١ .

ومن الدراسات الشبيهة في هذا الاطار ، تلك الدراسة التي قدمها ميشيل يونج Young وبيتير ويلموث Willmorth الاسرة والقرابة في شرق لندن سنة ١٩٥٧ ، وقد اشار الباحثان في بحثهما "الطبقة العاملة التقليدية في بناء جرين" عدم ملاءمة المبررات التقليدية والمتداولة حول التحول والانتقال الى نمط الاسرة النووية في المجتمعات الصناعية . فمع هذا التطور الصناعي بقيت العائلة الممتدة ، ولكن في شكل معدل ، تكون السلطة فيها للام وعلاقتها بابنتها مما ادى الى ظهور ما يسمى بـ (مجتمع محلي امومي) ارتكز على دور الام في مساعدة ابنتها ، لاسيما في مجال تربية الطفل^٢ . هذا ويوضح Thorstein Verblen في نظريته عن الطبقة المترفة ، ان نشوء هذه الطبقة ازداد مع تطور المجتمع الصناعي ، اذ يرى ان في المدينة الصناعية المتطرفة يصبح استعراض سلطان المال ، وبالتالي بلوغ حسن السمعة والمحافظة عليها ، هي الفراغ والاستهلاك الواضحين وللذين يميزان حياة المدينة . وعلى هذا الاساس ، يرى ان الفراغ والاستهلاك من الوسائل المحببة الى الناس من اعلى درجات السلم الاجتماعي الى ادنى درجة . ان هذا الخصوص للفراغ والاستهلاك المظاهري لطبقات المجتمع ، انما فرضته حياة المدينة على الافراد^٣

اما اذا انتقلنا الى امريكا ، فاننا سنجد باحثيها اهتموا بنفس الموضوعات السابقة تقريباً ، اذ نرى هربرت جائز Gans اجرى دراستين حول الحياة الاجتماعية في احدى الضواحي ، كضاحية "الليفتون" Levittown ليوضح لنا ان حياة الاسرة تشكل محور الارتكاز في الضاحيتيين ، ويعزو سبب توسيع الضاحية الى دور الطبقة الوسطى في ذلك ، خاصة في تربية اطفالها . هذا وقد اوضح جائز وجود العلاقات القرابية الوثيقة عند القرويين لاسيما الجماعات الايطالية ، وهي تعد اهم الموجهات للحياة الاجتماعية في الضاحية ، الى جانب انه استطاع ان يقدم لنا طريقة جديدة للحضريية خلافاً لـ (ويرث) موضحاً ان هناك علاقة وثيقة بين السياقات الفيزيقية خاصة السياقات السكنية والجوار ، وطرق الحياة السائدة فطريقة جائز ، تعبّر عن الملاءمة مع الاقامة والعيش في الضواحي.

وسيراً على خطى دراسات المجتمع المحلي ، جاءت اهتمامات اكاديمية جديدة ، لتسلط الضوء على الحكومة المحلية ، وكان الدافع الى ذلك هو حركة اصلاح المجالس البلدية ، الى جانب التطور الحاصل في مجال العلوم السياسية والسلوكية . وفي هذا السياق ، ظهرت دراسة فلويد هانتر Hunter سنة ١٩٥٢ عن اشكال التأثير السياسي والاجتماعي في مدينة اتلانتا بولاية جورجيا ، اذ كان عدد سكانها وقت الدراسة (٥٠٠,٠٠٠) نسمة ، وكان هدفه هو التركيز على العمليات السياسية المحلية ، خلافاً للدراسات السابقة التي ركزت على الاسرة والقرابة . واوضح هانتر كيف ان القوة كانت

^١ لمزيد ينظر : د. محمد علي محمد ، علم اجتماع التنظيم ، ج ١ ، (دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، ١٩٧٩) ، ص ١٥٥-١٥٦.
See:M.Young&p.Willmott.

^٢ ثورشتاين فيلين ، الطبقة المترفة ، ترجمة: محمود محمد موسى ، مراجعة: د. ابراهيم سعد الدين ، (الدار المصرية للتأليف والترجمة ، بدون سنة) ، ص ٥٨-٥٩.

في ايدي الصفة الاجتماعية والاقتصادية بالمدينة ، وليس بيد النخب المحلية . وبالتالي فقد افرزت لنا هذه الدراسة حقلًا جديدا من الاهتمام تمثل في ضرورة دراسة السياسات الحضرية^١ .

وفي الوقت الذي اشار اليه هانتر الى موضوعة السيادة السياسية ، بربز على النقيض من ذلك روبرت دال Dahl ليشير الى تشتت وتتنوع بناءات القوة في المجتمع المحلي ، وهذا ما نفهمه على الاقل من عنوان كتابه " من الذي يحكم " Who Governs وكان ذلك في سنة ١٩٦١ ، فقد وجد في مدينة نيويورك ان الصفة الاجتماعية والاقتصادية لم تكن مهتمة بسياسات المجتمع المحلي ، بمعنى ان هناك تعددية في امتلاك القوة^٢ .

وباقتضاب شديد ، فان تنظيم المدينة لا يصح ان ينظر اليه فقط بأنه انعكاس للطبيعة البشرية - كما اشار بارك - وانما يجب ان نربط هذا التنظيم بوصفه يعكس لنا انماطاً متنوعة من المصالح السياسية وبناءات السلطة ، وبالتالي فالبيئة الحضرية نتاج العمليات الاجتماعية والسياسية ، ولنقل ايضا العمليات الايكولوجية .

رابعا : ثانيات التصنيف (عود على بدء)

مدخل تمهيدي :

أفرغنا في المحاولة السابقة من عرض وتحليل دراسات المجتمع المحلي ، وقد قادنا الحديث في ذلك الى وصف المجتمع المحلي كوحدة للتنظيم الاجتماعي والمكاني ، يعيش ضمن حدودها جموع من الافراد ، يتقاعلون بطريقة رتيبة ومنتظمة . كما استنتجنا جملة خصائص للمجتمعات المحلية من الدراسات التي عرضناها ، واتضح ان لهذا التنظيم خصائص مميزة عن الوحدات الاجتماعية الاخرى . فكان من ابرزها : ان تنظيم المجتمع المحلي يتحدد في سياقه الاجتماعي ومكاني ، لأن له القدرة على استيعاب كل حياة الفرد ، وتوفير متطلبات وجوده المادي ، من خلال اشباع لاحتاجاته النفسية والاجتماعية والاقتصادية ، الى جانب سوسيه ، واحضانه لقوة محلية ، سواء القوة التي تستند في شرعيتها على الجانب التقليدي (الاسرة - القرابة) ، او وجود لنمط سياسي محدث ، كال المجالس المحلية . وبناء على هذا المعنى التخصيسي / العمومي فان المجتمع المحلي ، يمكن تميزه كوحدة اجتماعية عن باقي وحدات التنظيم الاجتماعي ، وفي الوقت نفسه يجعلنا امام كم هائل من نماذج المجتمعات المحلية المتعددة ، تتطبق عليها نفس الخصائص السالفة الذكر .

وتأسيسا على القول السابق ، يمكن الحديث عن مجتمعات محلية كالقبيلة ، والعشيرة ، والمدن الصغيرة ، وحتى المدن العملاقة ، فيما ترى ، كيف يمكن لنا ان نحدد مجال دراستنا في ضوء هذه الثنائية التخصيسيه / العمومية ، ولاختصار الحديث ، فان اهتمامنا يأتي هنا للتركيز على المجتمع المحلي الحضري ، ومن هذه اللفتة تحديدا، آتت دراسات اخرى لتضع ما طرحناه في صيغة تساؤل ، مجيبة عليها بثنائيات تصنيفية لتمييز المجتمع المحلي الحضري عمما سواه ، وسيتضح في قادم الحديث ، ان هناك العديد من المتغيرات ، او لنقل المحركات بلغة المختصين بهذا الشأن ، مثل الحجم وكثافة السكان ، والخصائص الايكولوجية ، الى جانب الخصائص الاجتماعية والثقافية . وسوف نعتمد في هذا السياق بعضا من الطرóرات التي قدمت ، وكان من اهم الافكار التي تضمنتها ، فكرة النموذج المثالي ، وفكرة النموذج الترکيبي وفكرة المتصل الريفي الحضري ، كأدوات تصورية لتحليل المجتمع الحضري ، ويجدر بنا ونحن في صدد عرض

الثانيات ، ان نوضح ما المقصود بهذه الأدوات ، مستبعدين فكرة النموذج التركيبي ، لعدم فناعتنا باختلافه الجوهرى عن فكرة النموذج المثالي .

فالمقصود بالنماذج المثالية (Ideal Type) ، تلك الصياغة التصورية ، او البناء العقلي لصيغة معينة ، تشمل عناصر مميزة لفئة محددة من الظواهر ويعتمد في رصد هذه العناصر على مشاهدات مستقاة من الظواهر الملمسة التي خضعت للدراسة . ومن خصائص هذا البناء النظري ، انه لا يتطابق مع أي ملاحظة مفردة ، وهذا يعني ان ثمة عناصر مشتركة تجمع عدة ظواهر ، لتشكل نموذجاً يعتمد عليه ، ويرجع الفضل في استخدام هذا المفهوم الى ماكس فيبر كمنهج او اسلوب يستخدمان معاً في الوصف والمقارنة واختبار الفروض . ومن أمثلة النماذج المثالية "الإنسان الاقتصادي" "المجتمع المحلي" "الدكتاتور" "البيروقراطية" وهلم جرا^١ .

فالنموذج المثالي ، يعتمد على مقدمات منطقية تقود الباحث الى ملاحظات منطقية ، وهذا ما يفهم من كلمة "مثالي" ، وليس كما يفهم احياناً بأنه "أخلاقي" ، او معدل لمتغير "المتوسط" بالمعنى الاحصائي . وعلى كل حال ، فإن النموذج المثالي يقوم بوظيفتين : الاولى ، حالة او نموذج محدد يمكن من خلالها مقابلة الظواهر الملمسة ، والثانية ، تطوير تعليمات نموذجية تشكل أساس التفسير للاحادث التاريخية ، والتي أشار إليها ماكس فيبر في دراسته المشهورة "الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية" ، وكذلك رصده وتتبعه لأنواع السلطة ، مع تفسيره للبيروقراطية^٢ .

اما فكرة "المتصل الريفي الحضري" ، فهي طريقة قدمها واعتمدتها ريدفيلد ، و تستند اساساً الى تصور ان أي خاصية للظاهرة تمثل بدرجة معينة ، ان هناك تغيرات متدرجة في حجم وأهمية هذه الخاصية على المستوى التطبيقي ، بمعنى ان هناك نوع من التدرج يقوم بين خصائص الريفية والحضارية أشبه بخط مستقيم ، اذ تزداد درجة اي من هذه الخصائص او تقل تبعاً لواقع كل مجتمع على حده ، وبالتالي من الممكن ان نصنف المجتمعات المحلية وفقاً لوقوع خصائصها على نقاط معينة على طول هذا المتصل . هذا و تستند فكرة المتصل الريفي الحضري ، على دعوى مشفوعة بملحوظات ميدانية ، انها لا تؤكّد وجود نمط ريفي بحت او نمط حضري بحت ، وانما هنالك نوع من التداخل بين النمطين من خلال تزايد او تناقص خصائص احد هذين النمطين ، ومن خلال ذلك يمكن القول : ام مجتمعاً من المجتمعات اقرب الى الريفية او الى الحضارة . وهذا المعنى يقودنا أيضاً الى الإقرار بان هذا التدرج في الخصائص يتزامن معه اختلافات في أنماط السلوك ، يجعل المجتمع يشذ او ينحرف عن النمط المثالي ، الذي يصنف ضمنه ، بمعنى اقرب ان مجتمعاً ما اذا كان يصنف بأنه ريفي ، أصبح اليوم يصنف على انه حضري ، وبالتالي ثمة انحراف واضح عن النموذج المثالي "الريفي" مثلاً .

أولاً : سوروكين وزيرمان (الثانية الريفية الحضرية)

لعل واحدة من أقلم المحاولات التي بذلت لأجل تحديد خصائص المجتمعان الريفي والحضري ، تلك التي قدمها سوروكين وزيرمان . وتتلخص محاولتهما في اعتبار معيار "المهنة" محكاً أساسياً وأولياً لمعرفة خصائص نموذجي المجتمع الريفي والحضري ، ويقودنا الاهتمام بهذا المعيار الى معرفة معايير أخرى تعتمد جميعها في التمييز بين الريف والحضر ، وفيما يلي نستعرض هذه المعايير :

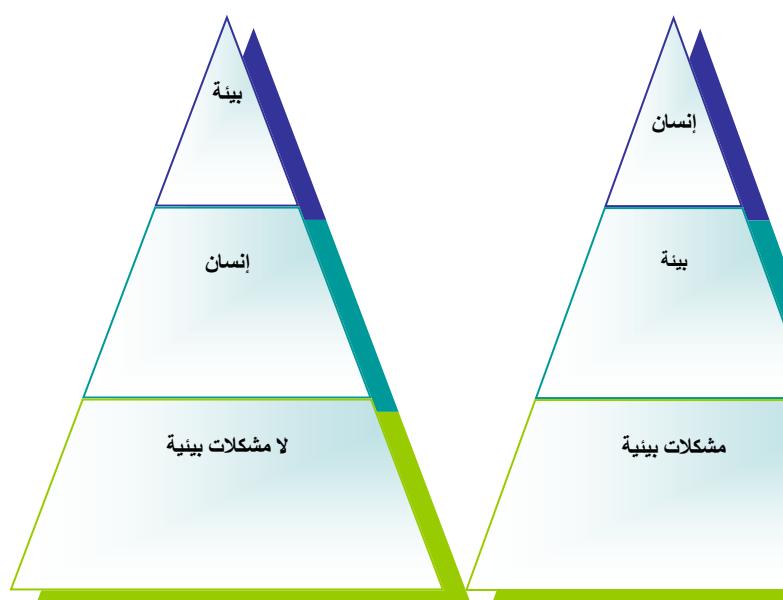
^١. انظر : بودون ، ريمون ، فرانسوا بوريكو ، ص ١٥٦-٢٠٣ .
^٢. نيكولا ، تيماشيف ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٦٧ .

١. المهنة :

ينظر للمهنة هنا ، بوصفها ملماً واضحاً يطغى على حياة جموع من الأفراد يسكنون في بقعة جغرافية ، ويمارسون جميعهم أعمالاً مهنية كالتجارة ، والصناعة ، والحرف ، والإدارة ، وبالجملة فإنهم يمارسون أعمالاً غير زراعية ، وهو أمر نجده مختلفاً تماماً عن نظيره في المجتمع الريفي ، الذي يغلب عليه الطابع الزراعي ويترتب على هذا الفرق الأساسي ، فروقاً أخرى لا تقل شأنها في المقارنة ، لعل أهمها ما نلحظه على أفراد المجتمع الريفي من ارتباطهم الشديد بالارض والجماعات القرابية . وهذه حالة قد تصلح للتفسير والاستناد عليها ، فيما إذا أخذنا الفرد المهاجر للحضر إلى الدراسة ، فإننا سنجد تعلقاً وحنيناً إلى الأرض التي ترعرع فيها ، مما يجعله أقل اعتماداً للقيم الحضرية ، التي تمثل بالنسبة إليه قيم طارئة ، وإلى جانب هذه الخاصية ، فإن التخصص وتقسيم العمل ، لا نجده في مجتمع الزراعة . أما إذا أعدنا النظر في بنية المجتمع الحضري ، فسنجد على العكس من ذلك ، إذ هناك تخصص وتقسيم للعمل ، وابتعدنا أفراده - أي أفراد المجتمع الحضري - عن الانت茂ات القرابية فضلاً عنهم ينفتحون على عوالم مهنية متعددة ، ويجدون أمامهم خيارات وبدائل متنوعة تلبي رغباتهم .

٢. البيئة :

ثمة فرق آخر ، يقدمه سوروكين وزيرمان ، ذلك الذي يتعلق بعلاقة الإنسان بالبيئة ، ونظراً للطابع الزراعي الذي يخيم على طبيعة المجتمع الريفي ، فإن الفرد فيه يطأطع تأثيرات البيئة ويُخضع لها دون أن يخضع لها ، ورغم سلبية هذا الجانب ، إلا أن الفرد الريفي يحب هذه العلاقة ويعتبرها أوثق العلاقات ، إلى حد وصف "الارض بالشرف" إذا ضاعت منه شرفه ، لكن إذا ما نظرنا إلى المجتمع الحضري فإن مما لا شك فيه أن الفرد الحضري يجعل البيئة رهن مطاوعته ، ومع هذا الفرق في العلاقة مع البيئة لدى الريف والحضر ، فإن ثمة مشكلات بيئية تظهر في المجتمع الحضري على العكس في المجتمع الريفي ، وهذا يعود إلى الاستخدامات البشرية للبيئة . وفيما يلي نبين ذلك في ترسيمات توضيحية :



رسمه (٤) توضح علاقة الإنسان بالبيئة الحضرية
(الرسمه من تصرف الباحث)

٣. حجم المجتمع :

لاشك ان متغير الحجم هو الآخر أثار جدلا فيما اذا استخدم للتمييز بين الريفي والحضري ، وفي هذا السياق فهل يطبق الحجم على المساحة التي يشغلها المجتمع ، ام هو عبارة عن مجموع أفراده ؟ وللوقوف على زبدة الموضوع ، بعيدا عن جدلية ، فإن سوروكين وزيمerman وغيرهم من الباحثين أمثال : لويس ويرث ، نظروا الى الحجم كمحك للتمييز بين المجتمعين الريفي والحضري ، فثمة علاقة عكسية بين الريفية والعمل الزراعي وبين حجم المجتمع ، فكلما صغر حجم المجتمع ازدادت الريفية ، في حين وعلى النقيض من ذلك يتميز النموذج الحضري بكبر حجمه النسبي ، ومن ثم فإن هناك علاقة طردية بين الحضرية واتساع الحجم ، بمعنى اخر كلما ارتفع حجم المجتمع ارتفعت معه الحضرية .

٤. كثافة السكان :

وبناءا على المعنى السابق ، فإن الكلام أعلاه ينطبق من حيث العلاقة فيما يخص كثافة السكان ، فهناك علاقة عكسية بين الريفية وانخفاض السكان ، إلى جانب وجود علاقة طردية بين الحضرية وارتفاع الكثافة السكانية .

٥. التجانس والتغير :

اتضح من جملة ما اشرنا اليه سابقا ، ان المجتمع الريفي مجتمعا قد يخلو تماما من أي تنوع عرقي ، بسبب العلاقات القرابية القوية ، التي تجد منبعا لها في العصبية القبلية ، وعلى هذا الأساس فان تجانس الافراد في الريف واضح تماما ، ولعل هذا يرتبط أيضا بعامل الحجم والكثافة السكانية اللذين سبق الحديث عنهما . وعلى العكس من ذلك فان ضخامة البيئة الحضرية واتساع الخيارات في إقامة العلاقات الاجتماعية ، بسبب التخصص وتقسيم العمل فان كل ذلك يدعوا وصف المجتمع الحضري بأنه مجتمع غير متجانس .

٦. التمايز الاجتماعي والتدرج الطبقي :

إن انساق المكانة والتدرج الطبقي ، تختلف بين نموذجي المجتمع الريفي والحضري ، ويرجع ذلك الاختلاف في نظر سوروكين وزيمerman الى الاختلاف في مصادر التركيب المهني . ففي المجتمع الحضري تتركز انساق التدرج الطبقي على العلاقات الاجتماعية الثانوية . اما في المجتمع الريفي فيلاحظ ان التمايز والتدرج الطبقي مسائل شخصية ، لأن الشخص في مجتمع القرية بإمكانه ان يمارس مهنة الآخرين ، ومن ثم فليس هنالك أي تمايز اجتماعي في هذا السياق . في حين نجد ان الحياة الحضرية تفرض على الفرد ان يبقى في موقع محدد ول يكن في طبقة دنيا ، لأن معايير الحضرية تتطلب ان يجتهد المرء كثيرا في استحسان المصلحة المادية ، ومن ثم فان هذا من شأنه ان يحسن ويرفع من قيمة مستواه المعيشي والتعليمي ، ليكون أساسا في ارتقاء الفرد من طبقته الدنيا الى أعلى .

٧. الحراك والتنقل :

يرتبط موضوع التمايز والتدرج الطبقي بطبيعة الحراك والتنقل لاسيمما في المجتمع الحضري ، سواء كان هذا الحراك مكانيا او مهنيا او اجتماعيا ، والصورة هنا تبدو اقل وضوحا بالنسبة لسكان الريف اذا ما استثنينا تحركهم المكاني

، فيما يخص الهجرة الى المدينة ، اما بالنسبة الى حراكم المهني والاجتماعي فهو امر لا يبدو واضحا ، وهذا ما يميزهم عن سكان الحضر . فالحراك بصوره المتعددة يرتبط طرديا بالحضري ، في حين يرتبط عكسيا بالريفية .

٨. انساق التفاعل :

لاشك ان الحديث عن انساق التفاعل ، جاء نتيجة منطقية لما تحدثنا عنه في الفقرات السابقة من محكات تميزية بين الريف والحضر . فصغر حجم المجتمع الريفي يجعل نطاق التفاعل الاجتماعي ضيقا ، بمعنى انه هناك علاقات حميمية ووثيقة من النوع الأولي ، والذي يسمح بمعرفة دقيقة لكل فرد تجاه فرد آخر ، وعلى العكس كما في المجتمع الحضري ، فان نطاق التفاعل يكون أكثر سعة ، ولعل الحجم الكبير للمكان الحضري هو سبب لهذه السعة في التفاعل ، مما يجعل طبيعة التفاعل ذاته حزرة وسطوية او ثانوية ، فالافراد في المدن الحضرية لا يتعاملون مع بعضهم البعض بناء على الانتماءات العشائرية ، وإنما ينظرون لبعضهم البعض كأرقام ، او كعنوانين ، اذا ما استلزم التفاعل معها فانه تفاعل قائم على أساس (العقلانية المادية) .

ثانيا : ريدفيلد ومتصل الريفي - الحضري

لم يكن ريدفيلد مهتما كغيره من العلماء بوضع نماذج مثالية ، وانما الى جانب ذلك ولعه ببحث وتقدير التغيرات التي تحدث عندما يتحول المجتمع من حالة الريفي الى حالة الحضري^١ . ولتدعم وجهة نظر ريدفيلد حول ثنائيته الشهيرة (الريفي - الحضري) قام بعدة دراسات ميدانية لعينة من المجتمعات المحلية . ولعل كتابه " ثقافة الفولك عند اليوكتان " (Redfield , Robert , The folk culture of yucatan) من أهم أعماله التي نشر فيها نتائجه الميدانية ، وعرض من خلالها إطاره التصوري ، الذي تضمن فكرة المتصل الريفي - الحضري . وفي هذا السياق ، اختار ريدفيلد أربع مجتمعات محلية لاختبار ما وضعيه من فروض ، اذ افترض بدءا ، ان كل واحدة من هذه المجتمعات تمثل نقطة تميزة على طول متدرج يبدأ بمجتمع الفولك وينتهي بالمجتمع الحضري .

إن المجتمعات المحلية الأربع ، التي اختارها ريدفيلد للدراسة تبيّنت الى حد ما في خصائص كل واحدة منها ، ولمعرفة ذلك فقد كانت مدينة " الميريدا " Merida مركزا للنشاط السياسي والاجتماعي والاقتصادي ، ومكانا تتواجد فيه مختلف الأنشطة الترفيهية والسياحية ، الى جانب توافر الصناعات المحلية ، ويشار في هذا الصدد ، ان هنالك درجة عالية من التغير واللاتجانس وهي سمات الحضورية الواضحة ، وهذا يعود بطبيعة الحال الى تنوع الجماعات العرقية في المدينة ، كما أشرت الدراسة اختلاف في المكانة الطبيعية والسكنية والتعليمية والمعيشية ، وثمة مؤشرات أخرى أظهرتها دراسة ريدفيلد تعلقت أهمها بملحوظة درجة عالية من الحراك الاجتماعي والفيزيقي والمهني^٢ .

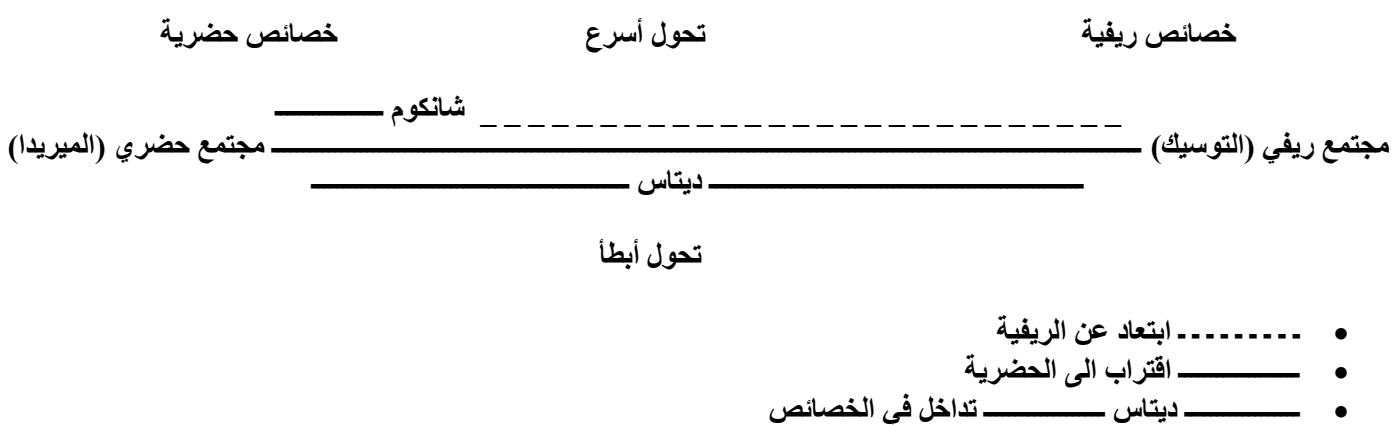
وعلى النقيض من هذا النمط الذي استجلته الدراسة ، ظهر نموذج اخر تجسد بوجود قرية اسمها " التوسيك " Tusik ، وهو المجتمع المحلي الثاني ، اذ اتضح ان لهذه القرية طابع قبلي صغير ، انحدر سكانها من سلالة واحدة تنتمي الى قبيلة X.CacL ولوحظ في هذه الدراسة ، ان لسكان هذه القرية انعزالية واضحة واكتفاء ذاتيا يجعلهم أكثر بعدا عن القرى المجاورة . وقد وجد ريدفيلد أيضا أن طابع العلاقات الاجتماعية في التوسيك يسوده التجانس والاستقلال التام عن الحكومة المحلية ، وهذا يعطي انطباعا ان ثمة سلطة محلية واضحة يقودها زعماء محليين ، لاسيما بعد ان عرفنا ان

^١ Redfield,Robert,p.293 ..
^٢ Redfield, Robert,Ibid,pp51-53 ..

انتماءات السكان في التوسيك انتماءات قبلية ، وهو امر يؤشر وجود السلطة التقليدية ، التي تحدث عنها ماكس فيبر ، وكل هذا يجعلهم يقفون موقفا عدائيا من جيرانهم المتحضرين . كما كشفت الدراسة ان ما يساعد على عزلة سكان التوسيك من الناحية الاجتماعية والثقافية ، ما تميزت به القرية اصلا من عزلة مكانية وجغرافية .

اما فيما يخص المجتمعان الاخران وهما "شانكوم وديتاس" فقد افترض ريدفيلد انهما يقعان في وسط المتصل الذي بدا طرفه الاول بمجتمع الفولك (ممثلا بقرية التوسيك) وانتهى بمجتمع الاخر الذي اتضحت في ضوء الدراسة انه الاكثر تحضرا (ممثلا بمدينة الميريدا) . فموقع مجتمع الشانكوم من هذا المتصل ، انه ابتعد بعض الشيء عن القطب الحضري ، فيما اقترب من وجوه كثيرة الى القطب الريفي ، ولتدليل ذلك استظهر ريدفيلد ثمة خصائص لشانكوم تقربه الى النموذج الريفي ، تتمثل بانه ذات حجم صغير ، واعتماد سكانه على الزراعة ، ويظهر ايضا ان انتماءاتهم قبلية لا ينزعها اي انتماء ، كما افتقرت القرية الى أي نوع من التغيرات الاجتماعية ، لكن في جانب اخر فان القرية ابتعدت عن التوسيك في بعض الوجوه ، لاسيما ابعادها عن العزلة الاجتماعية والثقافية التي تميزت بها قرية التوسيك ، ويكشف ريدفيلد لنا في هذا السياق ، ان سكان الشانكوم عبروا عن رغبتهم في توثيق العلاقات مع مجتمع اليوكتان والمدن المجاورة لها ، ومن ثم فأنهم يرغبون في التعامل مع الحكومة ومشروعاتها التنموية . وبناءً على ذلك فقد توصل ريدفيلد بان قرية الشانكوم استنادا على الخصائص المذكورة أعلاه ، يسرون على طريق التحضر ، او على حد تعبيره "قرية اختارت التقدم وسعت اليه"^١ .

وقدم ريدفيلد نموذجا رابعا ، تجسد بقرية "ديتاس" ، فكشفت دراسته عن ابعاد طفيف لسكان قرية ديتاس عن التحول الى الحضري ، وهو امر يختلف عما سُجل في مجتمع الشانكوم ، لكن مع ذلك ، فان الخصائص التي تجتمع في قرية ديتاس ، تجعل المراقب حذرا جدا في وصف مجتمع ديتاس على انه حضري ام ريفي ، وذلك لانتشار الزراعة الى جانب وجود بناء مهني مكون من أنشطة وأعمال متنوعة تمثل بقاضي المنطقة في القمة الى عمال النقل والشحن . مما دعا هذا التداخل الى وصف قرية ديتاس بانها تقع في منتصف الطريق الذي مثله متصل الفولك - حضري لدى ريدفيلد^٢ . وفيما يلي نبين فكرة المتصل الريفي - الحضري في مخطط توضيحي .



رسمه (٥) توضح دراسات الحالة للمتصل الريفي – الحضري لـ (ريدفيلد) (الرسمه من تصرف الباحث)

Ibid,p.50. . .
Redfield,Robert,Ibid,pp.38-43. . .

وبناءً على أعلاه ، فإنه يمكن القول : ان مجتمعاً من المجتمعات اقرب الى الريفية او الى الحضرية ، وهذا المعنى يقودنا أيضاً الى الإقرار بان هذا التدرج في الخصائص يتزامن معه اختلافاً في أنماط السلوك ، يجعل المجتمع يشذ او ينحرف عن النمط المثالي ، الذي يصنف ضمنه ، بمعنى اقرب ، ان مجتمعاً ما كان سابقاً يصنف انه ريفي اصبح اليوم يصنف انه حضري ، ومن ثم انحرف عن النموذج المثالي "الريفي" ^١.

وفي صدد حديثه عن التغيرات التي تظهر عندما يتحول المجتمع من حالة الفولك الى حالة الحضري ، فقد اخترلها في ثلاثة مقولات رئيسية وهي : زيادة التفكك الاجتماعي ، تزايد العلمانية ، وزيادة انتشار الفردية . ومن ثم فان هذه الخصائص تمثل خصائص المجتمع الحضري في نظر ريدفيلد .

الخاصية الأولى : زيادة التفكك الاجتماعية ، ويعني ذلك في نظر ريدفيلد ، ان منظومة القواعد والمعايير والمثل التي توجه الفعل الاجتماعي في مجتمع الفولك ، أصبحت لأن أكثر تعقيداً بعد أن تحول المجتمع إلى النمط الحضري ، وفي هذا السياق ، يتخذ التفكك الاجتماعي والتلفيقي أربعة مظاهر أساسية : أولاً ، فقدان الثقافة لوحنتها التقليدية ، وقد لاحظنا كيف أن سكان قريتي التوسيك والشانكوم ، قد انتظموا في نسق واحد من المعتقدات والقيم والمثل ، التي توجه سلوكهم وتحدد توجهاتهم ، بينما الأمر اختلف تماماً عند سكان الميريدا والديتاس ، اذ فقدت الإطار التلفيقي وحنته المتباينة ، نتيجة تشعب المجتمع إلى ثقافات فرعية مختلفة تبادلت فيما بينها اثرياً ، وعرقياً ، وطبقياً ، وثنانياً ، اتساع نطاق البدائل الثقافية أمام الفرد ، مما يصعب معه تحديد الأنماط السلوكية الواضحة ، ومن ثم تظهر عليه اللا معيارية او الانومي - كما اسماها دور كايم - ، وثالثاً ، فان التكامل والارتباط الذي تتمتع به النسق التلفيقي ، لا سيما في مجتمع الفولك ، أصبح بفعل التغير في المجتمع الحضري مفقوداً ، وإذا ما أراد شخصاً فهم الطقوس التي تصاحب المرض ، فإنه لابد ان يربط ذلك ما يجري أثناء العمل الزراعي ، والتفكير الغبي من قيم ومعتقدات كلها تمثل سمة بارزة في مجتمع الفولك . وأخيراً ، فإن المظاهر الرابع من مظاهر التفكك التلفيقي ، يتمثل في الصراع الواضح بين المستويات الثقافية لدى المجتمع الحضري ، الذي يواجه فيه الفرد توقعات سلوكية متعارضة ، في حين لا نجد ذلك في مجتمع الفولك الذي تنسجم فيه السمات الثقافية مع بعضها البعض .

الخاصية الثانية : تزايد العلمانية في مقابل ضعف فاعلية المقدس ، لا شك ان هذه الخاصية ، لا تظهر في بنية مجتمع الفولك ، فهو مجتمع تتحكم فيه باستمرار الموجهات الدينية والغبية ، وهو أمر نجده واضحاً على افعال وتصرفات أفراده ، بينما ترتبط كل النشاطات الحضرية تقريباً ، بحسابات عقلانية وبراغماتية ، ومن ثم ، فإن المقدس في المجتمع الحضري قد لا يكون له دور بارز في الحياة الاجتماعية الحضرية .

الخاصية الثالثة : انتشار الفردية ، وهذا يعني ان الفرد في المجتمع الحضري ، هو من يحرك ويتحكم بموجهات السلوك الإنساني ، وهو المسؤول على قراراته نيابة عن الجماعة ، لتمثل الأخيرة منبعاً أساسياً لحياة الأفراد في مجتمع الفولك ، ويصبح الفرد هنا متبعاً لا يبصر بعينه ، وإنما بعين الجماعة ، التي تتوجب عنه في كل شيء ، وهو أمر قد يفسر لنا مدى إبداع الإنسان وتفوقه ، فالفرد الذي تقيد به الجماعة ، لا يستطيع أبداً ان يفكر بحرية ، وان يبدع ، فهو دائماً يتخوف

^١. للمزيد ينظر : اسماعيل قيرة ، ص ٣٧.

من ذلك ، لأن غول " التمثالت الجمعية " على تعبير دور كايم ، يتهده ويتوعد به وصما يلصقه به . في حين ان الفرد عندما يتحول الى النمط الحضري ، يكتشف ان ما كان سابقا هو عبارة عن " ترّهات " ، فمثلا اذا كان الفرد يبذل كل جهده ووقته في خدمة اعمال جمعية ، فان هذا يعد مضيعة للوقت وسخف يرفضه تماما الفرد الحضري .

إذا ، نستطيع القول : إن الخصائص أعلاه تعبر عن تطور حالة الحضرية ، وهو أمر يبقى مرهون بمدى بلوغ المجتمعات تلك الحالة ، فكلما ازداد المجتمع علمانية ، وأصبح للفرد قرارا ، وتضاءل دور التفكير الأسطوري والغبي يمكن القول ان المجتمع في طريقه الى الحضرية ، وعكس ذلك ، فإن المجتمع اما ان يبقى في منتصف المتصل الريفي - الحضري ، الذي حده ريدفيلد ، او انه يكون الأقرب الى الريفية منه الى الحضرية .

خامسا : الحضريّة كطريقة للحياة (تحليل سوسيو ثقافي)

لا نكاد نجد كتابا ، او بحثا ، الا و تعرض لنظرية لويس ويرث L. Wirth ، سواء بالقبول ، او بالرفض ، او بالتعديل ومهما يكن من امر ، فان الحضريّة كطريقة للحياة "Urbanism as a way of Life" جاءت - كما يبدو - ردة فعل لما تعرضت له الإسهامات السابقة ، لاسيما تأكيد بارك وبيرجس على دور الايكولوجيا في الحياة الاجتماعية ، والإبراز الواضح للعوامل شبه الاجتماعية في العمليات الحضرية . فكان الشغل الشاغل عند ويرث ، هو الكشف عن صور الفعل الاجتماعي والتنظيم الاجتماعي ، التي تظهر في المدن ، واعتقد ، ان هذه الصور يمكن إرجاعها منطقيا الى الحجم المتزايد لضخامة المدينة ، وكثافة السكان ، وعدم تجانسهم ، لكنه مع ذلك كان حذرا من وصف هذه الخصائص بالعوامل ، واكتفى في هذا الصدد ، بان ييرز لنا جملة من القضايا التي تنتج عن الحجم والكثافة واللا تجانس ، وهي كما يلي¹ :

القضية الأولى : ان الروابط السطحية والضعفية ، التي تربط سكان المدينة بعضهم ببعض ، انما تعود الى نمو وتباين السكان ، وقد توصل الى ذلك ، من خلال مقارنته لسكان المدينة ، الذين يتعرضون للتجديفات والتغيرات الاجتماعية ، والتي تؤدي الى تغيير انتماماتهم الثقافية ، بالمقابل سكان القرية الذين لا يتعرضون لاي تغير يذكر ، فأنهم يعيشون في ظل تراث ثقافي مشترك . وبناءً على الحالة الأولى ، فإنه لابد من وجود ضوابط رسمية ، تعمل على فرض تراث ثقافي مشترك لسكان المدينة ، يصبح من خلالها السلوك العام سلوكا مصانا دون ضرر او ضرار يلحق به .

القضية الثانية : كلما نما حجم المدينة ، قل احتمال معرفة الفرد ببقية سكان المدينة معرفة شخصية ، ومن ثم فان العلاقات الاجتماعية في المدينة ، تكون علاقات غير شخصية وسطحية ومؤقتة ، إضافة الى ان ساكن المدينة ، ينظر في اقامة علاقاته مع الآخرين على أساس ما تجلبه له من منافع خاصة ، لذلك فأنها توصف هنا بالطبع العقلاني .

القضية الثالثة : يطرح ويرث قضية أخرى ، تتعلق بتقسيم العمل ، ولكن خارج نطاق التخصص الذي يتعلق بالوصول الى الانجاز الأسرع وتحقيق الأهداف ، وانما سيطرة الشركات الكبرى او المؤسسات على حياة الأسر الصغيرة وعلى نوع الوظائف التي تقوم بها او عددها ، مما يفقد المدينة روح المشاركة القائمة على أساس المودة والمحاملة ، وهذا ما يستدعي وجود مجموعة من القواعد الأخلاقية وآداب السلوك ، التي من خلالها يمكن تفادي حالات التصدع في العلاقات الاجتماعية .

¹ Wirth,Louis,p.1 .

القضية الرابعة : وعطفا على القضية السابقة ، فإن النمو الكبير في تقسيم العمل ، يؤدي إلى قيام المدن بوظائف اقتصادية مختلفة ، وقد يكون التخصص أكثر عمقا في حياة وطابع المدينة ، فتتخصص المدينة في انشطة متنوعة ، مما يؤدي ذلك إلى اختلال التوازن في المدينة .

القضية الخامسة : يؤدي زيادة حجم المدينة إلى احتمال توسعها وامتدادها إلى خارج حدودها التقليدية ، مما يصعب اجتماع سكانها في مكان واحد ، وهذا يتطلب إيجاد بدائل كذلك التي تتعلق بوسائل الاتصال الحديثة ، التي تقرب المسافات وتسهل على تبادل الأخبار والآراء والموارد ما بين القريب والبعيد .

القضية السادسة : يرى ويرث ، انه اذا ما زادت كثافة السكان في منطقة معينة ، زادت معها فرص ظهور التباين والتخصص ، ويستنتج من ذلك ان هناك صلة تربط بين الحجم وزيادة التخصص ، ويشير في الوقت نفسه ، إلى ان التباين والتخصص وسيلة نواجه بها الأعداد المتزايدة في المدينة . وهذا امر قد لا تتفق معه كثيرا ، سيما ان هنالك مدن صغيرة ، ولكن يزداد فيها التباين والتخصص .

القضية السابعة : أدرك ويرث ، إن المدينة تنقسم إلى فئات او طبقات ، او ربما تنقسم إلى مناطق متمايزة المستوى الاجتماعي والاقتصادي ، ويمكن إدراك ذلك من خلال بعض الخصائص التي تتعلق بالزمي ، او اللهجة ، او العادات ، او المستوى المعيشي العام وخصائص أخرى .

القضية الثامنة : التنافس على المصادر النادرة في المدينة ، وبالخصوص فيما يتعلق بحيازة الأرض ، فإن حيازتها متوقف على من يتوقع منها عائد اقتصادي ، ويستنتج ويرث هنا ، ان المناطق المتعددة في المدينة ، تلبي أهداف سكانها بطريقة مختلفة ، ويتوقف إلى حد كبير على مكانهم الاجتماعية ونوع الأعمال المتاحة وخصائص هؤلاء السكان ، فإن ذلك من شأنه أن يحدد اختيارات السكان في الإقامة والسكن ، ومن ثم فان هذا المدخل يفيد في فهم لماذا تباين المناطق السكنية ، ولماذا تختلف الجماعات في خصائصها؟ .

القضية التاسعة : ان طابع المنافسة في المدينة يفوق طابع التعاون ، نظرا - كما أشير سابقا - عدم وجود الروابط العاطفية والعلاقات الأولية بين الأفراد ، وإضافة إلى ذلك فان ويرث يعلل ما سبق ، بان الكثافة السكانية العالية لا تؤدي الا إلى الاتصال الفيزيائي وطبع العلاقات السطحية ، ومن ثم فان إحداث التوازن هنا ضرورة ملحة ، يتم تأكيدها عن طريق فرض إجراءات رسمية ، كذلك التي تتعلق بإشارات المرور ، وجهاز الشرطة وغير ذلك .

القضية العاشرة : إن ظروف المدينة ، تفرض على الفرد أن يتقمص أكثر من دور ، ومن ثم ، فإن هذا يعمل على تحطيم الفوارق الطبقية الطفيفة ، ويرجع ويرث تعدد أدوار الفرد إلى انتماهه لعدة جماعات تعرضه لضوابط مختلفة ، ويتربى على ذلك ، أن تتعدد صور المكانة الشخصية والاجتماعية "Status Group" ، ويتوصل ويرث هنا إلى نتيجة مفادها : ان البناء الظيفي في المدينة أقل وضوحا منه في أي مكان آخر ، لذلك لا يصدق ربط الطبقة بالأدوار والمكانت وحدها ، كما جرى ذلك في علم الاجتماع الأمريكي .

القضية الحادية عشر : إن الانتماء إلى جماعات مختلفة ، يؤدي إلى ولاءات مختلفة ومتضادة ، لأن كل جماعة تتطلب سلوكا معينا ، يتعارض بالنتيجة مع سلوك الجماعة الأخرى ، وهذا الأمر بطبيعته مرهق للفرد نفسيا واجتماعيا ، وهنا يستنتج ويرث ، ان ساكن المدينة يكون أكثر عرضة للتنقل الجغرافي والاجتماعي ، وبالمقابل اضعف ولاءً للجماعة

او للأسرة ، او للمدينة . ويبدو ان هذه القضية التي أثارها ويرث بديهية في علم الاجتماع ، لاسيما الأمريكي ، فليس من الضروري ان نعثر على جماعات متشابهة ، بل من خصائص الحضارة - كما أعرجنا سابقا - (انظر لما ورد في نظرية ريدفيلد ، ومن قبله سوروكين وزيرمان) ، هو ذلك التباين والتنوع في الجماعات العرقية ، او الدينية ، او الثقافية ، كما لا ننسى ان مسألة الوعي الحضري المصاحب لما يحصل باستمرار من تطورات معرفية وعلمية ، قد ازدادت وفرضت أسلوباً جديداً للإنسان الحضري ، في أن يبتعد عن الفوضوية في الانتماء والولاء ، فلا يعقل في مجتمعات حضارية معروفة ، أن نجد شخصاً ما ينتمي إلى حزبين متعارضين .

القضية الثانية عشر : عرفنا ، كيف ان طابع العلاقات الاجتماعية في المدينة ، انقسامية ، وعندما نعمل مراعاة هذا الجانب في إطار من تقسيم العمل ، فإنه مما لا شك فيه ، نقوم بنقل الرموز التي تشير إلى مكانة الشخص الاجتماعية ، لتصبح عندئذ مقدمة في مجال العمل ، وهذا من شأنه ان يدر بالفائدة الاقتصادية على المؤسسة . ويرى ويرث في هذا السياق ، أن لهذا التقنين فائدة أخرى ، هي تدعيم الثقافة المشتركة في المجتمع ، وتوحيد مكونات الثقافة المادية مع رموزها .

لا مواربة ، بعد هذا الاستعراض للقضايا التي أثارها ويرث ، أن نصل إلى نتيجة مفادها : أن الحضارة مجموعة من النظم الاجتماعية والاتجاهات التي يتبعها ويستخدمها الأفراد ، إذا ما أقاموا لفترة طويلة من الاستقرار في المكان الحضري ، ضمن جماعات كبيرة ، تتميز بكثافة عالية ، واللاتجانس ، ويزداد ذلك كلما ازداد حجم المدينة ، ومن ثم فإن خصائص الحضارة ، هي نتائج مصاحبة للكثافة السكانية ، التي تتميز بعدم التجانس .

سادساً : نحو توجه نظري جديد في علم الاجتماع الحضري

إن صيرورة البناء النظري ، لم تتوقف عند حد ما اشرنا إليه ، ولا نظن انه سيتوقف عند الحد الذي نقف عنده ، لذلك فإن ثمة اتجاهين ، أو منظورين انبرى من جديد في مناقشة القضايا والمشكلات الحضارية ، وان لهذين المنظورين عود على بدء ما تم طرقه سابقا ، ولكن ليس بطريقة إحياء الإرث النظري كما هو ، دون تمحيص وتعديل وقراءة جديدة . فظهر علم اجتماع على خطى ماكس فيبر في بريطانيا بحلة جديدة ، معتمداً على تحليلات سوق الإسكان ، باعتباره أحد المؤشرات الحضارية على فرص الحياة . أما المنظور الآخر ، فقد ظهر في فرنسا ، مستنداً ومعدلاً على وفي الأفكار الماركسيّة ، وفيما يلي فأنا نعرض لهذين الاتجاهين بشيء من التفصيل .

الاتجاه الفييري الجديد :

لاشك ، ان هذا الاتجاه ، استوحى بعض افكاره من ملاحظات وتأويلات ماكس فيبر Weber ، ولا داعي لذكر ما قدمه فيبر هنا ، فقد تمت الاشارة اليه سابقا (انظر الفصل الاول) . ظهر هذا الاتجاه بناءاً على ما قدمه جون ركس Rex وروبرت مور Moore في دراسة حملت عنوان " السلالة والمجتمع المحلي والصراع في برمنجهام " Race Community and Conflict ¹ . وقد لاحظا ان اخضاع التمايز السكني وتفسيره وفقاً لمتغير "الطبقة المهنية" لـهو امر غير مقبول البتة ، لماذا ؟ لانه يفشل في تفسير لماذا (مثلاً) كان السود اسوأ اسكاناً من الجماعات الأخرى ومن خلال هذه الملاحظة ذهبنا ليحدداً لنا ان نمط الاسكان الذي يتجه اليه الافراد لا يتحدد في ضوء اعتبارات الطبقة المهنية ، وإنما يعود

¹ J.Rex and R.Moor .

ذلك ، الى ان الطبقة السكنية - كما أسمياها - ترجع الى متغير " العنصر او السلالة " ، الذي من خلاله يستبعد ويمنع الملوكين من شراء منازل يتعرضون فيها الى انواع التمييز ، ولعل التمييز العنصري ابرزها ، الى جانب المكانة الاجتماعية للمهاجر ، وكل هذه المشكلات ، نجد لها نفاذ في طبيعة الاجراءات والقواعد ، التي تفرض على المهاجر ، والذي يشترط اذا ما اراد الحصول على مسكن ، ان يقضى فترة تُعد بالسنوات . ومن ثم فان هذه الملاحظات ، ذهبت بريكس ومور الى عزو المشكلات السكنية بوجود صراع طبقي على الاسكان ، لذلك لابد ان ينظر لهذا الصراع بوصفه العملية الرئيسية للمدينة ، ومن ثم ، فإن هذا يمثل مجال علم الاجتماع الحضري¹ (Ibid , p. 273) .

وعلى خطى فيبر ، حاول ريكس ومور ، ان يعدلا من وجهة نظر الاول ، حول سوق العمل ، وكانت وجهة نظر فيبر تتلخص في ان أي موقف للسوق بشكل عام هو عامل يؤدي الى ظهور جماعات ذات وضع ومصالح مشتركة بالنسبة للسوق ، مما يجعلنا هذا ، ان نتصور جماعات اجتماعية بانها طبقات اجتماعية . في حين اشار ركس ومور ، الى الجماعات التي تتميز مكانيا ، مما دعاهم ذلك الى ما أسمياه بـ " الطبقات الإسكانية " على عكس ما طرحة فيبر . ولكن هذا المعنى قد يثير حفيظة بعض الماركسيين ، اذا ما وضعوا هذه الفكرة ضمن مجال الصناعة ، وكون هذا المجال ، يختلف في صراعه الطبقي عن المجال المحلي ، لكن ريكس ومور ، رفضا ذلك مشيران الى ان الصراع الطبقي بين الجماعات التي تتميز مكانيا ، والتي يتحكم فيها متغير الطبقة الإسكانية ، لا يتجلى على المستوى المحلي فقط ، وانما يجر ذلك وبنفس القدر الى المستوى القومي .

هذا ، وقد اشر ريكس ومور خمس طبقات سكنية ، لكنها سرعان ما أعاد النظر فيها وجعلها سبعا :

١. مالكو المساكن الكبيرة في المناطق المفضلة .
٢. دافعوا القروض الذين (يملكون) مساكن كاملة في المناطق المفضلة .
٣. مستأجرو مساكن بيتها السلطات المحلية .
٤. مستأجرو مساكن فقراء عاديتها الى السلطات المحلية وتنتظر الهدم .
٥. مستأجرو مساكن خاصة .
٦. مالكو مساكن يتعين عليهم استقبال مستأجرين لمواجهة النفايات .
٧. وأخيرا ، ساكنو الغرف² . (J.Rex , pp . 214-216) .

وهكذا ، فان عملية نمو المدينة كما يراها ريكس ومور ، تشبه ما أشار اليه بارك وبيرجس من قبل بـ " قفزة ضدفع حضرية " ، إذ إن كل الطبقات تحاول الحصول على مسكن جيد في الضواحي . وفي ضوء هذه العملية فان المهاجرين سرعان ما يجدون أنفسهم معزولين في أماكن بائسة من المدن ، ولا يشكلون أي مثيرا لدى السلطات الإسكانية ، لذلك هم - أي المهاجرون - يحاولون جاهدين الحصول وشراء شقق بفوائد اقراض عالية ، لكن هذا الأسلوب يؤدي من جهته الى مزيد من تدهور نمط السكن داخل المدن ، مما يجعل السلطة تتدخل للحد من انتشار ذلك . وهكذا تحت الظروف السكنية والمعيشية القاسية ، وتحت اهتمام السلطات المحلية لاسكان الفقراء (المهاجرون او الملوكين) ، تصبح الجماعات السوداء التي درسها ريكس ومور رهينة أحياها الفقرة .

¹ Ibid, p. 273..

² Ibid, pp. 214-216..

إذا ، لابد ان نستخلص جملة من النتائج ، التي توصل اليها الباحثين المذكورين ، والتي يمكن فهمها من العرض الذي قُدم في أعلاه . وفيما يلي نشير الى بعض النتائج :

١. يشار للنمو الحضري في المجتمعات الصناعية المتقدمة الى انه يقسم الناس الى طبقات تتمايز مكانيا وفقا للمسكن.
٢. ينظر لمنطقة التحول بانها تلك المنطقة التي تعيش فيها اقل الطبقات السكنية تميزا ، ويندرج فيها ملاك ومستأجرى المنازل ذات الغرف المفروشة للإيجار .
٣. وبناءً على النتيجة السابقة تتشكل في مناطق التحول صراعات قائمة بين الطبقات السكنية .
٤. تعمل تنظيمات الطبقة السكنية الأقل تميزا على إعادة توجيه الأفراد القادمين من مجتمعات ريفية او تقليدية أجنبية وتعمل على إعادة توافقهم للحياة الحضرية (فلتر حضري)^١ (Ibid , pp.230-231) .

الاتجاه الماركسي الجديد :

يجبء هذا الاتجاه كردة فعل لما حصل في ستينيات القرن العشرين ، من احتجاجات حضرية ، كانت الفرصة المؤاتية نحو اعادة الاهتمام بالطروحات الماركسية - وعلى نحو كما سيبدو - ، انه جديدا ، وموسعا لما يمثل نقصا في نظر المعارضين للنظرية الام . فمثلت احتجاجات السود ، والنساء والطلاب ، والمستأجرين وجماعات البيئة ، مثيرا لوضع الرأسمالية المتقدمة ودولتها الراعية لمصالحها ، موضع البحث والدراسة ، بدمج التفسيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، لا يجاد ما يدعى بـ (الاقتصاد السياسي) ، ليكون هذا المنهج موزعا الى مسارات عده ، تتعلق بتحليلات تركز على البيئة الحضرية بصورة خاصة ، وتحليلات تؤكد على بعض الموضوعات الحضرية ، كالسكن والملكية ، حسب اراء ماركس وانجلز ، وتحليلات اخيرة ، تصف المدينة ، بانها ثمرة الجهد الطويل الذي بذله الرأسماليون ، من اجل الاستغلال والتبعية .

ان ابرز من مثل التحليلات الماركسيّة الحضرية ، هو (مانويل كاسلز) ، الذي قدم لنا مؤلفا ، يمثل حصيلة لما اشرنا اليه من تحولات اجتماعية / حضرية ، عنوانه الرئيسي (المسألة الحضرية) ١٩٧٧ . في هذا الكتاب لم يكن كاسلز ينوي ان يقدم لنا دعائما علم اجتماع حضري " كما يدعى " فقط ، وانما قام بنبذ النظريات القديمة ، التي تناولت المسائل الحضرية ، واصفا ايها ، الأقرب الى الايديولوجيات ، لانها - حسب راييه - فشلت في تحديد النظام الرأسمالي ، واكتفت بلوم الضحية (الفرد) . فليس الفرد مسؤولا عن الجريمة ، وانما النظام الرأسمالي هو من اوجد الظروف المؤاتية لنمو الجريمة والمشكلات الاجتماعية الاخرى . لكن ولقصوة هذا النقد ، الا ان كاسلز امتدح نظريات البيئيين الإنسانيين ونظرية لويس ويرث ، على اعتبار ان هذه النظريات ، اشارت الى ان هناك قوى اجتماعية تعمل خارج نطاق الفرد وتؤثر على البيئة الحضرية^٢ (M. Castells , p.442) .

وعومما ، فقد بدأ كاسلز بطرح افكار ماركس حول الصراع الطبقي والإنتاج ، محولا إياهما من حلبة الصراع المحلي (المصنع) الى حلبة صراع اوسع تمثلت بالتتوسيع الحضري خارج المدينة ، معللا لنا ذلك ، بان الانماط الجديدة من الاحتجاجات الحضرية ، ليست كما كان سابقا (صراع العمل مع أصحاب العمل) ، وانما الحال اختلف ببروز نظام عالمي لا يحكم او يدار محليا ، بل عالميا ، بوساطة شركات متعددة الجنسيات لها فروعها في مدن عالمية اخرى .

^١ J. Rex , op. cit, pp.230-231 .
^٢ M. Castells , p.442 .

فالصراع الحضري اليوم يدور حول الاستهلاك الجمعي والتخطيط الحضري اللذان اعتمد عليهما كاسلز في تحليله لواقع الحياة الحضرية . وبدعه فانه يعني بـ (الاستهلاك الجمعي) السلع التي توفرها الدولة الحديثة مثل : الصحة والسكن والتعليم ووسائل قضاء اوقات الفراغ ، والتي يتم استهلاكها من قبل الناس . يجادل الماركسيون ، بان السلع التي تقدمها الدول الرأسمالية ، انما هي نوع من السيطرة الأيديولوجية ، ونوع من التحكم الظبقي ، فهم لا يقومون بذلك ضمانا لكرامة وصحة العاملين في كنفها ، وانما تقوم بذلك لا شعارهم بالرضا تجاءها ليس الا ، ومن ثم يعمل العمال بتفان ، ودون إحداث أي اضطراب في النظام ، مستغليين العمال حقهم الرئيسي وهو عدم المساواة . اما (التخطيط الحضري) فهو المطلب الثاني ، الذي أكد عليه كاسلز ، معنيا به ، الطريقة التي تستخدمها الحكومات المحلية لتخطيط المدن ، فهي تريد ان تحافظ على تخطيط يكفل لها استمرار تدفق الأرباح ، كالمناطق التي تتواجد فيها الخدمات الرئيسية كالطرق والجسور والبنيات والاتصالات ، رغم ما فيها من فائدة تعود على العمال ، الا انها تفعل ذلك رغبة في ابقاء تطور المشاريع الخاصة والتابعة لها ، وهذا ايضا يصبح التخطيط الحضري ، وسيلة للرأسمالية ، من اجل إقرار الضبط الظبقي ، وتقرير أماكن لمساكن الطبقة الراقية ، وأماكن أخرى تتحدد للطبقة العاملة .

ينتقل كاسلز الى نقطة اخرى ليكشف وجها اخر - كما يزعم - من الرأسمالية . فمع نهاية عقدي السبعينيات والستينيات من القرن العشرين ، تبلورت ازمة اقتصادية كبيرة ، عصفت بالمجتمعات الغربية ، تمثلت في انخفاض الارباح ، وتفشي حالات الإفلاس وانتشار البطالة ، الامر الذي ادى الى ظهور أزمة حضرية ، تقلص على اثرها الإنفاق العام ، وظهرت احتجاجات واسعة ، مما دعا كاسلز الى الاعتقاد بوجود نوع جديد من الصراع الظبقي أصبح جليا اكثر من ذي قبل ، ليشمل مختلف الجماعات والطبقات ، على عكس ما كان سائدا في التحليل الماركسي التقليدي من صراع بين العمال وأرباب العمل . وفي وسط هذه الأحداث المستجدة ، أصبح دور الدولة هنا ، مختلفا عما كان سابقا ، لينتقل من مرحلة تقديم الخدمات العامة ، الى مرحلة استخدام القمع مع الاحتجاجات الحضرية ، وبهذا تكشف عن وجهها الحقيقي .

وكلما ازداد تدخل الدولة الرأسمالية في فض الاحتجاج بالقوة ، فان مزيدا من الشعور الظبقي يطفو على السطح ، ويظهر جليا لدى الناس البسطاء ، دافعا بهم الى الدخول في حلبة الصراع (المدينة) بشكل قوي ، فتتطور تلك الاحتجاجات الى حركات اجتماعية تخر مفاصل الرأسمالية داخل المدن . هذه هي ابرز افكار كاسلز ، وبعيدا عن الانتقادات التي وجهت اليها ، فانها تبدو ، ذات اهمية تستحق الطرح والدراسة ، سيما وانها أخرجتنا من دائرة النقاش التقليدي في علم الاجتماع الحضري ، لتضعنا أمام تصورات نظرية جديدة .

لم تكن للماركسيية الجديدة ممثلا واحدا كشخص كاسلز ، وانما يدعونا الحديث الى ذكر ماركسيلا لا يقل شأنها تمثل بالعالم الجغرافي (ديفيد هارفي) ، الذي حاول ان يحدد لنا مصدر الازمة الاقتصادية في المجتمعات الغربية ، طارحا استفهاما ، لماذا حدثت هذه الازمة في فضاء المدينة ، فراح يشرح ، ان التخطيط الظبقي لجغرافية المدن ، لم يكن بسبب قوى الطبيعة والسوق ، وانما يرجع الى قوة المشاريع الصناعية الكبرى ، التي تبحث عن الربح¹ (See : D.Harvey) . ويبدو هنا ، ان هارفي مهتما بتبيين ازمة الرأسمالية ، وان سببها يرجع الى تزايد المنافسة بين الشركات الكبرى ، التي تبحث عن الارباح ، ونتيجة لذلك ، فان هذه الشركات تعمد الى اسلوب تخفيض عملية التضخم في السوق ، مما ادى الى

¹ See : D. Harvey ..

خفض الاسعار ، وتدني نسبة الارباح ، ولنقاذي الاثار ، فان الرأسمالية الحديثة ، تحاول جاهدة الضغط على قوى العمل وأجورها ، لاعادة ما فقدته على الاقل ، وتعويض نسبة الخسائر . وتأكيدا على هذه الطرق الاستغلالية للرأسمالية ، فقد صارت القوى العاملة اكثر وعيها وشعورها بالحيف والظلم ، الذي تتلقاه من الرأسمالية ، فلا بد هنا ، ان تتضافر جهود العمال ، وتنصب في خوض الصراع الطبقي ، الذي يبدو هنا ، حال فرض عليهم فرضا . وفي ظل هذه الظروف المأزومة للرأسمالية ، فانها لا بد ان تبحث عن بدائل اخرى ناجعة ، فيجدون مصادر اخرى للاستثمار ، كالتي أشار اليها هارفي ، من قبيل انشاء مشاريع جديدة ومكاتب ، واستثمارات اخرى ، تدخل في باب العقارات (..الخ) . يرى هارفي ، شأنه شأن كاسلز ، ان المدينة ، هي أداة الرأسمالية الحديثة في خلق الأسواق الجديدة والسيطرة على القوى العاملة ، لكنه يختلف مع كاسلز ، في ان قوة الصراع الطبقي ، من مقدورها ان تسقط الرأسمالية ، وبدلا من ذلك ، فانه يؤمن بقوة وفاعلية التناقضات الداخلية للنظام الرأسمالي ، لا سيما تنافس الرأسماليين على ترکز رأس المال .

وهكذا ، فان الماركسيين الجدد ، قدموا لنا ، موضوعات جديدة ، تمثل ايدانا ببدء مرحلة جديدة في علم الاجتماع الحضري ، تلك الموضوعات ، تجعل المهتم بها ، أكثر وعيًا بأهمية المشكلات الحضرية البنائية ، التي يستحسن ، ان تكون أكثر أولوية من الموضوعات التي تمثل بالنسبة لدول الجنوب ، او العالم الثالث ترفاً معرفياً ، لا تمس حقيقة الواقع الاجتماعي الفعلي ، الذي يشكل قلقنا الحضري .

الفصل الرابع : نشأة وتطور المدينة

اولا : كيف ظهرت المدينة

يتوقف العلماء فيما بينهم على ان المدينة لم تأتي من فراغ ، بل هي انبثقت عن القرية، واختلفت عنها بجملة خصائص جديدة ، ويؤرخ لذلك الانبعاث في اعقاب الثورة الزراعية ، التي من خلالها استطاع الانسان ان يتحول من ملتقى للغذاء ، الى زارع ومنتج له . وقد فرضت عليه تلك المهمة ان يراقب محصوله ، والاقامة في اماكن ثابتة لا يتراكها ، فكانت المناطق الخصبة والغنية من حيث التربة والمناخ الاساس الاول لقيام القرى .

وبعد ان استقر الانسان في القرى ، اصبحت لديه فسحة من التفكير والاختراع ، فنتج عن ذلك ان توصل الى ابتكار بعض الصناعات اليدوية البسيطة ، كالمحراث ليستخدمة في شق الارض ، والعربة ذات العجلات ، كما استخدم الحيوان ، ثم بعد ذلك وصل لمرحلة الاكتفاء الذاتي ، وزادت منتوجاته الزراعية ليصل الى تسويق هذه الزيادة في الانتاج . ان تحقيق الانسان الزيادة في الانتاج دفعه الى البحث عن بدائل لاستيعاب تلك الزيادة ، فكانت القرى المجاورة ، اقرب الاماكن لتسويق فائض انتاجه من الاغذية والصناعات الخفيفة ، وعن طريق التبادل استطاع الانسان ان يخترع مهنة التجارة والتجار ، وتطورت تلك المهنة الى ان اصبح في مناطق الشرق الاوسط والهند طبقة من التجار المحليين وغير المحليين ، واصحاب حرف ومساعدون لهم أي موظفون ، ولا بد من تأمين تلك المصالح والحفاظ عليها فظهرت الحكومات والجيوش ، وبالتالي ظهرت اعرق الحضارات واكثرها شهرة . وبهذا المعنى اصبحت المدينة ذو سياقات اجتماعية واقتصادية تختلف في جوهرها عن سياقات الحياة القروية^١ (النوري ، دقيس ، ص ١٤٥) . فتحول القرية الى

^١ د. قيس النوري ، ص ١٤٥ .

مدينة هو ليس مجرد تغير نلحظه في الحجم والقياس ، وان كان هذين المعيارين موجودين ، الا ان هناك تغير واضح في الاتجاه والهدف ، يترتب عليه نوع جديد من التنظيم^١ (مفورد ، لويس ، ص ١٠١) .

وبهذا المعنى ، فان كل عملية تغير اجتماعي ، لابد ان تتعامل مع اتجاهات تعتمد على خلفية ثقافية وتتركز في اهداف محددة ، والمعنى نفسه، يفيد في فهم التغيرات التي بصدده مناقشتها في ظهور المدينة ، بدءاً ببحث النظام المنطقي للمجتمع البدائي ، وانتهاءً بالمجتمع الحضري المتقدم . ولكن مع ذلك ، يبقى البحث في اصول نشأة العلاقة بين الانسان والبيئة ، امراً مرهقاً ؛ ويشير ايفانز برترنارد هنا ، انه صحيحاً لا يوجد أي دليل ملموس يبنينا بما جرى في الحقبات الاولى من تاريخنا ، الا انه لما كانت الطبيعة البشرية ثابتة ، فان بوسعنا ان نفترض ان اباءنا الاولين ، كانوا يعيشون كما يعيش ذوو الجلود الحمراء في اميركا ، وغيرهم من الشعوب البدائية ، عندما كانت تعيش في شروط مماثلة وعلى مستوى ثقافي موازٍ ، ومن خلال مقارنة جميع المجتمعات المعروفة ، وبتصنيفها حسب درجة تحسنها ، يصبح من الممكن اعادة تركيب تاريخ اي مجتمع ، رغم انه من المستحيل ان نحدد بشيء من الدقة متى حصل التقدم وما هي الاحداث التي ولدته^٢ (برترنارد ، ايفانز ، ص ٣٣) .

والبحث في تلك الظروف ، يتطلب فهم وتوظيف التقل المنطقي والخيالي السوسيولوجي ، الذي نجده - على الاقل - في تصور كل من (ماكifer وبيدج) . وعلى العموم ، فان ثمة مرحلتين يمكن من خلالهما رصد حركة التطور الحضري^٣ (ماكifer وبيدج ، ص ٩٦-١٠١-١١٠) .

المرحلة الاولى : الامتزاج البدائي

لم تكن هنالك اي - في المجتمعات البدائية - ، بوادر واضحة لتمايز اجتماعي ينذر بشيء من التطور ، لكنها كانت تتباين بين مجتمع بدائي واخر ، الا ان الخيوط العريضة كانت متشابهة ، لحد اندماج وامتزاج العنصر المادي والثقافي في مركب اجتماعي واحد . ولعل هذا المعنى ، يوجد له مصداقاً في الحفريات الانتروبولوجية ، التي اخبرتنا عن حياة الاقوام البدائية مثل : هنود الكواكياتل ، او قبائل جزر التروبورياند ، او قبائل الساموا . فهولاء الاقوام يقتضون الحيوان والطير ، ويصيدون الاسماك ، ويحفرون الارض ، وينسجون الاقمشة ، ويتبادلون السلع ، لكن من جانب اخر ، كانت هذه العمليات النفعية منسوجة في الحياة الاجتماعية ، وملينة بالمغزى الثقافي ، وهي محاطة بالتقليد ، وبالطقوس ، وبالاسطورة ، وبالحكمة القبلية ونادراً ما يكون اي شيء نفعياً خالصاً ، وبالعكس نادراً ما يوجد اي شيء ثقافياً تماماً .

المرحلة الثانية : تفكك الامتزاج البدائي

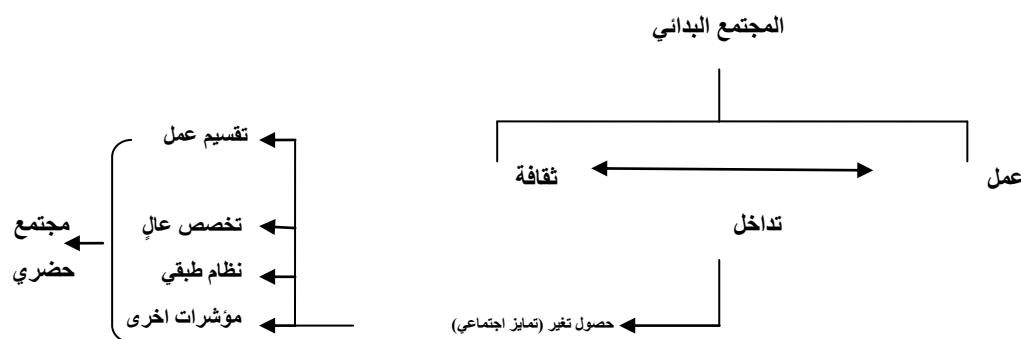
ان المؤشر الجوهرى لتفتت الامتزاج البدائي بين البيئة والثقافة ، بэрز من خلال ظهور عزلة تمايز ، يمكن رصدها من واقع الحضارة الغربية . فقد كان اسلوب الحياة في العصور الوسطى اكثر قرباً من الامتزاج البدائي عنه في ايامنا هذه . فقد قامت ثقافة سلطوية بشدة ، تقوم على الاورثوذكسية الدينية ، واريد لها ان تكون جامعة لكل شيء وان تتحكم لاجل تحقيق اغراضها في المظاهر النفعية للحياة . وثبتت استحالة لحام السلطة الدينية والسلطة الدنيوية في كيان واحد . وتطورت النشاطات الاقتصادية استجابة لحوافرها الذاتية ، ووُجدت الكنيسة التي ادانة لزمن طويل "الربا" ،

^١ لويس مفورد ، ص ١٠١.

^٢ ايفانز برترنارد ، الانسجة المجتمعية (بيان البائسين في نظريات الانسسين) ، ترجمة: حسن قبيسي ، ط ١/١ ، (دار الحادثة ، بيروت ، ١٩٨٦) ، ص ٣٣

^٣ ر.م. ماكifer ، شارلز بيدج ، المجتمع ، ترجمة د. سمير نعيم احمد ، ج ٣/٣ ، (مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٧١) ، ص ٩٦-١٠١

ووضعت قواعد للاسعار العادلة ان من الصعب جدا عليها ان تتحكم في اتجاه التغير الاقتصادي ، وعندما حل اقتصاد النقود محل اقتصاد المقايضة ، وعندما اصبح العمل اكثر حرية في ان يقدم نفسه لاي مستخدم ، اخذ التنظيم الاقتصادي في الانفصال عن تحكم الثقافة التقليدية ، وفي النهاية شجب التقدم التكنولوجي في اواخر القرن الثامن عشر بسلاح حديث وامضى وحدة الثقافة والمنفعة ، وتحرر مبدأ الكفاية النفعية واقام نظمه الخاصة الموجهة كلية لوسائل الحياة متميزة عن غاياتها (...)



شكل بياني يوضح التطور الاجتماعي - الحضري حسب المراحل اعلاه (الرسمه من تصرف الباحث)

يتضح مما تقدم ، الدور الذي لعبته عملية التبادل التجاري بين القرى في نشوء المدن ، فعملية التبادل هذه لم تكن لتحدث داخل القرية فقط ، بل بين القرى ايضا ؛ لتوفير كل ما تحتاجه مما لا يتواجد في كل منها على انفراد ، مستفيدة بذلك من التخصص في المهارات والانتاج ، وهذه الفوائد لم تكن لتحقق لو لا تقدم تكنولوجي معين قد حصل ، مهما كان ذلك التقدم بسيطا مثل : صناعة الاواني الفخارية ، والاعمال اليدوية الاخري من حياكة وفلاحة واستعمال الثيران ، وعملت التطورات على توسيع القرى لتصبح بلدانا Towns ثم مدننا Cities ، حتى ازدادت احجام السكان ، وقد اشار العلماء الى ان المدن الحقيقة الاولى ظهرت فيما بين ٣٠٠٠ - ٤٠٠٠ ق.م ، وكانت هذه المدن تمثل نوعا جديدا من التنظيم الاجتماعي ، واذا نظرنا الى المدن التاريخية فسنجد انها قصيرة قياسا مع عمر وجود الانسان على سطح الارض ، فهي لا تتجاوز بأي حال نصف مليون عام (٥٠٠,٠٠٠) ، وهي ايضا فترة قصيرة اذا ما قيست بتاريخ وجود الانسان الحديث فزيولوجيا على سطح هذا الكوكب ، التي تقدر بأربعين الف عام (٤٠,٠٠٠) (عزام ، د.ادريس وآخرون ، ص ٢٢٩).

وهذا يعني ان (٦٠٠٠) عام من تاريخ وجود الانسان الحضري حتى اليوم ، تمثل فقط ما يصل الى (١%) تقريبا من تاريخ وجوده على سطح الارض ، وقد تطورت المراكز الحضرية وازداد عدد سكان المدن ليصل عام ٢٠٠٠ (٣١٣٢ مليون انسان) يكونون (٥١%) من مجموع سكان العالم ، ومن المتوقع ان تصل نسبتهم الى اكثر من (٦٥%) من سكان العالم . (المهتي ، د.صبري فارس ، ص ٥).

ويتضح من اعلاه ، ان نشوء المراكز الحضرية الاولى في العالم ، كانت مرتبطة اشد الارتباط ، بظروف البيئة وما تحويه البيئة من مؤثرات ، قد تخلخل توازن عملية التحضر برمتها ، ويذهب احد الباحثين ، الى تصنيف سিرورة العلاقة ، بين التحضر ، والبيئة ، الى ثلاثة مراحل ، تفسر في الوقت نفسه ارتقاء المدينة من طور الى اخر . (انظر : الدباغ ، د. نقى ، ص ١٦).

المرحلة الاولى : تعد هذه المرحلة اقدم المراحل التطورية ، لحضارة العرب ، وهي تؤشر لنا كيفية بزوغ المراكز الحضرية ، اذ يُؤرخ لهذه المرحلة حوالي سنة (٤٠٠٠) قبل الميلاد ، وتنتهي في حدود سنة (١٨,٠٠٠) قبل الميلاد ، وينظر ان الحضارة هنا ، عاشت في جزيرة العرب ، وفي هذه الفترة ، التي دامت حوالي (٢٠,٠٠٠) سنة ، كانت اوربا مغطاة بالثلوج ، في حين تمنت جزيرة العرب بخصائص مناخية معتدلة ، لتساعد هذه الظروف الى تكوين حضارة نهرية لا تقل شأنها عن الحضارات الاخرى لا سيما حضارة وادي الرافدين ووادي النيل ، ومن هنا ، اجمع العلماء ، على ان شبه جزيرة العرب ، هي مهد الحضارة العربية (سوسه ، داحمد ، ص ١٥) .

المرحلة الثانية : لم تدم حضارة المرحلة الاولى ، نتيجة لتغير الظروف المناخية ، وانتهاء الدورة الجليدية التي دامت عشرين سنة ، لتحول محلها دورة دفيئة ، اتسمت بالجفاف وحرارة المناخ وانحباس الحرارة ، كل ذلك اجبر الانسان الحضاري الاولى ، الى الهجرة والتوجه نحو شمالي الجزيرة العربية ، ومن ثم ، توزع المهاجرون على اطراف الهلال الخصيب المجاورة للجزيرة ، ثم توزع المهاجرون ، الى بلاد الرافدين ، نحو نهر الفرات ، ومنهم من ذهب الى فلسطين وسوريا ولبنان . ونشئت في هذه المرحلة ، حضارة اخرى ، ذات اهمية حضارية كبرى ، بفضل الامتزاج الذي حصل بين الارث الحضاري المهاجر ، والظروف الجديدة المشجعة ، لينتج من ذلك ، ظهور وتأسيس حضارات عريقة ، تلك هي الحضارات السامية مثل : (الاكدية ، البابلية ، الاشورية ، الكلDaniية الارامية) (المصدر نفسه ، ص ٢٢) .

المرحلة الثالثة : وينظر في هذه المرحلة ، ان ثمة مراكز حضرية جديدة ، يعود الفضل في نشوئها الى السكان الذين بقوا بعد الجفاف ، ليؤسسوا ممالك عربية ذات حضارة راقية ، تمثلت بحضارة اليمن المشهورة ، وهذه الحضارة لعبت دورا مهما في دوام واستمرار حضارة جزيرة العرب القديمة (المصدر نفسه ، ص ٣٣) .

نخلص مما نقدم ، ان حضارة العرب القديمة ، مرت بادوار من النهوض ، والتراجع على اثر تغير الظروف المناخية ، ليعود الازدهار والنهوض مرة اخرى ، مؤسرا حالة حضرية متميزة ، توصف بانها اولى الحضريات في العالم . استمرت المدينة في نموها وتتطورها حتى ظهرت مدننا خطفت الانظار ، واذهلت العقول ، لتجبرها في رسم خيالاتها حول المدينة ، فظهرت حكايات وروايات وقصص منبهرة بالمدينة ، وانبتعد قليلا عن التدرج التاريخي لتطور المدينة ، على امل العودة اليه في قادم الحديث ، لنشير الى ظاهرة المدن المليونية ، التي تمثل أقصى وابهر ما وصل اليه الانسان الحضري ، اذ يذكر ان عددها قفز من (١٤) مدينة عام ١٩٠٠ م الى (٣٢٠) مدينة عام ٢٠٠٦ م ، وشهدت البلدان النامية نموا حضريا كبيرا ، بسبب هجرة السكان الريفيين الى المراكز الحضرية ، بلغت ما بين عامي ١٩٢٠ م و ١٩٩٥ م (١٣٢٥%) ، وهو معدل مخيف ، ونجم عن ذلك تلقي اجمال السكان الحضر في العالم اليوم هم من سكان الدول النامية (الهيتي ، مصدر سابق ، ص ٥) . ويشير البروفيسور كاريللو ، الى ان القرن الحادي والعشرين ، يمثل قرنا للمدن والمعرفة ، مؤكدا على الدور المتنامي للمدن في ضوء الزيادة المطردة لسكانها ، والهجرة المتزايدة اليها من الريف والضواحي ، ليتوقع ان تصل نسبة السكان الى (٧٥%) من سكان العالم بحلول ٢٠٢٥ (كاريللو ، خافير ، ص ٧) ان العرض السابق يوضح لنا بلا شك ، ان المدينة ظهرت نتيجة ظروف صنعها الانسان لتلبية حاجاته ، ومع ظهورها أي – المدن – خضع الانسان هو الآخر لتأثيراتها وما تفرضه عليه من متطلبات تواصل العيش فيها .

وعلى اية حال فان هناك جملة خصائص او مقاييس تبين لنا بنية المدينة City Structure ، وقد حددتها جوردن تشابلد Gordon Childe على النحو الاتي :

- ١- ظهور مستوطنات كبيرة الحجم كثيفة السكان ، وقد كشفت التنقيبات الاثرية ، انه في بلاد ما بين النهرين نوالهند ، ومصر القديمة بلغ عدد سكان المستوطنات فيها ما بين (٢٠ - ٧) الف نسمة .
- ٢- ان ظهور الفائض من الزراعة تطلب ظهور بعض الحرفيين والصناع من الافراد الذين يتقررون تماما لاعمان الحرف والنقل والتجارة والادارة والمعابد ، اذ لابد من تبادل تجاري كما قلنا لاجل تغطية وتوفير الحاجات غير الزراعية التي يحتاجها السكان ، اضافة الى وجود محاسبين واداريين ينظمون عملية تصدير الفائض الزراعي وتوزيعه .
- ٣- كما تخض عن النمو الحضري ان وجد نظام الضرائب من قبل الكهانة او رجال الدين ، والبيروقراطيون ، وعادة تقدم الضرائب في شكل حبوب او منتجات زراعية .
- ٤- تشييد المباني والمنشآت الضخمة وال العامة ، التي تتركز فيها القوة السياسية والاقتصادية ، وعادة كانت هذه المباني عبارة عن قلاع ، وهرم ، ويلحق بها ايضا المحلات التجارية والورش وحلقات الدروس ، ومخازن حفظ الحبوب ، والمعابد .
- ٥- ان تراكم الفائض الزراعي والغذاء ساعد على تنشيط عملية التبادل والتجارة الخارجية مع المدن والبلاد الاخرى ، وقد كانت مدن مثل سامراء تعتمد على مصادر خارجية للمواد الخام التي تحتاج اليها في صناعاتها وحرفها .
- ٦- ان تزايد النمو الحضري وسرعة درجة التحضر بسبب تراكم الانتاج الزراعي ، اديا الى ظهور تمایز طبقي في المدينة ، اذ كانت طبقة القادة العسكريون ، والكهنة ، تعتمد على الفائض الزراعي المخزن في المعابد ، مما جعلها متربفة وبعيدة عن انتاج الغذاء ، فلما وجد هذا هوة طبقية بين الصفة والجماهير .
- ٧- لقد تم الايضاح سابقا ان المجتمع البدائي او القروي ، او مجتمع الفولك (Folk Society) كان يتمتع بعادات وتقالييد تقيد حرية الانسان ويُخضع فيه لضغط القرابة ، فهو يكتسب عضويته من العشيرة والقبيلة ، فنظمت العلاقات الاجتماعية على هذا الاساس، اما في مجتمع المدينة فكان عامل الاقامة بدلا من العامل القرابي اساسا لاكتساب العضوية والمواطنة ، وهذا امر اكده وما زال علماء الاجتماع الحضري امثال (كلايد ميتشل) وغيرهم ، وبعبارة اخرى وعلى طريقة دوركايم فان التماسک في المدينة يكون من نوع التضامن العضوي .
- ٨- لعل من دلالات التحضر ، وشواهد النمو الحضري ، ان برزت فئة من المتخصصين في مجالات الفن ، او الرسم ، والنحت ، وخیر شاهد على ذلك ما تتمتع به المدن القديمة من مباني ومعابد مزخرفة ومزركشة .
- ٩- اختراع وسائل التسجيل كالكتابة والعد والقياس ، واعتبر تشابلد ان معرفة الكتابة من العلامات الاولى للتحضر .
- ١٠- ساهم اختراع الكتابة من متابعة العلوم الاصغرى ، كالحساب ، والهندسة ، والفلك وما شاكل من تطورات علمية .

ثانيا : ظهور المدن القديمة في العراق

مرحلة التمركز الحضري

لاشك ان نشأة المدن في العراق القديم ، هي الاخرى لم تكن ظاهرة فجائية ، بل مرت بمرحلتين ، كانت الاولى منها تركيز جهود الانسان لاستغلال امكانيات وموارد البيئة ، للحفاظ على بقاءه ، دفعته الضرورة لاختراع الالات والتوصل الى بعض الفنون ، فتوسعت نتيجة لذلك القرية الزراعية ، اذ غالب على تلك المرحلة تفاعل الانسان مع بيئته الطبيعية ، في حين تمثلت المرحلة الثانية بتفاعل الانسان مع البيئة الاجتماعية ، وفيها ظهرت ملامح المدن الاولى ، واصبحت مؤشرات التحضر واضحة في حدود (٤٠٠٠)ق.م ، من هذه المدن (جمرة نصر ، اوروك ، او ما ، لكن) ، وتحولت هذه المدن الى كيانات سياسية خاضعة لحكام محليين في حدود (٣٠٠٠)ق.م ، وهذا ما يسمى تاريخيا بعصر فجر السلالات او دوليات المدن السومرية. (الموسوى ، مصطفى عباس ، ص ٣٩ - ٤٠)

ان ظهور الانماط الحضرية في العراق القديم ، قد كانت نتيجة لظروف اقتصادية منها انتاجية الزراعة الاروائية العالية ، التي من خلالها انتعشت القرية والحياة الاقتصادية الريفية ، مما دفع بذلك الى تصدير الفائض الاقتصادي الى المدينة ، اضافة الى ادخال التحسينات في الزراعة وتربية الحيوانات ، وتخزين الحبوب الصلبة التي يمكن ان تتنفس بوفرة وتحفظ لمدة اطول بدون ان تتضرر . كما اسهم عامل الهجرة في تسريع عملية التحضر في وادي الرافدين، فكانت الهجرات المتتالية التي جاءت من جزيرة العرب وانتشرت في مختلف احياء الهلال الخصيب ، عاماً مهما في تطور الوجه الحضري للعراق القديم ، نتيجة لما تمتلكه القبائل العربية النازحة من خبرة في شؤون الري والزراعة ، مما تمخض في نشوء امبراطوريات سامية شهيرة ، أي الاكادية ، والبابلية ، والاشورية ، والكلدانية الaramية .

اضافة للظروف الاقتصادية كانت الوضاع الادارية والقانونية ، تمثل هي الاخرى معلماً حضرياً للمدن السومرية ، ونتيجة لدور القانون في حياة الفرد والمجتمع ، فقد اصبح نموذجاً لمؤسسات مشابهة بين شعوب اخرى التي دارت في وقت من الاوقات في تلك حضارة بلاد الرافدين . وكان من بين هذه الشعوب (العلميون ، والحربيون ، والحيثيون ، والعربيون) . (سبيرر ، اي ، اي ، ص ٧٢)

وكان يُعزّى في اول من سن لواحة قانونية في التاريخ الى حمورابي ، اعظم ملوك سلالة بابل الاولى التي يرقى تاريخها الى نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن السابع عشر قبل الميلاد ، الا ان هناك من يؤكّد ان شريعتين جديدين اكتشفتا قبل شريعة حمورابي ، احداهما (بنت عشتار) كتبت بالسومرية ، والاخري شريعة مدينة اشنونا ، وهي باللغة الاكادية . (سليمان ، د. عامر ، ص ٩١ - ٩٢)

هذا ويتبّع ان تخزين الفائض من الانتاج ، وفتح القنوات ، وتنظيم الري ، وبناء الطرق ، والهجرة ، وتطور الادارة والقانون ، بررت حركة النمو الحضري وسرعة درجة التحضر ، وكانت المدينة حصيلة ذلك . لكن المدن في العراق القديم لم تكن تستطيع ان تمتد بعيداً عن حدودها الموضعية ، أي خارج موارد المياه والانتاج الزراعي القروي ، وهذا يعني ان من شروط التحضر القرب من المياه والقرية ، لذلك يفسر ان احد اسباب اندثار المدن القديمة يرجع الى تغيير مجري الانهار ، واسباب اخرى تتعلق بالحروب المنافسة بين الدوليات السامية.

مرحلة الاتمرکز الحضري

ان هذه المرحلة ، اشرت بداية تدهور المدينة في العراق ، وخضعت معدلات النمو الحضري لاعتبارات سياسية وعسكرية ، وبعبارة اخرى ، اصبحت المدينة العراقية بموضعها وموقعها النادرين محطة انتظار القوى الخارجية ، واصبح

العراق منطقة او ولاية تابعة لعدد من الامبراطوريات ، فقد خضع للفرس مرات ومرات ، واصبح تحت حكم السلوقيين اليونان ، كما خضع جزء منه لنفوذ الرومان .

وقد خضع العراق لاول مرة لحكم الفرس في زمن الماديين ، وبعد ان وحد كورش الفارس الشعيبين المادي والفارس المرتبطين بلحمة النسب ، واستطاع من خلال ذلك ان يؤسس الدولة الاخمينية ، واصبح العراق ولاية ضمن الدولة الفارسية للفترة التي امتدت من ٥٣٩ق.م - ٣٣١ق.م . (الموسوي ، المصدر نفسه ، ص ٤٦)

ثم توالت القوى الاجنبية في الاستيلاء على العراق ، ولم تتطور المدينة العراقية كما يفترض ، بل اصابها الخراب والتراجع . فقد مثل احتلال العراق من قبل المغول في القرن الثالث عشر ، حالة مريرة من حالات التدمير والتدحر العمرانيين الذي حل بالمدن العراقية .. وكان من ابرز الانحطاطات التي لحقت بالمدينة ، تلك الحروب الوحشية التي شنها تيمولنك في اواخر القرن الرابع عشر . (نخبة من أساتذة التاريخ ، ص ٧) .

وفضلا عن الاسباب العسكرية ، التي اجهضت حيوية المدينة في العراق ، كانت هنالك اسباب اخرى تمثلت بوضع المدينة تحت رحمة الاريف ، وتسلط الاقطاعيين ، وربما خير شاهد على ذلك ، الاحتلال العثماني للعراق ، الذي لم يولي اي اهتمام يذكر بالتطور الحضري ، ومن بعده الاحتلال الانكليزي ، الذي عمق من ظاهرة ترسيف المدن .

ثالثا : عوامل نشأة المدينة في العراق

- العامل العسكري (البصرة - الكوفة - الموصل)

إن نشأة المدن في العراق ، كانت نتيجة ظروف حملت طابعا عسكريا استدعي معه ايجاد مدن ، تتولى عملية اعداد وتجهيز الجيوش لدرء مخاطر الاعتداءات الخارجية ، فضلا عن تأكيد وتجذير رسالة الدين الجديد (الاسلام) ، وكانت البصرة واحدة من المدن التي تولت المهمة .

وقد كانت بدايات العسكرية ، عبارة عن غارات متلاحقة تشنها القبائل العربية على القرى والمعسكرات الساسانية في ارض السواد ، ويبدو ان البصرة كانت تضطلع بدور مهم في حياة شبه الجزيرة العربية قبل الاسلام ، فقد كانت غارات الاعراب في صحرائهم المجاورة متصلة على القرى والحاميات الفارسية ومصالحها في المنطقة ، واتخذت شكل منظما خاصة بعد النجاح الكبير الذي احرزه بو بكر بن وائل في موقعة ذي قار بحدود (٦١١). (الموسوي ، مصدر سابق ، ص ٦٦)

يجمع المؤرخون على ان تمصير البصرة كان على يد عتبة بن غزوان ، وهو احد قواد عمر بن الخطاب ، ذكرروا ان عتبة نزل منطقة البصرة في اربعين وثمانمائة رجلا ، واختطفها " وكانت تسمى ارض الهند " وقالوا ان عتبة كتب لعمر " انه لا بد للمسلمين من منزل يشتون به اذا شتوا ويسكنون فيه اذا انصرفوا من غزوهم فأجابه بأن يجمع اصحابه في موضع واحد ويسكن قريبا من الماء والمراعي وان يكتب اليه بصفته " . (المصدر نفسه ، ص ٦٩)

هذا ، وان نشأة البصرة ، كانت بداعي عسكرية محضة ، فاريد لهذا المسر ، ان يكون قاعدة تموين وعدة وامداد وظهيرا لحملات تحرير العراق ، فقد تحكمت الضرورات العسكرية في اختيار الموقع وما تلاه من خطط ، وكان هدف العرب اولا هو محاصرة القوات الساسانية ، ومنعها من امداد القوات الفارسية الى الشمال ، والتي كانت تواجه زحف العرب المسلمين على مواقعها .

ويبدو واضحًا أن موقعية البصرة تطلب من الخفاء والولاة والقادة أن يجعلوها بوابة وحصناً لدرء مخاطر التحرشات العسكرية ، فضلاً عن قيمتها الداخلية التي تتمتع بها من خصابة تربتها ، وخيراتها الواقفة ، وسواتها المتلائمة في كثافة نخيلها ، ووفرة مياهها ، واتصالها الطبيعي بموقع إقليميّة .

وفي نفس الاتجاه ، نشئت مدينة الكوفة ، بعد أن كان يتزعمها بعض القبائل العربية ، مثل : قبيلة بني شيبان وغيرها من القبائل الأخرى ، وينظر أن رئيسها هو المثنى بن حارثة ، وهو قائد عسكري ، كان له دور أيام الخلافة الإسلامية . وكانت هناك مجموعة من الغارات والمناوشات العسكرية ، تجري باستمرار بين القبائل العربية والفرس ، مما دعا المثنى بن حارثة ، لأن يتوسط عند الخليفة أبي بكر الصديق ، ليساعده ويمده بالعدد والعدة ، من أجل صد غارات الساسانيين ، فاستجاب له الخليفة ، وليجعله أيضًا والياً على قومه وقبيلته . (انظر : الطبرى ، تاريخ الرسل والملوك)

واستمرت الغارات العسكرية بين القبائل العربية والساسانيين ، حتى أصبحت سبيلاً لاندلاع حرب تاريخية بين العرب والفرس ، بعد أن أعلن عمر بن الخطاب ذلك صراحة ، فكتب إلى عماله قائلاً : " لا تدعوا أحداً له سلاح أو فرس أو نجة أو رأي إلا انتخبتموه ثم وجهتموه إلى والعجل العجل " (المصدر نفسه ، ٤/٣) . وعلى أثر هذا النداء تم تجهيز جيش كبير ، وعهد في قيادته إلى سعد ابن أبي وقاص ، فتوجه به إلى العراق وحدث ما حدث .

وتعد مدينة الموصل ، من المدن التي كان الغرض من تصميرها في بادئ الأمر ، هو تجهيز الجيوش بالعدد والعدة . ويبدو أن لهذه المدينة خصائص معينة أسهمت في إنشاء حركة حضرية ، تمثلت بإنشاء قرى زراعية مثل : حلف والاريجية وحسونة (الفيل ، د.محمد رشيد ، ص ٢٣) . وقد نالت الموصل اهتماماً من قبل الحكماء ، لا سيما في العهد الاموي ، والعباسي ، نظراً لقيمتها الحربية ولبعدها عن الفلاقل والمشاكل ، التي تحصل باستمرار في مدن البصرة والكوفة ، وكانت هناك مجموعة من المعسكرات ، التي تم إنشاءها للغرض اعلاه ، ولكن أصبحت هذه المعسكرات فيما بعد مدنًا للوجستية ، لها صفتها العسكرية والاقتصادية معاً .

- العامل الإداري (واسط) مثالاً

لقد سجل العراق في حضارته العريقة سبقاً تاريخياً وحضرياً ، تمظهر بشكل واضح ، وبأدلة وثائقية وأثرية في بروز أشكال متنوعة من المدن ، ذات الملامح الوظيفية المتباينة ، مما يؤشر حالة ابداع قل نظيرها في حضارات أخرى، اذ انشأ السومريون اثناء حكمهم الذي تجذر في جنوب العراق ، مدنًا ، كانت وظيفتها ادارية ، مثل : الوركاء واور واريدو وسيار وغيرها .

ويشير التاريخ ، إلى أن العصور المتتالية في العراق ، اشرت واقعاً مدييناً متطوراً من الناحية الإدارية ، وعصر مثل العصر الإسلامي ، كان شاهداً على بروز هذا النوع من المدن ، وينظر بعد أن استكملت العمليات العسكرية ، التي قام بها المسلمون في العراق ، جاء دور التنظيم الإداري ، من تنظيم شؤون الدولة ورعايتها مصالح الناس .

وبعد مجيء الإمام علي بن أبي طالب إلى الكوفة ، وتوليه إدارتها ، وسس رعيتها سنة ٣٦ هـ ، قام بالحاجة البصرة والموصل بالكوفة ، وجعلها تحت إدارة واحدة ، لكن هذا الحال لم يستمر طويلاً ، اذ قام معاوية بن أبي سفيان بنقل تبعية الموصى إلى دمشق ، وبعد استشهاد الإمام علي ، أصبح العراق جميعه تحت طائلة الحكم الاموي ، ومن هنا

توالت سلسلة من الامراء والحكام الموالين للعائلة الاموية ، الى ان جاء الحجاج بن يوسف الثقفي ، ليصبح واليا على العراق ، وكان السبب من تعينه هو ان يقضي على المشاكل والاضطرابات التي تحصل في الكوفة والبصرة ، وانشاء تنقل الحجاج بين ادارتي البصرة والكوفة ، ارتأى ان يكون هنالك مكانا وسطا بين المدينتين المذكورتين اعلاه ، ليكون مقر اله ، فوق اختيارة على مدينة واسط .

اذا ، العامل الاداري ، يتضح في اختيار موضع ليكون وسطا بين الكوفة والبصرة ، وقد اشار الى ذلك المؤرخ يحصل قائلا : " وقال الحجاج اخذ مدينة بين المدينتين (يعني الكوفة والبصرة) تكون بالقرب منهما ، اخاف ان يحدث في احد المدينتين حدث وانا في المصر الاخر فمر بواسط القصب فاعجبته ، فقال هذا واسط المصريين " (نقل : عن الموسوي ، مصدر سابق ، ١١٥)

وبهذا اصبحت واسط مدينة ، تميزت بصفتها الادارية ، فضلا عن كونها شهدت حركة حضرية واضحة ، لاسيما في تطور الزراعة والتجارة فيها ، لتضاف الى تاريخ العراق الحافل بتطور مراكزه الحضرية .

- العامل السياسي (بغداد ، سامراء) نماذج

ان من ابداعات التركيز الحضري في العراق القديم ، ان ظهرت ممارسات سياسية واضحة بين الحاكم والمحكوم ، الى جانب ظهور اشكال متنوعة من تداول للسلطة . وما يدل على ظهور الفكر السياسي ، هو العثور على مفردات تؤشر ما قلناه ، اذ يذكر كريمر مفاهيم تتعلق بالملك والسلطة مثل : " السيادة ، والتاج المجد الخالد ، وعرش الملكية والصولجان المجد ، والشارفة الملكية ، والملكية " . (كريمر ، صموئيل نوح ، ص ١٥٤)

وينظر ايضا ، ان الملكية تعد المثال الواضح للسلطة في العراق القديم ، وقد عبر عنها بلغة اهل الديار القديمي لا سيما السومريون مثل : (نام - لوكال) ما يناظرها (NAM - LUGAL) وترادفها في اللغة الاكدية (شراتو) يناظرها (SARRUTU) ، مما يدل ذلك على ظهور السلطة في العراق القديم ، ووجود لها فاعلون سياسيون يسوسون الناس (القيسي ، د.محمد فهد ، ص ١٦) .

والمعنى من هذه الاشارة العابرة عن السلطة ، هو ان المراكز الحضرية في العراق القديم ، كانت عامة بمؤسساتها ، التي هي اليوم خصيصة من خصائص المجتمع الحضري الحديث ، فضلا عن ذلك ، فان المعنى اعلاه يوحي لنا عن طبيعة بناء القوة في المجتمعات القديمة ، اذ كانت السلطة من نسج الكهنة ، الذين يتمتعون باعلى سلطة الهرم السياسي / المدني في العراق القديم ، لكن ذلك ، لا يعني ان السومريين لم يقطعوا شوطا معرفيا في العقلية السياسية ، بل يذكر ان هنالك فصلا في السلطة حصل قديما ، وتم فك الارتباط مابين السلطة الدينية والسلطة السياسية .

فدت الحاجة الى انفصال السلطتين اعلاه ، عن طريق ابتكار لقب جديد هو - كما اسلفنا - (لوكال) وخاصيته انه يطلق على الحكام المستقلين ، او على الملوك الذين يسوسون العباد والبلاد في اكثر من مدينة (رو ، جورج ، العراق القديم ، ص ١٨٧) . والحديث طويل حول تطور المؤسسة السياسية في المدينة العراقية القديمة ، ولا مجال لذكرها تفصيلا ، دون الاشارة الى حيوية المراكز الحضرية كالوركاء واريدو ، وحتى اكاد ايم الاكدين ، وبابل ، بصفتها حاضنة للسيرورات السياسية .

وانقالة الى العصور اللاحقة ، فاننا سنجده ، والى حد ما تبلور لفكرة المدينة السياسية ، لا سيما في العصر الاسلامي ، وتحديدا في اثناء حكم الخلفاء الراشدين ، والحكم الاموي ، والحكم العباسي ، اذ كان هناك تشكيلات حضرية واضحة المعالم رسمها الحكام لمدن ادارت دفة العالم كلها ، تلك هي المدن (بغداد ، سامراء) . فقد اسس العباسيون مدينة بغداد ، اعتقادا منهم ، بان مدينة دمشق لا تصلح ان تكون عاصمة لهم ، بسبب تواجد قبيلةبني امية ومناصريهم ، الذين بلا شك لا يسمحون بامة حكم ودولة مغايرة لهم .

وقد تعصبوا ببني العباس لمدينة بغداد ، الى حد اخضاع كل الرعية في كل مكان يقع ايديهم عليه لسلطانهم ، وينظر اليعقوبي ، ان المنصور (احد خلفاء بني العباس) وصف بغداد بانها : " مشرعة للدنيا كل ما يأتي في دجلة من واسط والبصرة والاحواز وفارس واليمامه والبحرين وما يتصل بذلك فإلها ترقي وبها ترسى ، وكذلك ما يأتي من الموصل وديار ربيعة واذربيجان وارمينية مما يحمل في السفن بدجلة ، وما يأتي من ديار مصر والرقة والشام والشغر ومصر والمغرب مما يحمل في السفن بالفرات فيها يحط وينزل ، ومدرجة اهل الجيل وكور خراسان " (اليعقوبي ، ص ٢٣٧ - ٢٣٨) . ولم يكن اختيار بغداد من قبل العباسيين جاء اعتباطا ، وانما ثمة خصائص مميزة للمدينة دفعتهم لاختيارها في زعامة المعمورة . فقد كانت بغداد عندما وقع اختيار المنصور عليها سهلا فيضيا ، ترويه شبكة من قنوات الري العاملة ، ولعلها كانت في اوج تنظيمها اندماج ، ورغم وقوعها على دجلة ، فأنها كانت ترتوي من الفرات . وكان يروي الجانب الغربي للمدينة نهر واسع يتفرع من الجانب الايسر للفرات شمال الفلوحة ، ويصب في دجلة جنوب بغداد الحالية عند تلول خشم الدورة على طريق بغداد - محمودية ، وقد سمي في العصر العباسي بنهر عيسى الاعظم (الهيتي ، صالح فليح حسن ، ص ٤٢) . وبناءً على هذه الخصائص الايكولوجية ، فقد بدأ المنصور بانشائها في اوائل شهر اب اغسطس سنة (٧٦٢) م ، وكان المنصور قد اقطع القواد والجنود ورجال الدولة قطائع ، وسوقه الناس واهل البلدان ، واوعز ان يبنوا في جميع الاراض (الربض: تقسيم هندي للمدينة) ، بمعنى ان استخدامات الارض في المدينة اصبحت خاضعة لاعتبارات اجتماعية وثقافية ، وهذا ما يدل عليه توزيع الافراد في المدينة حسب رتبهم الاجتماعية (المصدر نفسه ، ص ٤٧) . وهكذا نمت مدينة بغداد في العصر العباسي بشكل يدعو الى وصفها بانها مدينة لا تدانيها مدينة في فخامة عمرانها وحجم مساحتها وكثافة سكانها ، وهي الخصائص الحضرية الواضحة التي يقل توافرها في مدينة اخرى (للمزيد ينظر : سوسه ، د. احمد وآخرون ، ص ٧٨) .

والمنتبع لمسيرة بغداد التطورية ، سيجد انها مررت بأكثر من مرحلة مورفولوجية ، وفي كل مرحلة يختلف تصميم المدينة ، اذ يلاحظ عدة تحسينات ومعالجات حضرية رافقت خلافة المدينة ، لذا فإن الباحثين يذهبون الى تصنيف بغداد الى مراحل متعددة ، نجملها هنا في جدول توضيحي :

المرحلة	النشأة	السنة	خلفة مختلفة
الأولى	الثانية	١٨٦٩ - ١٧٦٢	
الثانية	الثالثة	١٩٢٠ - ١٨٦٩	
الثالثة		١٩٣٦ - ١٩٢٠	

١٩٥٦ - ١٩٣٦	الرابعة
١٩٥٦ حتى الوقت الحاضر	الخامسة

جدول (١) جرى تصميمه من قبل الباحث ، اما السنوات فقد أخذناها من المصدر التالي : (الأشعب ، د. خالص ، ص ٢٦) .
ويُنظر ان لكل مرحلة من المراحل اعلاه ، فترات متعاقبة من الادارة السياسية ، لذا فقد رصدت مراحل فرعية اخرى ، جديرة بالاهتمام ، نظرا لما يعكسه ذلك من اثر على بناء ووظيفة ومورفولوجية مدينة بغداد ، وتبدو ذورة الانشطار في تعدد المراحل الفرعية ، في المرحلة الاولى ، التي مثلت قمة الحركية السياسية ، وتفاقم الازمات الطائفية والاقتصادية ، وللوضيح ذلك ، نأتي على ذكر الجدول التالي :

السنة	طبيعة من يحكم
٩٤٦ - ٩٧٦٢	المرحلة العباسية الاولى
١٠٥٥ - ٩٤٦	المرحلة البويمية
١١٥٢ - ١٠٥٥	المرحلة السلجوقية
١٢٥٨ - ١١٥٢	المرحلة العباسية الاخيرة
١٣٣٨ - ١٢٥٨	المرحلة الاخانية
١٤١١ - ١٣٢٨	المرحلة الجلائرية
١٦٣٨ - ١٤١١	الفترة المظلمة
١٨٦٩ - ١٦٣٨	الفترة العثمانية الاولى

جدول (٢) جرى تصميمه من قبل الباحث ، اما السنوات فقد أخذناها من المصدر التالي : (المصدر نفسه ، ص ٢٨) .
لاشك ، ان الجدول اعلاه ، يطالعنا ببيانات تدلل ان بغداد حكمت في كل مرحلة من المراحل الثمان من قبل حاكم مختلفة ، ولهذا فان الحياة الاجتماعية والاقتصادية لبغداد ، تأثرت باحداث كل من هذه المراحل او الفترات ، سواء كانت الاحداث طبيعية او بشارية ، فهي اثرت في بنية المدينة نمطا وتخطيطا (المصدر سابق ، ص ٢٨ - ٢٩) .
وتتجدر الإشارة هنا ، الى ان اللعبة السياسية في العراق ، استحكمت بشكل كبير في تحديد معالم بغداد ، ويبدو ذلك واضحا في المرحلة الثانية من تطور المدينة ، والذي امتد سنة (١٨٦٩ - ١٩٢٠) ، اذ لوحظ ان تطور بغداد امتد في هذه المرحلة (٥١) سنة ، وانه امتاز بكونه اما تدريجي ، او فجائي ، والنوع الاول كما يؤشر له ، اخذ وقتا اطول في التطور على عكس الحال في النوع الثاني ، والسبب كما يوضحه الأشعب ، يعود الى نوعية الحكم ، حيث كان الحكام احرارا في اتخاذ أي قرار ، فاذا ما صادف لهؤلاء الحكام احتكاك مع الغرب فإنه ينعكس على بعض قراراته التخطيطية.(المصدر نفسه ، ص ٣٢ - ٣٣) . هذا ويؤشر في جزء من تلك الفترة اي (١٨٦٩ - ١٨٧١) الى تطور ملحوظ

في بنية بغداد وحضارتها ، يعود فيه السبق الى مدحت باشا ، الذي ادخل بعض منجزات الحضارة ، ووضع بغداد على اعتاب مراحل تطورها المعاصر ، ويمكن اعتبار هذه المرحلة الانتقالية - كما أشار الاشعـب - بين فترة القرون الوسطى والفترة المعاصرة ، فتمثلت اجراءات مدحت باشا التطورية بإصداره قانون تسجيل الاراضي (الطاـبو) (المصدر نفسه، ص ٣٣) . لكن هذا الحسنـات لم تدم ، نتيجة احتـاك العـثمانيـون مع الانـكليـز ، وما لـحق بـبغـداد من خـراب اثـر احتـالـها من قبل الانـكليـز (١٩١٤) ، تم من خـلالـها ايضاً تـهـيـمـ بـابـ الطـلـسـمـ الىـ جـانـبـ تـهـيـمـ بـعـضـ اـجـزـاءـ سـورـ بـغـادـ لـلاـسـتقـادـةـ منـ موـادـ بـنـائـهـ (الـطاـبـوـ) لـبنـاءـ بـعـضـ الـمـنـشـاتـ الـحـدـيثـةـ (المـصـدرـ نـفـسـهـ ، صـ ٣٤ـ) .

وحسـبـناـ الاستـطرـادـ فيـ هـذـاـ الجـانـبـ ، لـنشـيرـ إـلـىـ خـلاـصـةـ هـذـهـ المـرـاحـلـ التـطـورـيـةـ ، وـالتـرـاجـعـيـةـ فيـ حدـودـ معـيـنةـ ، إـلـىـ انـهـاـ يـمـكـنـ اـعـتـارـهـ الـأـكـثـرـ رـقـيـاـ مـنـ الـمـرـاحـلـ السـابـقـةـ ، إـلـاـ انـهـاـ اـفـتـرـتـ إـلـىـ الـإـسـقـالـ وـالـتـنـسـيقـ الـوـظـيفـيـيـنـ بـالـنـسـبـةـ لـتـوزـيعـ اـسـتـخـدـامـاتـ الـأـرـضـ ، إـضـافـةـ إـلـىـ ذـلـكـ ، فـانـ هـذـهـ المـرـاحـلـ أـشـرـتـ دـورـ الـحـكـامـ وـالـاحـتـالـلـ مـعـاـ فيـ بـلـورـةـ شـكـلـ مـديـنـةـ بـغـادـ ، حتـىـ يـمـكـنـ القـولـ عـنـدـئـلـ : بـغـادـ رـهـيـنـةـ السـاسـةـ وـالـسـيـاسـةـ .

اما المـرـاحـلـ الـثـالـثـةـ الـتـيـ اـمـتـدـتـ سـنـةـ (١٩٢٠-١٩٣٦) منـ تـطـورـ بـغـادـ ، فـانـهـاـ مـثـلـ الجـانـبـ الـأـكـثـرـ تـطـوـرـاـ مـنـ المـرـاحـلـ السـابـقـتـينـ ، اـذـ اـصـبـحـتـ بـغـادـ مـدـيـنـةـ مـرـكـزـيـةـ ، تـجـمـعـ فـيـهـاـ مـخـتـلـفـ الـاـنـشـطـةـ الـاـجـتمـاعـيـةـ وـالـاـقـتـصـادـيـةـ وـالـحـضـارـيـةـ ، إـلـىـ جـانـبـ انـهـاـ تـمـثـلـ قـمـةـ الـصـرـاعـ السـيـاسـيـ عـلـىـ مـرـاكـزـ الـقـوـةـ ، كـماـ اـرـدـادـ فـيـ هـذـهـ المـرـاحـلـ عـدـدـ الـمـمـثـلـيـاتـ الـبـلـومـاسـيـةـ ، حتـىـ وـصـلـ عـدـدـهـاـ فـيـ حـيـنـهـاـ (١٤ـ) . وـقـدـ تـرـكـ التـأـثـيرـ الـخـارـجيـ مـتـمـثـلـ بـالـاحـتـالـلـ الـانـكـلـيـزـيـ بـصـمـتـهـ الـواـضـحةـ فـيـ جـوـانـبـ مـعـيـنةـ ، كـتـلـكـ الـتـيـ شـهـدـتـهاـ بـعـضـ اـبـنـيـةـ بـغـادـ ، اـذـ يـذـكـرـ اـنـ حـوـالـيـ (٤٠ـ) الفـ جـنـديـ بـرـيطـانـيـ دـخـلـواـ عـرـاقـ وـزـادـواـ مـنـ تـطـورـ الـبـنـاءـ فـيـ بـغـادـ كـالـبـلـتاـوـيـنـ وـالـعـلـوـيـةـ وـالـوزـيـرـيـةـ وـالـصـالـحـيـةـ . وـهـنـالـكـ فـضـلـاـ عـمـاـ سـبـقـ ظـهـورـ مـنـجزـاتـ الـحـضـارـةـ الـحـدـيثـةـ كـاـدـخـالـ نـظـامـ الـتـلـفـونـاتـ إـلـىـ بـغـادـ سـنـةـ (١٩٢٢ـ) وـاـنـشـاءـ الشـوـارـعـ الـمـسـتـقـيمـةـ ، مـثـلـ شـارـعـ الرـشـيدـ ، وـمـظـاهـرـ حـضـرـيـةـ اـخـرىـ لـاـ مجـالـ لـذـكـرـهـاـ جـمـيـعـهـاـ (المـصـدرـ نـفـسـهـ ، صـ ٣٩ـ وـمـاـ بـعـدـهـاـ) . وـفـيـ المـرـاحـلـ الـرـابـعـةـ الـتـيـ اـمـتـدـتـ سـنـةـ (١٩٣٦-١٩٥٦ـ) اـرـدـادـ حـجمـ التـطـورـ فـيـ بـغـادـ ، وـظـهـرـتـ طـرـزـ جـدـيـدةـ مـنـ الـبـنـاءـ ، شـكـلتـ نـمـطـينـ ، الـاـوـلـ ظـهـورـ الـبـيـتـ الـعـرـبـيـ الـمـسـقـفـ ، الـذـيـ ظـهـرـ فـيـ الـمـدـدـةـ (١٩٣٦-١٩٤٥ـ) ، وـالـثـانـيـ ، الـبـيـتـ الـعـرـبـيـ اوـ شـبـهـ الـغـرـبـيـ ، الـذـيـ ظـهـرـ فـيـ الـمـدـدـةـ (١٩٤٥-١٩٥٦ـ) ، مـاـ يـدـلـلـ عـلـىـ دـورـ الـاحـتـاكـ الـحـضـارـيـ ، لـاـ سـيـماـ بـاـنـشـاءـ النـمـطـ الـثـانـيـ مـنـ الـبـيـوتـ . اـمـاـ المـرـاحـلـ الـاـخـيـرـةـ وـالـتـيـ اـمـتـدـتـ سـنـةـ (١٩٥٦ـ) وـالـىـ وـقـتـنـاـ الـحـضـارـيـ ، فـانـهـاـ بـلـاـ شـكـ جاءـتـ بـحـلـةـ جـدـيـدةـ ظـهـرـتـ مـنـ خـلالـهـاـ بـغـادـ بـشـكـ اـكـثـرـ تـمـايـزاـ عـنـ السـابـقـ ، اـذـ وـضـعـتـ لـلـمـدـيـنـةـ تـصـامـيمـ جـدـيـدةـ لـلـتـخـطـيـطـ ، كـالـتـصـمـيمـ الـذـيـ اـعـدـهـ (شـرـكـةـ مـيـنـوـ بـرـيوـ الـانـكـلـيـزـيـةـ) سـنـةـ (١٩٥٦ـ) ، عـلـىـ اـسـاسـ اـنـ طـاـقـةـ بـغـادـ اـسـتـيـعـابـيـةـ سـتـصلـ إـلـىـ (١٥ـ) مـلـيـونـ نـسـمـةـ خـلـالـ خـمـسـيـنـ سـنـةـ ، وـاقـتـرـحـ اـنـ تكونـ مـدـيـنـةـ دـائـرـيـةـ بـقـطـرـ يـصـلـ إـلـىـ (١٨ـ) كـمـ ، مـحـاطـةـ بـحـزـامـ اـخـضـرـ ، وـتـوـالـتـ التـصـامـيمـ فـيـ سـنـوـاتـ لـاحـقةـ ماـ يـعـطـيـ اـنـطـبـاعـاـ بـنـيـةـ تـطـوـيرـ بـغـادـ حـضـارـيـ ، اـذـ وـضـعـ تـصـمـيمـ اـعـدـهـ شـرـكـةـ (دوـكـسـيـادـسـ) (١٩٥٩ـ) ، يـنـظـرـ لـمـدـيـنـةـ بـغـادـ عـلـىـ اـسـاسـ طـاقـتـهاـ الـاسـتـيـعـابـيـةـ اـيـضاـ الـتـيـ سـتـصلـ إـلـىـ (٣ـ) مـلـيـينـ نـسـمـةـ بـعـدـ عـشـرـينـ سـنـةـ ، وـاقـتـرـحـ فـيـ هـذـاـ السـيـاقـ اـنـ تكونـ مـدـيـنـةـ بـهـيـئةـ هـنـدـسـيـةـ مـسـطـيـلـةـ وـبـأـبعـادـ (١٣×١٨ـ) كـمـ ، وـاـضـافـةـ إـلـىـ هـذـهـ التـصـامـيمـ فـقـدـ وـضـعـتـ تـصـامـيمـ اـخـرىـ مـنـ شـرـكـاتـ عـالـمـيـةـ ، كـالـتـصـمـيمـ الـذـيـ طـرـحـتـهـ شـرـكـةـ (بـولـ سـيرـفـسـ الـبـولـنـدـيـةـ) ، اـذـ تـخـطـطـ بـغـادـ عـلـىـ اـسـاسـ طـاقـتـهاـ الـاسـتـيـعـابـيـةـ سـتـبلغـ (٤ـ٦ـ٨ـ) كـمـ ، وـضـمـنـ حدـودـ اـدـارـيـةـ تـصلـ إـلـىـ (٤ـ٦ـ٨ـ) كـمـ ، وـلـكـنـ هـذـاـ لـمـ يـبـقـىـ

على حاله ، بل عدل بموجب التصميم الانمائي الشامل لتسوّع (٤,٣) ملايين نسمة في سنة ٢٠٠٠ ، وايضا على اساس ان معدل الزيادة السنوية سينخفض حتى سنة ٢٠٠٠ ، ليصل الى ما يتراوح بين (٢,٢) و (٢,٥) في المائة ، وان معدل الهجرة الريفية سينخفض من (١,٥) الى (١,٢) ثم الى (١,١) في المائة (نقل عن : الانصارى ، د. باسم ، ص ١١).

بعد هذا العرض الموجز ، لنمو وتطور بغداد ، يتضح جليا ان بغداد منذ باكورة ظهورها في العصر العباسي وحتى يومنا هذا كانت مدينة مركزية للصراع السياسي وادارة شؤون الناس ، الى جانب وهذا ما يميزها انها مركز الخدمات والأنشطة الحضرية .

بعد ان فرغنا من بيان طبيعة بغداد السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، ناتي هنا الى بيان دور مدينة سامراء في العراق والمعمرة جميعا . فمدينة سامراء ارتبط اسمها بال الخليفة المعتصم بالله * ، فهو كان مؤسساها ، او بالأحرى مكتشفها ، اذا ما نظرنا الى مكانة سامراء مقارنة بالمدن الاخرى في ايامه ، وما بلغته تلك المدينة من حضريّة تستطيع ان تستجلي خصائصها ، اذا ما امعنا النظر في تاريخ المدينة مكانا وعمارانا وزهوا ، شهد القاصي والداني ، ولمعرفة مخاض الاكتشاف الحضري لسامراء ، فلا بد من ذكر دواعي الاختيار من قبل المعتصم بالله لهذه المدينة .

فيقال : ان المعتصم بالله ، خرج الى القاطول وهو (اسم نهر كان في موضع سامراء قبل ان تعمر) في النصف من ذي القعدة سنة ٢٢٠ ، فاختط موضع المدينة التي بناها ، واقطع الناس المقاطع ، وجد في البناء حتى بنى الناس القصور والدور ، وقامت الاسواق ، ثم ارتحل من القاطول الى سر من رأى ، فوقف في الموضع الذي فيه دار العامة ، وهناك دير للنصارى ، فأشتري من اهل الدير الارض ، واختط فيه ، وصار الى موضع القصر المعروف بالجوسق على دجلة ، فبني هناك عدة قصور للقواد والكتاب وسمّاها باسمائهم ، وحفر الانهار في شرقى دجلة وعمر العمارات ، ونصبت الدواليب والدوالي على الانهار ... (اليعقوبى ، ص ٣٣٢). ولعل ولع المعتصم بفن العمارة كان سببا لاعمار سامراء ، فيرى في العمارة امورا محمودة ، فأولها عمران الارض التي يحيا بها العالم ، وعليها يزكيو (ينمو ، يزيد) الخراج وتكثر الاموال ، وتعيش البهائم ، وترخص الاسعار ، ويكثر الكسب ، ويتسع المعاش ، وكان يقول لوزيره محمد بن عبد الملك : إذا وجدت موضعا متى انفقت فيه عشرة دراهم جاءني بعد سنة احد عشر درهما فلا تؤامرني فيه ، أي لا تطلب أمرا مني ، لا تشاوري كي اصدر أمرا (المسعودي ، ص ٥٤) . ويدرك المؤرخون ، ان البحث عن موضع جديد ، ليصبح عاصمة سياسية وادارية ، كان هاجسا تولد لدى المعتصم بالله ، وهو يتساءل عن امكانية ايجاد بقعة جغرافية تصلح ان تكون عاصمة . ويؤكد هذا ما نقله المسعودي في كتابه مروج الذهب ، موردا : ان المعتصم تأذى من الموضع الذي كان فيه سابقا ، ليخرج يتقرّى المواقع ، فانتهى الى موضع سامرا ، وكان هناك للنصارى دير عادي ، فسأل بعض اهل الير عن اسم الموضع ، فقال : يعرف بسامرا ، قال له المعتصم : وما معنى سامرا ؟ قال : نجدها في الكتب السالفة والامم الماضية انها مدينة سام بن نوح ، قال له المعتصم ومن أي بلاد هي ؟ وإلام تضاف ؟ قال : من بلاد طبرهان ، وعليها تضاف ، فنظر المعتصم الى فضاء واسع تسافر فيه الابصار ، وهواء طيب ، وارض صحيحة ، فاستمرأها (استطاب هواءها) ، وأقام هنالك ثلاثة يتصد في كل يوم ، فوجد نفسه تتوق الى الغذاء ، وتطلب الزيادة على العادة الجارية ، فعلم ان ذلك لتأثير الهواء والتربة والماء ، فلما استطاب الموضع دعا بأهل الدير فاشترى منهم ارضهم

بأربعة آلاف دينار ، وارتاد لبناء قصره موضعها فيها ، فأسس بنيانه ، وهو الموضع المعروف بالوزيرية بسرّ من رأى .. فارتفع البُنْيَان ، واحضر له الفَعْلَة والصناعة ، واهل المهن من سائر الامصار ، ونقل اليها من سائر البقاع انواع الغرس والأشجار ، فجعل للاتراك قطائع متحيزه ، وجاورهم بالفراعنة والاشروبية وغيرهم من مدن خراسان على قدر قربهم منهم في بلادهم واقطع اشناس التركي واصحابه من الاتراك الموضع المعروف بكرخ سامرا ، ومن الفراعنة مَنْ انزلهم الموضع المعروف بالعمري والجسر واختلطت الخطط ، واقتصرت القطائع والشوارع والdroub ، وافرد اهل كل صنعة بسوق ، وكذلك التجار ، فبني الناس ، وارتفع البناء ، وشيدت الدور والقصور ، وكثرت العمارة ... (المصدر نفسه ، ص ٦٢) .

إذا ، مدينة سامرا او (سرّ من رأى) حضريّة المعالم ، وهذا ما نستظره على الأقل من إجراءات المعتصم في إفراده أهل كل صنعة بسوق ، بمعنى تقسيم العمل الاقتصادي الى حرف ومهن تختص كل منها بفن معين ، وقيامه ببناء عدة قصور للطبقات الاجتماعية المعروفة آنذاك كالقادة والكتاب وسماتها بأسمائهم ، وهو ما يعكس عملياً مبدأ تقسيم العمل الاجتماعي ، وبهذه الخصائص المختارة فان سامراء بحق مكاناً حضرياً تنطبق عليه بعض الخصائص التي أُشير اليها في فصول سابقة . فالمدن العراقية القديمة ، شهدت حركة حضريّة واضحة ، وهو ما جعلها تتربيع على سيادة العالم وأصبحت عنده ملذاً ومكاناً يقصده الرحالة والعلماء من كل حدب وصوب . وهكذا فان العوامل التي اسهمت في نشأة المدينة العراقية متعددة وعديدة ، وقد أخذنا العامل العسكري ، وكيف رأينا تأثيره في إنشاء أماكن او ولايات ذات صفة إقليمية واسعة ، اما العامل الإداري ، فإنه اثر بشكل واضح في اختيار مدينة واسط ، بل انه العامل الأساسي في اكتشاف تلك المدينة ، وأخيراً ، ذكرنا العامل السياسي ، في اختيار بغداد وسامراء كعواصم عالمية ، ولا يخفى على القارئ إننا تناولنا ، او اشرنا إشارات هنا وهناك ، تتحدث عن طبيعة الظروف الاقتصادية ، مما لم يفرد لها محوراً خاصاً ، إضافة الى ذلك ، فإننا اختصرنا في حديثنا على العوامل أعلاه ، دون ذكر لعوامل أخرى ، قد لا تقل شأنها ، لكننا أردنا فقط إحاطة الدارس بأثر العوامل ، دون ذكر المزيد منها .

رابعاً : ظهور المدينة في الأماكن المركزية العالمية (المدينة القديمة ، مدينة العصور الوسطى ، المدينة الحديثة) يأتي الحديث عن ظهور المدن في مناطق ، مثلت بؤر مركزية ، بدءاً باليونان ، والرومان ، والمدينة في أوروبا الوسطى ، وانتهاءً بالمدينة الحديثة ، حالة ملحة ، لمقارنتها ، بما تم الحديث عنه سلفاً (المدينة في وادي الرافدين) ولنرى ، طبيعة الظروف التي تحكمت في بروز كليهما - أي المدينة في وادي الرافدين والمدينة في بلاد الغرب - ولا ننسى ما لأهمية المدن الأخيرة ، التي خلدها التاريخ ، لتصبح في اوقات ما منارة سياسية وعسكرية وفكرة وحضارية ، واقتصادية الى حد ما ، وهي شأنها شأن سبقتها ، فقد افلت اخر خيوطها ، بعد ان دب فيها الذبول ، لتحول الى أطلال ، شخوصها ما زالت شاهدة . لكن لنعود المدينة من جديد شاهدة ابداعاتها باستمرار ، تلك الابداعات جسدها مدن اوربا الحديثة ، مقدمة لنا اقصى ما وصلت اليه الحضريّة من تطور عالي المستوى ، وهذا ما سنوضحه لاحقاً .

- المدينة القديمة

جاء البروز الواضح للمدينة ، عندما ظهرت اليونان ، بوصفها دولة مستقلة بذاتها ، وكانت المدينة البيئة التي تتركز فيها كل الأنشطة ، لا سيما السياسية التي طبعت المدينة اليونانية ، حتى الحديث عن المدينة حدث عن الدولة ، فقيل

الدولة - المدينة ، ولليونان عموما خصوصية طبيعية وايكولوجية جعلتها مميزة ، لتقديم حضرية لا تقل شأنها عن الحضريات السابقة .

فاليونان ، كما يوصف ، بلد من بلاد البحر المتوسط ، وكما يقول ارسسطو : تتوسط الاقاليم المدارية والاراضي الباردة في الشمال ، و اذا ما قورنت بالاقاليم الاوربية فيما وراء جبال الالب والمناطق الافريقية وراء جبال الاطلس ، فاليونان كبلاد البحر المتوسط لها جوها ومناخها ، ومنظراها الخلابة الرائعة ، وبذا كان اسلوبها في الحياة^١ (زيمرن ، الفرد ، ص ٢) . لذا يصح القول : ان اليونان بلد له حضريته الخاصة ، التي فرضت على الحضارات اللاحقة ان تقدر حضريتها والمتابع جيدا لتاريخ اليونان القديم ، فإنه سيعثر بلا شك على ارث مميز للمدينة ، يحكي لنا ، كيف ان المدينة اليونانية كانت محورا لمختلف العمليات الايكولوجية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية .

فقد كان ينظر للمدينة في اليونان القديم ، انها اكبر وحدة سياسية ، وهي لذلك تمثل تجسيدا للمجتمع الكبير ، ووصفها هكذا ، لاعتبارها تتتألف من مجموعة من الافراد الذين يعيشون بصفة مستمرة على ارض معينة وتحكمهم فئة معينة يكون لها سلطة نافذة ، فيرتبط افرادها برابطة سياسية الى جانب الرابطة الاقتصادية التي تعتبر وليدة حاجة الفرد الى غيره لتحقيق احتياجات معيشته الضرورية^٢ (الشباب ، د. احمد ، ص ١٢٧) . ان الحضارة اليونانية ، تقدم لنا صورتين مختلفتين للمدينة ، اولهما واقعية ، اذ كانت المدينة في وقتهم مسرحا للتبادل التجاري ، ومكانا محدودا للتنوع بالهوية اليونانية ، التي تكون حسرا لطبقة دون غيرها و التي من حقها الانخراط في الشؤون السياسية والوظائف ، اما الطبقات الاخرى فلم يكن لها شرف المواطننة . اما الصورة الاخرى ، فهي حالة متخللة وفلسفية قدمها عمالقة اليونان امثال: افلاطون وارسطو ..

فقد صور افلاطون البنية الاجتماعية للمدينة الفاضلة ، موضحا انها ترتكز على ثلاث طبقات رئيسية متدرجة تدرجيا هرميا ، وكل من هذه الطبقات وظيفة معينة . ففي قمة الهرم الطلقى تتواجد هناك طبقة الحكم ، وظيفتها الاساسية ادارة شؤون الدولة العليا ، اما الطبقة الثانية ، فهي طبقة الجنود التي تقوم بواجب الدفاع عن المجتمع وتأمين مصالح الطبقة الحاكمة ، واخيرا طبقة العمال من الفلاحين الزراعيين والعمال الصناعيين ، وهذه الطبقة تومن حاجات الشعب الاقتصادية^٣ (مصدر سابق ، ص ١٢٨) . وتعتبر حضريه افلاطون المتخللة غاية في الدقة ، عندما يقدم لنا النواحي التنظيمية والادارية والوظيفية لمدينته الفاضلة ، موزعا الاختصاصات والوظائف الحضرية على النحو الاتي^٤ (المصدر نفسه ، ص ١٢٩-١٢٨) :

١. حراس الدستور الذين يتولون المحافظة على الدستور والحلولة دون تعديله .
٢. مجلس الشيوخ وهم يتولون حكم المدينة بالاتفاق مع حرس الدستور .
٣. الكهنة ورجال الدين الذين يسهرون على رعاية الهياكل والمعابد والقيام بالطقوس الدينية .
٤. حكيم التربية وهو يتولى الهيمنة على شؤون التربية الاجتماعية والأخلاقية .

^١. زيمرن ، الفرد ، الحياة العامة اليونانية (السياسة والاقتصاد) في اثنينا في القرن الخامس ، ترجمة : الدكتور عبد المحسن الخشاب ، مراجعة الاستاذ امين مرسي قنديل ، (لجنة البيان العربي ، القاهرة ، ١٩٥٨) ، ص ٥.

^٢. الخشاب ، د. احمد ، الفكير الاجتماعي (دراسة تكاملية للنظرية الاجتماعية) ، (دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٩٨١) ، ص ١٢٧.

^٣. المصدر نفسه ، ص ١٢٨ .
^٤. المصدر نفسه ، ص ١٢٩ .

٥. رجال القضاء والمحاكم ، الذين يحكمون ويسوسون الناس وفقا لقوانين العقل ، والتي تتناغم مع القوانين الالهية .
٦. الجيش .
٧. الشرطة .
٨. عمال الزراعة .
٩. طبقة التجار .
- ١٠ الصناعيين .

وينهى ارسطو منحى افلاطون ، من حيث الاتجاه في تصوير المدينة ، متخيلا هو الاخر ومقسما المدينة الى ست اقسام ، ثلاثة منها صالحة ، وثلاثة آخر معاكسة وهي كما يلي^١ : (عمر ، د. معن خليل ، ص ٦٣ - ٦٤) .

١. مدينة الرشاد : يتربع على عرشها الفرد الفاضل العادل المتفوق بحكمته .

٢. مدينة العسف والطغيان : يدير امورها حاكم مستبد .

٣. المدينة الارستقراطية : وهي حكومة الاقلية العاقلة التي تتمتع بخصائص خلقية وروحية .

٤. مدينة اليسار : يدير شؤونها طبقة الاغنياء والاعيان .

٥. المدينة الجماعية : التي يكون للشعب رأي في انتخاب حكامه .

٦. مدينة الغوغاء : وهي حكومة العامة تتبع اهواءها المتقلبة دون تحكيم لمبدأ العقل .

ويبدو ان ارسطو يحاول ان يقدم حضرية صالحة ، لا تشوبها شائبة ، وهو امر قد لا يتحقق ، اذا ما نظرنا عموما الى خصائص الحضرية ، فانه حتما سنجده هناك سلبيات ، قد تجر الفرد الى مغادرة المدينة ، او التقهقر ضمن جماعات ثقافية فرعية "Sub – Culture" ولكن لتفادي اضرار الحضرية كما في ظهور ساسة مستبدون في المدينة ، فانه عن طريق القانون والدستور يمكن الحد من سلطات الحاكم ، وهكذا فان الحضرية اسلوب للحياة يعدل باستمرار . واما ما توجهنا صوب الفكر الاجتماعي الروماني ، فانه مما لا شك فيه ، يمثل فكرا ذو بعدين ، الاول فلسفيا ، لكنه يجد طريقه نحو التطبيق وذلك ما مثله اتجاه الفلسفة السلوكية بفرعيها الابيقيوري والروافي ، والثاني ، تمثله الجهود الفكرية التي انبثقت عنها مجموعة القوانين الوضعية .

هذا ، وقد نعثر على حضرية الرومان اذا ما أمعنا النظر في فلسفة ابیقور العملية ، فانه نادى بضرورة التحرر من الخوف وإشباع الرغبات الطبيعية الضرورية التي تمنح الإنسان السعادة دون الم او أي عباء ، وهذا لا يوجد عمليا الا في بيئة لا تقيد حرية الإنسان وإنما تعطيه المساحة الواسعة لاخراج مكتوباته الطبيعية التي كانت مخنوقة في البيئة البدائية ، من هذا المنطلق ، نرى ابیقور ، يحمل المسؤولية للهيئة الاجتماعية وعبادة الالهة اللذان يقيدان حرية الإنسان . ولمنع تدخل هاتين المؤسستين فلا بد ان تكون للمؤسسات المدينة ، او لنقل الدولة مسؤولية تحرير الإنسان ومنع أي تصدام قد يسبب للإنسان الما يقدر بحقه الطبيعي ، ومن هنا ايضا يأتي دور المؤسسات الحضرية الأخرى ، فالقانون والتشريع وظيفتها كما عرفنا سابقا حماية مصالح الأفراد ويمنع حدوث الفوضى ، ولم يكن ابیقور مولعا بباراز المعوقات فقط ، التي تحد من حرية الإنسان ، وإنما بحث من جانب سلبيات الحضرية ، لا سيما عندما يشيد / ويحذر في الوقت نفسه من

^١. عمر ، د. معن خليل ، تاريخ الفكر الاجتماعي ، (جامعة بغداد ، ١٩٨٤) ، ص ٦٣ - ٦٤

الانانية الفردية ، مشيراً إلى تقادم سلبية الانانية ، من خلال تقرير دور شبكات الصداقة ، فهي تساعده على بلوغ الإنسان السعادة^١ (الخشاب ، د. احمد ، ص ١٤٧) . اما الاتجاه الرواقي ، فقد نظر إلى انسان المدينة نظرة واسعة ، محاولاً ان يبعث بالانسان إلى حيز أوسع يتمثل بفكرة " المواطن العالمي " على عكس فكرة " مواطن المدينة " . فالقانون ليس قانون المدينة وحده وإنما هو قانون شامل يخترق حدود الحضارة الرومانية ، لينخرط في حضارة عالمية قوامها الدولة العالمية ، او المنظمة السياسية التي تناولت حقوق الإنسان ليس إلا .

- مدينة العصور الوسطى

كانت المدينة في العصور الوسطى نتاجاً للظروف التي مرت بها أوروبا الغربية ، وقد شهدت تطوراً ذو مسحة روحية اسبغتها العمارة المسيحية المبكرة ، ظهرت أثناء القرون الأولى للمسيحية عدد من الثقافات والطرز المعمارية الإقليمية في أوروبا والشرق الأوسط ، ولكن معظم المعماريين النصارى الأوائل أخذوا عن الرومان الشيء الكثير ، لاسيما فيما يتعلق بالفن المعماري ، واتخذوا من تصميم القاعات الرومانية الكبيرة قاعدة لتصميم النوع الرئيسي من الكنائس (ويكيبيديا ، الموسوعة الحرة) .

وينظر للمدينة في القرون الوسطى ، إنها لم تكن بمنأى عن طبيعة التنظيم الاجتماعي السائد الذي انعكس سلباً على واقع المدينة ، إذ لم تكن هنالك حالة من التطور والازدهار تذكر ، بل على العكس ، كانت توصف الفترة الواقعة ما بين سقوط الإمبراطورية الرومانية سنة (٤٧ م) ، وبين ابتداء عصر النهضة في القرن الرابع عشر بالعصور الوسطى المظلمة ، التي شهدت انكمash واضح للمدن الأوروبية ، نتيجة لكثره الحروب وسيطرة الاقطاعيين الذين تحكموا بكل شيء وتحولوا المدينة إلى مكان لاستغلال الطبقات الأخرى لا سيما طبقة العبيد ، لكن مع تقادم الزمن ، برزت بوادر واضحة لانفلات القبضة من أيدي الاقطاعيين ، ليؤشر على بداية في الطريق الصحيح نحو الارتقاء بواقع المدينة عمراً وانماطاً اجتماعياً جديدة ، وهي تلك الفترة التي يُؤرخ لها في القرن الحادي عشر وحتى القرن الرابع عشر . وكان من ابرز المعالم الحضارية التي برزت في تلك الفترة هو ظهور الحرف والصناعات وتحرر الفلاحين ، وهو ما قوض سلطة الاقطاعيين ، ليتوجهوا - أي الفلاحين - صوب ممارسة الحرف سواء في البيوت أو خارجها .

واخذت معدلات التحضر تتزايد في أوروبا خلال القرن الحادي عشر الميلادي ، نتيجة لتوافر فرص العمل بفضل تطور الصناعة ، فترك الفلاحون على أثر ذلك ضياعهم ، ليصبحوا بعد ذلك تجارة وحرفيين ، في حين قام بعضهم بزراعة الأراضي الواقعة خارج المدن ، ليزودوا سكانها بالمواد الغذائية ، كما شجع التحضر والنمو الحضري للمدينة في العصور الوسطى التجارة ، وعلى أثرها أيضاً تمت عمليات التبادل بين سكان المدن (forum.stop55.com/252109) .

ان الاسباب التي دعت إلى تطور المدينة في أواخر العصور الوسطى كثيرة ويمكن اجمالها على النحو الآتي : (عزام ، د. ادريس ، مصدر سابق ، ص ٢٣٦) .

^١ . الخشاب ، د. احمد ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٤٧

١. تطور وسائل النقل وانتشار المصنع اليدوية (البيوتية) ، وهي بادرة اولية لتطور الصناعة بشكل كبير في المدينة.
٢. تطور العملية الانتاجية مما ادى الى اتساع نطاق المنافسة وظهور الاسواق .
٣. وبناءً على ما سبق ظهرت الحاجة الى الايدي العاملة .
٤. تعدديه الطبقة في مجتمع المدينة مما جعل ذلك ندا للطبقة المسيطرة ، فكانت ظهور الطبقة المكونة من التجار بمثابة المصادر لاستغلال الطبقة البرجوازية (الاشراف) للسكان وفرض اسلوب عمرانها وتنظيمها الاجتماعي ليستبدل ذلك باسلوب عمراني جديد وتنظيم اجتماعي مغاير يعتمد التخصص في العمل الى جانب التعدد في الثقافة.
٥. ان التطورات السابقة عملت بلا شك على فرض مزيد من التقويض لسلطة الاقطاعيين مؤدياً بذلك الى تحرر الفلاحين من رق الارض ، مما ساعدتهم على الهجرة نحو المدينة وفرض وبالتالي اسلوباً جديداً للحياة دعا الى ارساء نظم سياسية واقتصادية وادارية تنظر الى مجتمع المدينة نظرة واسعة تأخذ بالاولوية التعدديه في القوميات او الثقافات ، والعناية الواضحة بنمط العلاقات الجديد جراء تطور التجارة وما يتربى عليها من منافسة تجارية وانعاش لواقع المدينة .

نخلص بالنتيجة ، ان المدينة في العصور الوسطى ، كانت في جانب منها مرحلة تطورية وتقديمية بعد تخلف واضح شهد الم المجتمع بعامة في اوربا الغربية ، وكانت تلك المرحلة ذريعاً بدفع عجلة المدينة والمدينة صوب الارتفاع سواء في عمرانها او انماطها الاجتماعية ، واصبحت حضريتها ذات طابع اجتماعي واقتصادي وسياسي واداري واضح المعالم .

- المدينة الحديثة

ان المدينة الحديثة ، ثمرة مخاض عسير ، فهي ولدت من رحم ظروف كان فيها - كما اوضحتنا - سلطاناً قاهراً يسوس الافراد ويدفع بهم الى الاتجاه الذي يريد ، ذلك السلطان تمثل بطبقة الاقطاعيين الذين ما برحوا يستغلون الارض والانسان ، لكن هذه الظروف بقدر ما كانت استغلالية ودون الانسانية ، فانها حفزت الايدي المهاجرة الى المدينة بالعمل بادىء الامر في الحرف والمهن الصناعية الصغيرة ، وكانت تلك البداية الاولى لنجر حدث تاريخي ، نقل المجتمعات البشرية من حالة احادية الاستغلال والاستحواذ الى حالة اكثر انسانية مع وجود معلم الاستغلال التي لا يمكن لاحده انكارها .

ان ذلك الحدث ، تمثل بالثورة الصناعية التي شهدتها العالم منذ عام (١٧٥٠) ، اذ شهد الحال انقلاباً صناعياً تمثل في التحول من العمل اليدوي الى العمل الالي ، ومن العمل في البيوت وداخل الاكواخ الى العمل في الورش والمصانع الكبرى . ان هذا الانتقال من الاقتصاد العائلي الى الاقتصاد المدنى ، ادى الى نشأة الاسواق ووجود فئة كبيرة من المستهلكين (...) وهكذا فان تقسيم العمل على الرغم من وجوده في كل العصور ، الا ان اشكاله الاخيرة لم تظهر ولم تنتشر هذا الانتشار الواسع الا في كنف الحضارة الصناعية الحديثة (..) ، لذلك يقول كار بوشر Bucher ، ان مجتمعاتنا

الحديثة تضم بين جوانبها ما لا يقل عن عشرة الاف نوع من النشاط الانساني ، مما يدل على قمة التطور والدقة معا في مجال تقسيم الاعمال^١ (بدوي ، د. السيد محمد ، ص ٤٢٩) .

ويعلل علماء الاجتماع والاقتصاد حدوث الثورة الصناعية الى نمط الحياة في المدن في عصر النهضة - أي قبل الثورة الصناعية - فقد كانت سلطة نظام الاقطاع منصبة في اساسها على الريف والريفين ، اما طبقة الصناع والتجار وسكان المدن عموما ، فقد كانوا اكثرا حرية ، يصنعون ما يريدون ويبيعون ما يشاؤون ، مما شجع الريفين على الهجرة للمدن ، وفي ظل هذه الظروف بدأت بذور العلم والاختراع التي كانت الاساس في ظهور الالة البخارية وبدء عصر الاله^٢ (شوفي ، د. عبد المنعم ، ص ٤٣) . وقد كانت من نتائج الانقلاب الصناعي ، ان ظهرت عدة مدن ، يمكن تقسيمها الى مدن للمواد الاولية ، ومدن للمواد المصنعة ، ومدن للتصدير والاستيراد ، وكانت مدن المواد الاولية تنتج الفحم وال الحديد الخام والنحاس والذهب والفضة والزنك والخشب ، تنتج كل هذا بكميات كبيرة لتقابل حاجات الصناعة ، فيستعمل القليل منها محليا ، ويرسلباقي الى مدن اخرى تخصصت في تحويل المواد الخام الى سلع مصنعة ، ولتصدير هذه السلع للخارج او استقبال مواد خام من الخارج ظهرت بعض الموانى التي كانت كل مهمتها الارسال والاستقبال ، ومع ذلك فان هناك بعض المدن تخصصت بالمسؤوليات الثلاثة اعلاه ، من انتاج المواد الخام وتحويلها الى سلع مصنعة ثم تصديرها للخارج واستقبال المواد الخام ايضا من البلاد الاخرى ، ومن امثلة هذه المدن : لندن وليفربول وهامبرج^٣ (المصدر نفسه ، ص ٤٤) . ومع ازدياد الانتاج الصناعي في اوروبا ، جاءت الحاجة الى ضرورة وجود اسواق خارج الحدود المحلية ، لتصريف الفائض من الانتاج ، لذلك وقع الاختيار على بلدان اقل نموا صناعيا ، واكثر استهلاكا للبضائع ، وكانت اسيا وافريقيا مقصدان للبلدان الصناعية المتطرفة ، وتمرير ذلك ضمن اتفاقيات دولية ، او استخدام القوة العسكرية بحجج مختلفة ، ومن هنا ، فقد فرض الاستعمار نظاما اجتماعيا على البلدان الافريقية والاسيوية ، فظهرت مدن جديدة في تلك البلاد ، وظهرت ايضا مجتمعات اوربية قوامها الموظفين والتجار والمهندسين والكتبة والبحارة والجنود ورجال الدين والاطباء وغيرهم ، واجتذبت هذه المدن عددا كبيرا من السكان الاصليين ، فانقسم اغلبها الى قسمين يختلفان بعضهما كل الاختلاف:

١. قسم اوربي يسكنه الاوربيون .

٢. قسم محلي يسكنه السكان الاصليون .

ومن امثلة هذه المدن : شنغهاي وكلكتا ورانجون وسنغافورة وبانكوك وجوهانزبرغ وتونس . وثمة اثار اخرى خلفها الانقلاب الصناعي تمثل :

١. ازدياد عدد المدن الكبرى ذات النفوذ على المناطق المجاورة .

٢. ازدياد كثافة السكان في المدن .

٣. ازدياد نسبة سكان المدن او كما يعرف بـ " درجة التحضر " في البلدان الاوروبية .

٤. استتبع الانقلاب الصناعي ثورة في الاتصالات مما سهل الاتصال بين المدن^٤ . (المصدر نفسه ، ص ٤٥) .

^١. بدوي ، السيد محمد ، علم الاجتماع الاقتصادي ، (دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، ١٩٨٣) ، ص ٤٢٩

^٢. شوفي ، د. عبد المنعم ، مجتمع المدينة (الاجتماع الحضري) ، (دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٩٨١) ، ص ٤٣

^٣. المصدر نفسه ، ص ٤٤

^٤. المصدر نفسه ، ص ٤٥

اصبح واضحا ، ان الثورة الصناعية اوجدت مدننا عملاقة ، كتلك التي تسمى المتربوليتانية ، ومع ذلك فانها قدمت نماذج حضرية يحتذى بها اليوم ، بل اصبحت اطرا للمقاربات النظرية ، وللتجارب في البلدان الاقل تطورا كالتجربة الماليزية ، وشرق اسيا عموما ، كل ذلك يؤشر ثورة حضرية واضحة يشهد لها العالم باستمرار ، حتى راح البعض يتتبأ بحضرية العالم ككل .

الفصل الرابع : نماذج من ازمات المدينة الاجتماعية والثقافية في العراق

اولا : الازمة الاسكانية اسبابها وتداعياتها

تعد مشكلة السكن من المشكلات الرئيسية وال الاولية لسكان العالم الثالث ، ولعل تجلياتها تبدو اكثر وضوحا كلما اوغلنا في دراسة المجتمعات المختلفة ، التي تتسع فيها المشكلة الانفة اتساعا يبدو لا ي مرافق انها مشكلة عصية على الحل ، والحجة في ذلك ان اساسيات المشكلة متعمقة بقوة في بنية هذه المجتمعات ، الى جانب القصور الواضح في مراكز القوة تجاه التعاطي مع هذه المشكلة . وقد تمخض عن اغفال المشكلة او التعاطي معها بشكل خاطئ وعشوائي ، الى بروز تداعيات خطيرة هي الاخرى ، اضرت بشكل يدعونا جميعا الى القلق ، كما هو حاصل في تدهور مدننا الى حد لا نميز معه بين ما هو حضري وما هو ريفي ، بل انه يمكن الحديث عن بيئة تتوسط البيئتين المذكورتين ، بيئة لا تعرف هدوءا يذكر سواء في طبيعة السكن الذي يأوي الافراد ، او الضوضاء والفوضى التي يتسبب بها السكن نفسه جراء تزاحمه مع المساكن دون مراعاة للتخطيط ، وبين هذا وذاك ، فان المنطقة الحضرية اصبحت معرضة بقوة لاضغوطات هذه البيئة الجديدة ، كتلك التي تتعلق بزحف المساكن العشوائية على حدودها ، وتصدير ملوثاتها نحو الاحياء الحضرية المخططة ، فضلا عن هدر قيمة الارض وما تحتويه من عناصر فاعلة مثل : التربة والماء والهواء .

كل هذا يدعوا من تهمه مشكلة الاسكان ، بان يقف نحوها حذرا ، اذا ما اراد ان يكتب عنها ويبين اثارها ، او من يتوجه نحوها بالعلاج ، لأن المشكلة متشعبة ، واما ما اريد مناقشتها فلا بد من ملامسة النقاط المركزية للمشكلة ، والتي حاول هنا اجمالها قدر الامكان في نقطتين رئيسيتين هما : اسباب وتداعيات المشكلة ، والسبل او السياسات المقترنة لعلاجها ، واختزلانا هنا المشكلة لا يعني اهمال النقاط الاخرى المتصلة بالمشكلة ، فإنه سيتم في قادم الحديث الاشارة

الواضحة لجواهر المشكلة ، كالهجرة بعامة والنمو الحضري / العشوائي للمدينة ، وكل هذا يعد نتيجة ملزمة لازمة السكن .

أ. اسباب الازمة الاسكانية

لعل واحدة من الاسباب الرئيسية في تعويق مشكلة الاسكان ، هي الزيادة في عدد السكان ، ونعني بذلك ، زيادة سكان أي مدينة لدرجة انه يفوق بشكل كبير المعدل العام للزيادة الطبيعية للسكان . وقد كان هذا العامل من اهم العوامل التي ادت الى نشوء مشكلة السكن في بغداد ، اذ ان معدل الزيادة في توفير الدور الجديدة لم يكن ملائماً للزيادة في عدد سكان بغداد ، ولما كانت تلك الزيادة ناتجة عن نمط مؤثر تمثل بالهجرة ، فلا بد اذن من تحليل لابعد هذه الظاهرة وعلاقتها بازمة السكن . فالمهاجرون في العراق والذين نزحوا الى مدينة بغداد ليسوا من الفلاحين الريفيين وحسب ، بل هم من مختلف القطاعات ومن المدن الاخرى وحتى من داخل مدن المحافظة نفسها^١ (الهيتي ، مصدر سابق ، ص ٢٥٠) .

وقد تميز طابع الهجرة في العراق ، وفي بدايه الامر ، بأنه اختلف عن نمط الهجرة العام في العالم ، اذ ان الهجرة في العراق اقتصرت على التوجه نحو مدينة بعینها ، دون تعددية في المقصد ، أي ان هناك مراكز متعددة تتوجه نحوها الهجرة ، وهو ما يميز نمط الهجرة في بلدان اخرى ، وقد حدثت الهجرة بشكل واضح بين الفترة المحصرة (١٩٤٧ - ١٩٥٧) ، اذ اتجه اكثراً المهاجرين نحو بغداد التي كانت تمثل المدينة المركزية ، التي تتجمع فيها كافة الانشطة ، رغم وجود مدن اخرى كالموصل والبصرة ، الا انهما لا يشابهان بغداد في التصنيع والعمران (الانصاري ، فاضل ، ص ١١) . وينظر هنا ، ان ظاهرة الهجرة نحو بغداد في الفترة المذكورة اعلاه وما بعدها شكلت ظاهرة بارزة ، وكمشكلة متزايدة توضحت اكثراً منذ الحرب العالمية الثانية . وفي الفترة ما بين الخمسينات وبداية السبعينيات اصبح اكثراً من (٣/١) مساكن المدينة عبارة عن اكواخ وصرائف (عشش) باشكال مختلفة فرضها المهاجرون بطريقة غير قانونية^٢ (الاشعب ، دخالص ، مصدر سابق ، ص ١١١) .

لقد بلغ عدد الساكنين في بغداد من لا يعتبروا سكانها اصلاً حوالي (٣٥%) من مجموع السكان لسنة ١٩٥٧ ، كما قدر (٧٣%) من هؤلاء انهم قد جاؤوا من محافظة ميسان . وفي نهاية سنة ١٩٦٠ ، بلغ عدد (الصرائف) في بغداد (٤٤٠٠٠) صريفة مما يعادل (٤٥%) من مجموع بيوت المدينة وقدناك ، وبنفس قدرهم (٢٥٠) الف نسمة او ما يعادل ربع سكان المدينة . وقد استمرت اعداد المهاجرين بالارتفاع مما يؤشر استمرار مشكلة الهجرة معها ، اذ بلغ عدد المهاجرين سنة ١٩٦٢ (٩٠) الف اسرة ، ليستمر هذا العدد بالتزايد حتى سنة ١٩٦٥^٣ (المصدر نفسه ، ص ١١٣) . هذا وقد مثلت اسباب هجرة السكان نحو بغداد بحزمة من الاسباب ، كانت من بينها هو البحث عن عمل ليوفر دخل اعلى بواقع (٨٠%) تقريباً من جملة المهاجرين . في حين مثلت الاسباب الاخرى لا سيما الروابط العائلية وتتوفر الخدمات الصحية والاجتماعية ، وتتوفر مجالات التسلية ، وتتوفر فرص التعليم نسبياً متقاربة بواقع (٧%) تقريباً و (٣،٤%) لفرص التعليم^٤ (المصدر نفسه ، ص ١١٤) ، (وللمزيد ينظر : نايف ، عبد اللطيف عبد الحميد ، المناطق المختلفة في بغداد) .

^١. الهيتي ، صالح فليح حسن ، تطور الوظيفة السكنية لمدينة بغداد الكبرى (١٩٥٠ - ١٩٧٠) ، ط ١/١ ، (مطبعة دار السلام ، بغداد ، ١٩٧٦) ، ص ٢٥٠.

^٢. الأشعب ، د. دخالص ، مدينة بغداد نموها بنيتها تخطيطها ، (دار الجاحظ ، بغداد ، ١٩٨٢) ، ص ١١١.

^٣. المصدر نفسه ، ص ١١٣.

^٤. المصدر نفسه ، ص ١١٤ ، وللمزيد ينظر : نايف ، عبد اللطيف عبد الحميد ، المناطق المختلفة في بغداد ،

وعومما ، فان نمط الهجرة السالف الذكر ، لم يبقى على حاله دون تغيير حصل ، ليؤشر مرحلة جديدة ، اخذت من خلالها الهجرة تتركز في اكثر من مكان حضري . ففي عام ١٩٧٧ كانت الى جانب بغداد البصرة وكركوك واربيل والسليمانية من بين المدن الاكثر استقبلاً للمهاجرين ، وفي تعداد عام ١٩٨٧ ، فان اربع محافظات هي : بغداد والسليمانية واربيل والبصرة قد اجذبت (٦١٪) من المهاجرين من المحافظات الاخرى . لكن مع هذه التعددية في المراكز ، الا ان بغداد بقى في مقدمة المحافظات الاكثر جذباً للسكان ، اذ بلغ حجم صافي حركة الهجرة اليها (٤٧٦٢٨٢) نسمة ، اذ تشكل الهجرة الداخلية اليها نسبة (٤٦٪) من اجمالي حجم الهجرة الداخلة ، ويعود ذلك الى قوة عوامل الجذب فيها - كما اسلفنا - (التقرير الوطني الثاني حول سكان العراق ، ص ٩٣-٩٢) .

لم يكن الحراك السكاني في العراق ، محدوداً عن طريق الهجرة الريفية ، وانما شهدت السنوات التي تلت عام ٢٠٠٣ حرفاً سكانياً واسعاً وبحجم كبير ، ويعود السبب الى عمليات الهجرة القسرية ، والنزوح الاجباري بسبب العنف الذي في مناطق عرفت بـ (المناطق الساخنة) في العراق ، وهذا بطبيعته يمكن ان يشكل عامل خطيراً في تغيير خارطة التوزيع الجغرافي والاجتماعي للسكان ، مما اخل هذا في توازن العلاقة "الاشكالية" بين عدد السكان بداعي نمطي الهجرة المذكورين ، وعدد الوحدات السكنية (المصدر نفسه ، ص ٩٥) . وعند القاء نظرة فاحصة حول الاسباب التي ادت الى التهجير القسري ، فإنه بلا شك تختلف عن اسباب الهجرة الريفية ، وهو امر لابد من ايضاحه في الجدول الاتي* :

% اسباب النزوح الداخلي
٦١ الخطر المباشر على الحياة
٤٧ العنف المعمم
٤٠ المغادرة بدافع الخوف
٢٥ الاجلاء الاجباري عن الاملاك
١٠ النزاع المسلح
١ اسباب اخرى

* المصدر : منظمة الهجرة الدولية (النزوح في العراق) ، مراجعة لعام ٢٠٠٧ ، ص ٥ .

وعندما تم الاستفهام من عينة مختارة من تعرضوا للنزوح عن اسباب نزوحهم ، فان (٨٦٪) ممن شملهم التقييم ، ذكروا ان سبب نزوحهم يعود الى انتسابهم الطائفية . في حين قال (١١٪) انهم لم يشعروا بالاستهداف بشكل خاص . بينما ذكر (٦٪) الاراء السياسية سبباً لنزوحهم و (٤٪) الهوية العرقية . هذا ولم تختلف الاجابات كثيراً بين الذين نزحوا

عام ٢٠٠٦ وعام ٢٠٠٧ (منظمة الهجرة الدولية ، ص٥) . لقد باتت مشكلة التهجير ، واحدة من التحديات المجتمعية في سياق التنمية المجتمعية ، ولتأكيد المعطيات الاحصائية ، فان عدد الاسر المهاجرة بداعي العنف الطائفي في جميع انحاء العراق ، وكما اعلن وزير الهجرة والمهجرين عام ٢٠٠٦ ، بلغت (٢٧٠٠٠) الف اسرة ، كما تؤكد ذلك العديد من الدراسات الحديثة ، لا سيما دراسة الهلال الاحمر العراقية ، الى ان مستويات التهجير القسري الداخلي ارتفعت الى حوالي مليوني شخص في نهاية شهر اب ٢٠٠٧ (مصطفى ، د. عدنان ياسين ، ص٧١) . ان الاراء المذكورة تدل بلا شك ، على دور الانتماءات الطائفية في تشكيل نمط تصورات جديد تجاه الافراد والجماعات ، وهو امر اعاد النظر في العلاقة ما بين المكان والسكان ، مما شكل انقساما في الهوية الوطنية ، وسبّب ايضا ضررا تمثل في سوء العلاقة بين زيادة عدد السكان بداعي الهجرة الريفية والهجرة القسرية ، وبين عدم استيعاب القاعدة السكنية لهذه الزيادة .

بـ - تداعيات الازمة الاسكانية

ان الازمة الاسكانية ، لا تقف عند عدم ضمان القاعدة السكنية لايواء الاعداد المتزايدة للسكان ، وانما تتعذر ذلك مسببة لنا جملة من المشكلات او التداعيات ، التي تؤثر في بنية المكان الحضري اولا ، متحولة به الى مكان مضطرب مورفولوجيا (شكليا) ، واستنزاف لقدرات البيئة الحضرية ثانيا ، سواء في مستوى الخدمات ، او تدهورا للبيئة وتلوثها والذي سنتحدث عنه لاحقا .

اننا امام بدائل اكثر اساءة للمكان والانسان ، تلك هي تمثل في استيطان بشري عشوائي ، وهو خيار وحيد يلجأ اليه المهاجرون للتجمع ، فغزو اماكن شيدوا فيها مساكن متداعية مؤقتة ، تتكون - كما يذكر - من صناديق التعبئة ، وقمash القتب ، وصفائح النفط المسطحة ، والواح الحديد المموجة ، والخيزران والحسير ، وقد اصطلاح في الثقافة الشعبية على المساكن العشوائية بـ "مدن - الاكواخ" ، و "الصرائف" . وفي (تشيلي) تدعى "كالامباس" كونها تنمو كالفطر ، وفي تركيا تدعى "كجكوندو" بمعنى انها وضعت ليلا ، وشيدت بين عشية وضحاها ، وفي بينما ، تدعى "باريس بروياس" فهي تبدو وكأنها خلقت بفعل السحر ، وفي المكسيك ، يوصف المهاجرون الجدد بـ "باراجيدستا" "المظللين" ، لأنهم يظهرون وكأنهم "يسقطون من السماء" . اما في افريقيا الشمالية ، تدعى المستوطنات بـ "بيدونفيل" ، لأنها تبني من الـ "بيدون" "صفائح - البترول" (ورسلي ، بيتر ، ص٢٤) .

ان هذا النوع من السكن ، يمثل ردة فعل لما يعانيه الانسان من فقدان للمأوى ، وهي تبدو اكثراً وضوحاً كلما اوغلنا في حياة المجتمعات النامية ، او مجتمعات العالم الثالث ، وليس بغرير ان نجد اشكالاً متنوعة اخرى من النمط العشوائي للاسكان ، لا سيما في البلاد العربية ، التي يزداد فيها السكان زيادة مخيفة للحد الذي لا يمكن معه استيعاب تلك الزيادة . ففي تونس ، هناك انتشار واسع لنوع من السكن " العفوي " ، ويوصف بالاحياء القصديرية ، او بمعنى " التنك او الصفيح " (Bidonvilles , Slums) ، ويدرك ان هذه الاحياء ، اصبحت تشكل اكثراً من ثلث سكان المدن الكبيرة ، وما يقرب من نصف السكان ، ويعزى ظهور هذه الاحياء في دول الشمال - افريقيا الى تدهور القواعد الاقتصادية للمجتمعات الريفية ، مما انتج نزوحاً جماهيرياً ، ولد بدوره مدينة غير متوازنة ازدادت خطراً بالنمو الديمغرافي الذي اصبح محظماً ، اعتباراً من الحرب العالمية الثانية (السطنوبولي ، د. فرج ، ص ٣٩) . وفي مصر ، فان نمط السكن العشوائي في اوضاع صوره ، وهو يرجع في نشأته التاريخية الى القرن التاسع عشر ، نتيجة للاهتمام المتزايد بالصناعة ، والهجرة المتزايدة من الريف الى الحضر سعياً وراء الرزق ، ومع مرور الوقت ، اصبح الحضر غير قادر على استيعاب الاعداد المتداة من السكان (...) ، واصبحت قضية المناطق العشوائية من اخطر القضايا في المجتمع المصري ، وقد تنبه الى هذا الخطر خاصة بعد حدوث زلزال اكتوبر (١٩٩٢) ، وايضاً تقضي ظواهر الارهاب والتطرف والظواهر الاجرامية الاخرى (مصطفى ، دة. علا و اخرون ، ص ٢) . وتتنوع انماط العشوائيات في المجتمع المصري بتتنوع صور الحياة وتعددها ابتداءً بالشكل الفيزيقي للمكان ونمطه الايكولوجي ، وانتهاءً ببنائه الاجتماعية واطاره الثقافي ، مروراً بهيكليه الاقتصادي وموارده المادية ، ولعل نمط " العشش " بعد نمطاً صريحاً ونموذجاً للسكن العشوائي ، وبوصفه مجسداً ل نوعية حياة متدينة بكلفة ابعادها ، الامر الذي يكشف بوضوح عن بنية " المجتمع العشوائي " في اوضاع صوره وملامحه (الكريدي ، د. محمود ، ص ١) .

لا شك ، ان نمط السكن العشوائي ، يتمتع بسمات اجتماعية واقتصادية وثقافية مغايرة الى حد كبير عن خصائص المجتمع الحضري . ويدرك برنار حرانتيه ، ان المساكن العشوائية تقل او تتعدم فيها المرافق الشبكية الاساسية ، خاصة فيما يتعلق بالمياه وبالصرف الصحي . ففي البحث الذي قام به كل من سوزان ودافيد موريل في (١٩٧٢) عن منطقة Klong Toey ، في بانجوك ، اتضح ان السكان الذين يبلغ عددهم (٣٠٠٠) نسمة لا يتمتعون بالمياه النقية ، وان (٩٤%) من بينهم يستخدمون الدلاء في نقل الماء ، وان (٦٢%) فقط تحتوي مساكنهم على مراحيض ، وبديهي ان التخلص غير المناسب من الفضلات الادمية يؤدي الى انتشار الامراض المعدية وتحول البيئة الى وسط غير صحي ، وكما يؤدي تلوث المياه المستخدمة او النقص في الامداد او التصريف الى انتشار امراض خطيرة مثل الكوليرا والمalaria وحمى التيفود والباراتيفود ، فحينما انتشر وباء الكوليرا في تنزانيا بين عامي (١٩٧٧ - ١٩٧٨) كانت معظم حالات الاصابة من بين سكان مستعمرات وضع اليد في العاصمة (حرانتيه ، برنار ، ص ١٢٩) . وينضاف الى هذه المشكلات ، مشكلات اجتماعية اشد وطأة ، اذ يكون التفكك الاجتماعي على اشدّه في مدن الصفيح ، فرغم اهمية الوظيفة الانتقالية التي تتولاها تلك المناطق ، الا ان المؤس يظل دائماً لعنة تؤدي بالكرامة الانسانية . فما الجريمة والبغاء والنسب المرتفعة من الامهات غير المتزوجات وتعاطي الخمور والبطالة ، الا مظاهر ضمن اخرى تتصرف بها مناطق السكن العشوائي . كما ان الفشل في التكيف مع الوسط الصناعي والحضري يتمحض عن امراض عقلية تصيب بعض الوافدين من الريف

فتحيلهم الى منبوزين وشريحة متدنية (المصدر نفسه ، ص ٣٢) . والذين يعبر عنهم باصطلاح " ما دون الطبقة " Under Class ، كمفهوم اجتماعي واقتصادي في الان معا (Schaefer T. Richard , p.216) . وتختضع النساء في المناطق العشوائية الى ظلم الرجال عليهم ، اذ يعيش الرجل حياة كلها قسوة ومعاناة فيمارس انتقامه ممن لا زال يقوى على الانتقام منه ، فعقاب المرأة على انها حملت عدة مرات متقاربة ، وضربها من حين لآخر يعد امرا عاديا (..) ، ومن المظاهر السيئة في هذه المناطق ازدياد درجة التزاحم في الغرفة الواحدة ، ففي كراتشي ، يصل التكدس الى الحد الادنى ، اذ يذكر ، ان (٤%) من الاسر يعيشون بمعدل (١٠) اشخاص او اكثر في الغرفة الواحدة (حرانوتبيه ، مصدر سابق ، ص ١٣٢) . ان رؤوس الجسر ، كما عبر (تيرنر) عن ذلك في وصفه للمهاجرين الجدد ، هم في الغالب صغار في السن ، وعزاب وذكور ، ويبحثون عن فرص افضل للعمل في المدينة ، ومن ثم ، فهم اكثر قابلية للاعمال الدنيا غير الرسمية المتوافرة في وسط المدينة (النعميم ، دة. عزيزة عبدالله ، ص ٧٤) . ولتأكيد العلاقة بين ظهور المجتمعات العشوائية والفقر عموما ، قدم شما جاشلبير Cheema Gshalbir سنة ١٩٨٧ ، دراسة بعنوان " فقراء الحضر " مشيرا الى ان في هذه المجتمعات ، يزداد الحرمان من ابسط الحاجات الاساسية ، وان الاسر غير القادرة على الوفاء باحتياجاتها هو كنتيجة للفقر الذي تعاني منه ، بجانب عدم توافر الخدمات الخاصة بالسكن والماء والكهرباء (حبيب ، د. جمال شحاته ، ص ٣٣١) . الى جانب الخصائص المادية والاجتماعية لسكان المناطق العشوائية ، فان الفقر في هذه المناطق يتعمق اكثر ويتنوع شكلا ومضمونا اذا ما نظرنا الى الفقر كثقافة (Culture Of Poverty) ، ولعل الدراسة التي اجرتها اوسكار لويس عن الاسر المكسيكية الخمس عام ١٩٠٩ ، جعلتنا ننظر الى الفقر انه ثقافة تتمظهر خصائصها عند اناس عجزوا عن ايجاد مأوى لهم ، فكونوا ثقافة خاصة بهم ، تتمثل ابرز ملامحها ، في ان سكان المناطق العشوائية يؤمنون بالقدرة ويعانون من ضعف تكوين الذات ، الى جانب تداخل الا دور بين الجنسين ، والازدحام في المسالك وانعدام للخصوصية ، والشعور بالهامشية قياسا مع طبقات المجتمع الاخرى ، وغياب مشاركة سكان هذه المناطق عن التنظيمات والتجمعات الاجتماعية (...).

See : Lewis , Oscher (للمزيد ينظر : حمزة ، د. كريم محمد ، ص ٥٨-٦٨) .

لا شك ، بعد هذا العرض المقتضب ، يكفينا القول : ان الازمة الاسكانية قدمت حزمة من التداعيات الخطيرة ، لعل في مقدمتها ، ذلك النمو السرطاني الواسع ، الذي ينتشر كمناطق ظهير للمدينة ، ومن ثم اصبحت بيئتها لها خصوصيتها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ، هكذا اذا ، فان الحال يعبر عن ازمة تتجسد في تدهور واضطراب المدينة عموما في دول الجنوب .

ثانيا : الازمات البيئية - الحضرية

لاشك ، ان الانسان والبيئة عنصران اساسيان لديومومة وتنمية احدهما للآخر ، ولعل كفاح الانسان مع ضغوطات البيئة جعله يتحكم فيها كيف يشاء ، مستثمرا كل امكانياتها وثروتها الباطنية نحو افاق حدد من خلالها معلم التحضر وبشكل يدعوا الى الاعجاب بذلك . ولكن رغم هذا الانجاز البشري الهائل ، الا ان للانسان وما صنعته ادواته تبعات وازمات الحقت بالنظام الطبيعي المتوازن . فا افقدت العناصر الاساسية للبيئة بريقها الانسيابي ، وبدأت تتحرف عن مسارها هذا ممزوجة بمخلفات الانسان الملوثة .

ولعل تأثيرا واضحا ذاك هو ، نؤشره في البيئة الحضرية لمجتمعات العالم الثالث ، خير دليل على تفاقم ازمة البيئة وما نتج عنها من خدوش واضحة حول المكان الحضري الة بيئه مشوهه على كافة مستوياتها وعلاقتها المتداخلة ايکولوجيا واجتماعيا واقتصاديا وثقافيا . فمع القدرة المتوفرة للانسان على التحكم بالبيئة وادارتها بطرق سليمه ، الا انه اصبح فيما عاجزا عن التعاطي مع مشكلات البيئة ، وتتضح الاسباب اكثر اذا ما اقررنا بمبررات هذه المشكلات ، والتي يأتى في مقدمتها ، الظواهر الكامنة التي لم تكن في الحسبان من قبيل الزيادات المرعبة للسكان والهجرات المتالية لاسباب شتى ، كلها انقلت انسن التوازن البيئي - الانساني في المراكز الحضرية ، لتصبح من ثم ، البيئة حالة ممزقة ومشوهه لدرجة استنزاف قدراتها الكامنة فيها .

ان لهذا التحول في العلاقة ما بين (البيئة - الانسان) قدم جملة من التشوهات التي ظهرت بجلاء في مشاكل اجتماعية وسلوكية ، كانت حصيلة لهذا الخلل . فعندما اصبح الانسان وهو ينشد بريق المدينة ويسعى للعيش في جنباتها الهدئة ، ضاق ذرعا من عسف الحياة فيها ، ومنزعجا من اثار تلوثها سواء في مائها او هوانها او تربتها ، او تكسس سكانها واختناق شوارعها ، والاتربة المتصاعدة ونفاياتها النتنة . ولا ينسى ما للزحام من اثار وهو نوع من التلوث ، لانه يتسم بالصراع وانتهاز الفرص والتنافس والاحتكاك المستمر والتوتر العصبي ، وهذه صفات بارزة من صفات المدينة الحديثة (د. محجوب ، محمد عبده ، ص ٧٧).

انه مما لا شك فيه ، ان هنالك فقرا يؤشر بشكل كبير على ادارة البيئة وحمايتها من الاستنزاف الكوارثي (المفاجيء) والانساني ، واذا ما نظرنا الى جهد الانسان في هذا السياق ، فان ثمة فقر واضح وهو فقر (تنظيمي) في المستوى الاول يحال الى ضعف اداء الادارات المحلية ، التي لا تبدي اي جهد بمستوى الطموح لمساعدة مجتمعاتها ذات الدخل المحدود ، ولعل تلك المشكلة مرتبطة بسياق اعم ، يتمثل بعدم التكافؤ عند طرح مشاريع تنمية استراتيجية ، لتأخذ بالاعتبار تحسين البيئة اولا ، لأن هذا من شأنه العمل على اجراء تكيف جديد ، يجبر السكان او الفقراء في البيئات المتهالكة على التعاطي مع ظروف البيئة الجديدة .

ومن الملاحظ في المناطق الفقيرة والمتهالكة ، ان بعض العوامل تدفع سكانها الى التشتت فيها ، رغم ما في الامر من صعوبات كبيرة تتعلق بتدني المستوى البيئي (E. Hardoy,Jorge,P.163) واذا ما نظرنا في ظروف معينة يكون فيها ومن خلالها المجتمع هو الجانب الاوحد في التأثير ، فان للبيئة وحيوتها امرا لا يقل اهمية عن المجتمع في ايجاد فرص اقتصادية جديدة لاصحاب الدخل المحدود ، ومن ثم ، فان ايجاد البيئة الفاعلة من قبيل توافر البنى التحتية الاساسية ، مثل الطرق والخدمات العامة الاخرى ، فان بامكانه تأدية وظائف ظاهرة لظهور اقتصاد غير رسمي وفاعل في الوقت نفسه في حركة الاقتصاد العامة (Douglas,Michael,pp.171-200). وهكذا علينا ان نفهم بان تحسين البيئة في المجتمعات ، لاسيما تلك التي تعاني قصورا واضحا في دخلها ، تساهم بشكل ايجابي في تحسين الاقتصاد ، وكثيرا ما ينظر للفقراء في هذا السياق ، بانهم مساهمون حقيقيون وبصورة غير رسمية في الاقتصاد ، وبالتالي فان هذا القطاع الغير رسمي يسهم ويتدخل في تكوين متكامل مباشر مع الاقتصاد بعامة ، اذ ان هذا القطاع الغير رسمي يوفر العديد من المنتجات مثل: الخامات والمعدات والآلات الصغيرة والخدمات مثل : الصيانة والنقل والتسويق للعديد من القطاعات المتعلقة

بالأنشطة الزراعية والصناعية ، ومع تداخل هذه العلاقات فانها تعمل على التعامل مع مشاكل المجتمع بصورة متكاملة تتفاعل مع الادارة البيئية والاقتصادية (د. الجوهرى ، هناء، ص ٢٥٨) .

وهكذا ، يتضح ان احدى الازمات البيئية تكمن في جانبها التنظيمي - الاداري ، الذي يتبلور في هدر قيمة البيئة وهدار لامكانياتها الطبيعية . واذا ما انتقلنا الى بعد اخر ، وهو بعد المتعلق بتلوث البيئة الحضرية ، فان الامر هنا يعزى الى حركة التحضر المتتسارع لاسيما في الايام الاخيرة ، التي عقبت مرحلة التغيير عام (٢٠٠٣) ، ولعل مؤشرات التحضر في العراق لها خصوصية معينة ، خاصة اذا ما نظرنا الى طبيعة الظروف المولدة لذلك ، كتلك التي تمثلت بالصراعات السياسية والطائفية ، مما اعاد تشكيل بيئه المكان الطبيعي ، او كما يسميه كاستللو بـ " التمدن الطبيعي " المتمثل بالبيئة والاقامة (كاستللو ، ص ١٥٥) . ليعاد رسم المكان ايكلولوجيا عبر عملية غزو وتتابع سكاني ، وهذا بطبيعته يشكل ضغطا على مساحات المكان بوصفها غير مخصصة للسكن الى جانب ان هذا الغزو الايكولوجي استنزف قدرات القاعدة الخدمانية والاقتصادية للمدينة ، ولكن الشيء الاخطر من ذلك ، هو تشویه شكل مورفولوجية المدينة ، وعملية التشویه تلك اخذت مسارات عده :

المسار الاول : تلوث الهواء : ولاشك ان هذا الشكل من التلوث يعد من اكثر اشكال التلوث البيئي في عالم اليوم . ولعل خطورة هذه المشكلة تكمن اكثراً ما تكمن في الكميات الكبيرة من الدخان وجسيمات الكربون غير المحترقة والغازات ، وازدادت خطورة هذه الترببات ، عندما اصبح النسق الايكولوجي البشري غير قادر على امتصاص هذه الملوثات ، نتيجة تزايد اتجاه البشرية نحو الاقامة والعيش في المراكز الحضرية . هذا وان مسألة تلوث الهواء في البيئة الحضرية انما تتمد لتشمل اشكال اخرى اكثراً خطورة تتمثل في الجسيمات الدقيقة واكسيد الكبريت واكسيد النيتروجين والهيدروكربونات وائل اكسيد الكربون والملوثات الاشعاعية والمواد المسيبة للضباب الاسود (د. السيد ، السيد عبد العاطي، ص ٤٥) . وتعد الجسيمات الدقيقة اخطر ملوثات الهواء ، وهي نتيجة لما يتم احتراقه من وقود بانواعه المختلفة وفي مجالات متعددة سواء في المصانع او مصادر الدخان التي تكثر في المدن بصفة خاصة . ومن اكثر ملوثات الهواء انتشاراً وارتباطاً بحياة المدينة هو الكربون ، ويذكر في هذا الصدد ان المصانع باختلاف انواعها ، سواء كانت صناعات ثقيلة على اطراف المدن ، او صناعات خفيفة بداخلها هي احد الاسباب لتلوث الهواء الى جانب مداخن المساكن التي تتبع في الجو ما يزيد عن مليون طن من الدخان سنوياً ، وهكذا تكشف الرؤية الفاحصة لواقع البيئة في المدينة والملوثات فيها ان المشكلة في تفاقمها هي مشكلة حضرية ، وان اغلب ملوثات الهواء تنتج كما يتضح عن " عمليات احتراق " وهي عملية تحدث بنطاق واسع في المدن والمناطق الحضرية الكبرى (المصدر نفسه، ص ٤٥١) .

إن المدينة ، مكان استهوى واستحق عن جدارة اهتمام الباحثين في التخصصات الأكاديمية ، ليس هذا فحسب ، بل أصبحت المدينة حديث الفلسفه وكتاب الرواية والقصة ، فالمدينة بهذا الاهتمام تستهويانا ، لنلامس تجلياتها الايكولوجية والاجتماعية والثقافية ، وها نحن نحاول أن نصف ونحلل عمليتا التحضر والتحديث ، بوصفهما ظاهرتين متلازمتين لكل مدينة ، ومن ثم ، فإن اختلافا واضحا في الدينامية التي تحرك هذه العمليات ، وتقدم لنا صورا متنوعة من درجات التحضر ، وأساليب التحديث او الحضرية ، وفي العراق ، فإن هاتين العمليتين ، تقدمان لنا بعضا من المؤشرات ، التي قد نصفها بالمتناقضات ، مع ضروريات وشروط الواقع الحضري .

لامواربة عندنا ، إن الإشكالية متشعبة ، وهذا يعني أن مخرجاتها على المستوى الايكولوجي أو الاجتماعي عديدة . لقد وضعنا جملة أهداف نحاول أن نمسك بها ، وكان في مقدمتها ، أن نصف ونحلل ظاهرة التحضر والتحديث ، وأضعين إشكاليات فرعية ، نعدها هنا بمثابة نتائج خلل التوازن بين التحضر من جهة ، والتحديث من جهة أخرى . فارتفاع معدل التحضر ، وعدم استيعاب الوسط الحضري لأعداد السكان المتزايدة ، اخرج لنا زخما من المشكلات ، لعل

أبرزها خلل البنية المكانية للمدينة ، إلى جانب التجلّي الواضح للصراع السوسيو - ثقافي ، بين منظومات القيم الحضرية والريفية ، فضلاً عن مؤشرات أخرى .

العناصر الأساسية للبحث

أولاً : إشكالية الموضوع

لا شك أن المدينة في العراق ، مرت بأطوار تبainت من خلالها خصائص كل حالة من حالات التحضر والتحديث ، ويعُشّر للحالة الحضرية في تاريخ العراق القديم ، أنها كانت بموقع السيادة ، والفضل في ذلك إنما يعود إلى قدرة الإنسان العراقي ، في أن يخضع مؤثرات الطبيعة لقدراته الإبداعية ، التي معها استطاع أن يبتكر وسائل حضرية أصلية ، ظهرت مع استقراره في أول مكان حضري على وجه البساطة ، واللافت للنظر ، إن هذا المكان لم يكن مجرد تجمعاً بشرياً ، بقدر ما كان مكاناً للإبداع ، بمؤسسات عاملة ، وظهور طبقات متنوعة من الكتبة والببر وقراطيين ، والكهنة ، ورجال القانون ، والفنانين ، والعلوم الرياضية والهندسية .

لا نريد أن نوغّل في تاريخ المدينة ، وإنما أردنا أن نبين أن عمليات التحضر والتحديث ، كانتا بمستوى متوازن ، لم يؤشر على الأقل في تلك المرحلة حالة أزمة حضرية . ولكن مع تدفق سرعة حركة التاريخ وتقادم القرون من الأعوام ، حتى غدت عمليات النمو الحضري تتزايد بنسـبـ عـالـيـةـ جداً ، وصلـ فـيـهاـ تـكـدـسـ السـكـانـ فيـ المـدـنـ أمرـ مـخـيفـ ؛ لا سيما بعد أن وجدت المدينة نفسها أمام عجز اقتصادي / تنموي ، محلي ، أكثر منه عالمي ، ليؤشر هنا المأزق الحضري الخطير ،

الذي بُرِزَ في اضطراب مكاني وثقافي معاً ، اختزلنا عُقد الموضوع في إشكالية التحضر (النمو الحضري في المدن) والتحديث (هشاشة القيم الحضرية) .

أمام هذه الإشكالية ، نستطيع القول : ثمة أزمة حضرية فعلية ، تنذر بمشكلات قد نعجز على استيعابها ، ولعل هنا غياب المنظومات الفاعلة ، أو لنقل ضعف أدائها ، يزيد الإشكال إشكالاً ، ويزيد من عُقد الموضوع . هذا ما نريد وصفه على الأقل ، لنقف على التحضر كإشكالية ، وعلى التحديث الذي يتماشر بصراعه مع قيم التراث ، لختزل جميع هذه الإشكاليات في تساؤلين في الأقل ، نعتقد أنهما يستوعبان لحد ما تفاصيل الموضوع . فهل يرافق التحضر تحديث في القيم ؟ أم كلاهما متازمان ؟ وهل ثمة سلوك حضري في المدينة العراقية ؟ .

ثانياً : أهداف البحث

إن النقاط الجوهرية ، التي يروم الباحث الإمساك بها ، بغية تحقيق غاية البحث برمته ، إنما هي تركزت في النحو

الآتي :

١. وصف وتحليل عملية التحضر في المدينة العراقية .
٢. وصف وتحليل عملية التحديث في المدينة العراقية .
٣. وصف وتحليل بعض المؤشرات الفرعية للمأزق الحضري في المدينة العراقية .

ثالثاً : منهجية البحث

إن هناك مناهج عديدة ، ومداخل نظرية كثيرة ، يتحدد من خلالها مجرى البحث العلمي ، والتقصي في ظاهرة ما ، والباحث في علم الاجتماع عموماً ، يتحرك بناءً على ما تفرضه الظاهرة قيد البحث من حركة تتطلب منه توظيفها منهجياً مرجناً ، وفي علم الاجتماع الحضري ، يجد الباحث نفسه أمام منظوريين ، إما أن ينظر إلى الظاهرة المزعزع دراستها من زاوية الوحدة الاجتماعية الصغرى Micro – Sociology ، ومن ثم ، فإنه يركز جل اهتمامه على خصائص الحياة الحضرية ، كدراسة مدينة بعينها ، أو دراسة جملة خصائص اجتماعية لسكان الحضر في منطقة معينة ، أو أن ينظر إلى الظاهرة في إطارها الأعم ، وهو المنظور الثاني Macro – Sociology ، إذ يتناول الحياة الحضرية من وجهة النظر الاجتماعية الكبرى ، ولأن هناك بعض المحاذير وراء التعميم ، أرجئنا التمسك به ، واعتمدنا على الطريقة الأولى (Micro) ، إذ بدءاً تم تحديد إشكالية الموضوع (تحضر – تحديث) ضمن إطار المدينة العراقية ، معتمدين في وصف وتحليل الموضوع على بعض المفاهيم والأدوات النظرية ، لا سيما الأيكولوجيا الحضرية لبارك (R.Park) ، وبرجس (Burgess) ، والمدخل السوسيو – ثقافي لرائد لوييس ويرث (L.Wirth) .

رابعاً : ضبط المفاهيم

١. التحضر Urbanization

يشير التحضر إلى عملية من عمليات التغير الاجتماعي يتم بواسطتها انتقال أهل الريف إلى المدن واكتسابهم

تدريجياً أنماط الحضر ويحدث التكيف إذا ما اكتسبوا أنماط الحياة الحضرية^(١) .

يعرف جيرالد بريز Gerald Breese التحضر : عملية تغير كمي وكيفي معا ، تؤدي الى تحولات كبيرة في خصائص المجتمعات المحلية (المدن والبلدان) وسماتها ووظائفها⁽²⁾. رغم عمومية وتجريدية هذا التعريف إلا انه يميز عملية التحضر من خلال حجمها او نموها المدیني وخصوصية ذلك المكان الذي يتميز بسمات وخصائص تميز المدن والبلدان عن الأماكن الأخرى ذات السمات المختلفة . ويلاحظ أن ثمة شروط يشترطها الباحثون لتعريف عملية التحضر فتلا طرح نلز أندرسون بعد أن رفض فكرة ان تقوم عملية التحضر على انتقال الناس من الأرياف الى المدن ؛ ذلك أن التحضر قد يطال أنساسا لم يغادروا قراهم الأصلية ومزارعهم ، لذلك هو يرى أن التحضر يعني حدوث تغيرات في القيم التي يؤمن بها المنتقلون من القرى الى المدن ، وتلك التغيرات هي بمثابة وصفات اجتماعية جديدة يصبغها أهل المدن الحضرية على القادمين إليها ، ويمكن أن ينطبق ذلك المعنى على حالة المهاجرين.

طرح كلайд ميشيل Clyde Mitchell تعريفا للحضر ركز فيه على فكرة الانتقال الى المدينة والإقامة فيها كشرط للحضر ، فالحضر من وجهة نظره : تلك العملية التي يصبح الناس بموجبها حضريين ، وذلك بالانتقال من القرى نحو المدن ، والتحول من الزراعة كمهنة رئيسية الى مهن أخرى أكثر ملائمة لحياة المدن ، ويصاحب ذلك تغيرات موازية في أنماط السلوك . ومن خلال تلك التعريفات يمكن ان نستنتج بعدين رئيسين دارت حولهما التعريفات وهما : التغيير باتجاه الحضرية ضمن إطار المدينة ، او التغيير بالاتجاه نفسه ولو كان ذلك خارج إطار المدينة . وعموما فان التحضر يشار إليه في هذا البحث ، الى المكان الحضري ، الذي يتضمن الحجم ، والكثافة السكانية العالية ، واللاتجانس الاجتماعي .

٢. التحديث Modernization

ينظر للتحديث نظرة واسعة ، لاكتسائه معاني عديدة ، ولكن المعنى الأكثر قربا للمنطق ، عندما نرى التحديث ، يشتمل على الجانب الكيفي ، الذي يتمظر في منظومة القيم العامة ، التي تحدد أحكام الفرد والجماعة تجاه استحقاقات الحاضر المدیني ، لكن هذا المعنى بحد ذاته يعني غموضا وتحديا بالنسبة لتقليدية الاتجاهات والقيم في المجتمعات الريفية والمضطربة ، التي تعاني تأجيلا للجسم القيمي ، إما التخلّي عن الماضي ، أم المزاوجة بين ممكّنات الماضي واستحقاقات الحاضر (العولمة) . ومن هنا ، فإن التحديث ، يقتبس من جملة المعارف والمهارات المنجزة في الغرب ، ويكمّن السؤال ، الذي يبدو انه محسوم بالإيجاب في حالة اليابان ، في معرفة ما إذا كان تعرض المجتمعات التقليدية (تعرض سلمي أو عنيف ، إرادي أو غير إرادي) للتحديث الغربي ، يمكنه أن يحدث دون أن تكون الهوية الثقافية لهذه المجتمعات في خطر⁽³⁾ .

فالتحديث بهذا المعنى ، عملية تحول اجتماعي ، تتّطوي على التقدّم الاقتصادي وتخصّص الأدوار السياسية والسعى لتحقيق المعقولة في صياغة السياسات والتطوير التقني والتحولات الجوهرية في الأنماط الاجتماعية التي تتطوّي على الحضريّة والقدرة على الانتقال الاجتماعي والجغرافي والتنمية التربوية وتكوين المجتمعات الثانوية ، وهذه جميعا تحول مجتمعا مستندا الى القيم والمؤسسات التقليدية الى مجتمع قادر على اتخاذ خصائص المجتمعات المتّطور، أو الحديثة⁽⁴⁾ .

إن علاقة التحديث بالتحضر ، تفهم هنا ، في سياق مختلف عن بعض ما طرح في بحوث سابقة ، لتحليل المعنى الثقافي للتحديث ، الذي نراه متباطأ ، لحد عده معينا ، لتأكيد حضورية الإنسان في المدينة ، فتلك الحالة المستبطة ، تفرض عليه سلوكا ، يحدد انسياقه الطبيعي لمثيرات التحضر (المدينة) ، ومن ثم فإن هذا السلوك الحضري من شأنه أن يعمل على استقرار المكان الحضري ، فهو يفرض تسامحا اجتماعيا ، يراعي فيه قدسيّة الجماعات العرقية ، والدينية ، فهل هذا التوازن ، متواافق في بناء المدينة العراقية ؟ .

مؤشرات المأزق للحالة الحضرية في المدينة العراقية

أولا : التحضر الزائد وخلل البنية المكانية

إن عملية التحضر " Process of Urbanization " ، ارتبطت بطرفات سريعة في أحجام المدن والأرياف ، وأعداد السكان بشكل يدعو وصف هذه العملية بـ " الثورة الحضرية ". إذ تضاعفت أحجام المدن مرات عديدة ، والأرياف هي الأخرى تزايد سكانها ، فكانت قراها ومستوطناتها ، ومما زاد من تضاعف السكان الحضر ، التغيرات الواسعة التي شهدتها علاقات الإنسان بالأرض ، فاتجه الكثيرون من سكان الأرياف إلى المناطق الحضرية ، وكانت الأرياف بمثابة المستودعات البشرية التي تغذى المدن والتجمعات الحضرية .

فالعالم في بداية القرن التاسع عشر ، لم يكن من سكانه في المناطق الحضرية سوى نسبة قليلة لا تزيد عن (٢،٥ %) ، فمن مجموع سكان العالم الذي قدر في هذه الفترة بحوالي (٩٠٠) مليون نسمة ، لم يكن منهم يعيش في مدن تزيد في أحجامها عن عشرين ألف نسمة سوى حوالي (٢٢) مليون بشر ، وارتفعت هذه النسبة إلى (١٠ %) مع مطلع القرن العشرين ، إذ قدر عدد سكان المدن في بداية هذا القرن بحوالي (١٤٨) مليون نسمة (٥) .

إن المعطيات أعلاه – على قلتها – لم تؤشر حالة أزمة حضرية ، لسبب منطقى ، ان الأرياف كانت صمام أمان للمدينة بتزويدها بالمؤن والاحتياجات ، التي تحافظ على استقرار المكان الحضري . لكن مع تزايد المشكلات البنوية في المجتمعات النامية ، كالحروب والمجاعات وسوء فاعلية التربة الزراعية ، ومشكلات اجتماعية استثنائية ، كالعنف بتتواله الطارئة لا سيما في العراق ، أسهمت جميعها في وضع الحالة الحضرية موضع المأزق ، الذي اختزل في مقوله فضفاضة (تحضر زائد – تحديث ضعيف) . لا بد أن يكون التوازن بين الحالة الحضرية والحياة الاقتصادية متحققا ، كي يستقر المكان الحضري ، والتوازن هنا يفترض ان يكون مبني على أساس التوازن / التوافق ، مع الظروف البيئية من جهة ، ومع الدافع او الغاية الكامنة وراء ذلك التجمع السكاني / الحضري ، وصولا إلى التحكم بالأعداد البشرية المطلوبة وبدون هذه العلاقة البناءة ، فإن المسالة تصبح مختلفة ، وفي هذه الحالة توصف عملية التحضر بـ " الالاتناغم الحضري " Disharmony Urbanism ، او بالإشكالية او المشكلة Problem (٦) . وتبدأ المشكلة هنا ، عندما نلحظ بوضوح المكان الحضري مختلف البنية ، وما يؤيد ذلك ما ذهب إليه " روبرت بارك " Robert Park ، عن وجود ظاهرة تحضر زائد او مفرط Over Urbanization ، وينتشر هذا النوع في العديد من المجتمعات المختلفة ، وفحواها ان معدلات التحضر أعلى بكثير من معدلات التنمية الاقتصادية ، بمعنى ان زيادة نسبة سكان المدن لا ترجع الى تزايد الحاجة الى عمالة داخلها ، نتيجة لظهور مشروعات صناعية واقتصادية او اجتماعية جديدة ، تستدعي وجود المزيد من الأيدي العاملة داخلها ، وإنما ترجع الى سوء أحوال المناطق الريفية والمحلية المجاورة للمدن ؛ لتزايد السكان بها وعدم

وجود فرص العمل والارتزاق لهم ، الأمر الذي يدفعهم دفعا الى الهجرة للحضر او المدن لعلهم يجدون فيها فرصا أفضل (٧)

إن التحضر الزائد – المشار إليهـ أعاد تشكيل بنية المكان الحضري ، متحولا به من تمایز ايكولوجي / حضري ، كاستعمالات الأرض وظيفيا دون ضررا او ضرار يلحق بالإنسان والمكان ، الى اضطراب ايكولوجي / حضري ، تمأسـر بمستويات خطيرة ، كالتزاحم على مساكن المدينة ، التي وصل بها الحد الى ضيق في ممارتها وتعرجات لأزقتها ، مفتقرة الى التنسيق والتخطيط الواضح ، وما رافق كل ذلك من مشكلات اجتماعية واقتصادية وصحية . وقد نبه احد السوسيولوجيين الحضريين ، وهو " لويس ممفورد " Mumford الى خطورة خلل البنية المكانية للمدينة ، وما يتمخض عنها من نتائج ليست حميدة ، فهو يصف تلك المخاطر في عبارتين هما : " صراع الفردوس " ، و"صراع الجحيم "، لما يت ked الساكن في المدينة من ملل وسأم جراء المساكن المزدحمة والشوارع المكتظة بالبشر ، وما صنعته يد البشر ، ويرى بعض المراقبين في هذا الإطار ، إن هذه الظواهر التي – أشير إليها – ليست مرعبة ، بقدر ما يترتب عليها من نتائج مثل : الجريمة والانحلال والانحطاط الخلقي ، والسلوك غير الحضري ، والانحراف الذي يستشرى في ظل الحياة الحضرية (٨)

لاشك أن خلل بنية المكان الحضري ، يرتبط اشد الارتباط بظروف الأرياف وما تعانيه من خلل في قاعدتها الاقتصادية ، مما يدفع بعملية التحضر نحو مستويات غير صحية ؛ لذلك يؤشر أن الدافع الأساس للهجرة هو انعكاس طبيعة الأوضاع الاقتصادية ، التي تميز حياة الغالبية من الدول النامية ، وربما العراق هو مصدق لذلك . فالظروف البيئية المتذبذبة ، وضعف قدرات الأرض على الإعالة والإنتاج ، يفرض على ساكن الأرياف فرصا محدودة للعمل والإنتاج ، وتكون النتيجة مدخولات سنوية محدودة ، وقلة في العوائد المالية . وتبقى عندئذ فرص الإنفاق والاستثمار الازمة لتطوير الحياة الاقتصادية متذبذبة وعجزة عن امتصاص الزيادات السكانية الكبيرة في مناطق الأرياف (٩) . فزيادة السكان في الأرياف والقرى تفوق معدلات اتساع الأرضي والإنتاج ، فضلا عن غياب الخدمات الاجتماعية والمؤسسات من مدارس ومعاهد وجامعات ومستشفيات وشركات .. الى جانب اقصيار المشاريع التنموية الكبرى على المدن دون الأرياف كل يدفع بالريفيين الى الهجرة (١٠) .

إن ظاهرة هجرة الريفيين ، هي ليست دائما حالة سلبية ، وإنما لها وظيفة ايجابية ، اذا ما تيسر لها ظروف ملائمة في المكان الحضري ، ولكن الحال مختلف عندما ننظر الى أوضاع المهاجرين وطموحاتهم تجاهه بالإحباط على مختلف المستويات ، بل أنهم يصبحون أكثر بؤسا عند تواجدهم في مناطق السكن العشوائي Slum (١١) . ويرى تشارلز أبراهمز ان تدهور الأوضاع البيئية والاجتماعية والاقتصادية في المناطق العشوائية ، يرجع الى ارتفاع اعداد المهاجرين الى المدن وتكسهم في تلك المدن (١٢) . إن ما ينضاف الى عدم استقلالية المكان الحضري هو أن نرى باستمرار ، انتشار الأنماط والعادات السلوكية للمهاجرين ، في المدن ، فقد يحدث أن ينتقل شخص للإقامة في المدينة دون أن يتقبل الأنماط السلوكية الحضرية ، ودون أن يترك عاداته الريفية كليـة ، كما يحدث أيضا أن ينتقل احد الإفراد للإقامة في الريف دون أن يفقد حضريته (١٣) . لاشك بعد هذا الاستعراض ، أن نرى هناك تخمة حضرية واضحة المؤشرات في بنية المدينة العراقية ، و تلك الحالة المأزومة تعمل على اضطراب صور السلوك الحضري .

ثانياً : صراع المكان السوسيو - ثقافي وإشكالية السلوك الحضري

إن للمكان ذاكرته ، وان شئنا القول : إبداعاته ، إيماناً بـان الذاكرة هنا ، ذاكرة إبداع ، أضافت ، وابتدأت اجتماعيةه ، منذ أن ابتدأ الفاعل الاجتماعي يلامس عمليات التغيير في وقت مبكر من وجوده ، سبق من خلاله كل المجتمعات ، التي بقيت رهينة الليفاثان " الطبيعة " وأسيرة الصراع الاجتماعي / الاقتصادي . لم يرضخ الإنسان العراقي / السومري ، لخيارات الطبيعة وانقسامات او تنوعات الاجتماع البشري ، معيناً بذلك تخطيه لهذه النقاولات ، ومن هنا بدأ تحدي الإنسان الصارخ لضغوطات الطبيعة والمجتمع البشري ، مرخياً الحال لإسقاطات العقل الهدافة ، في ضرورة فهم الاجتماع البشري ، على أنه اجتماع لذوات فاعلة في حركة التاريخ ، فأشرت تلك الفاعلية أول بزوغ مديني / عقدي / اجتماعي ، تكللت بمؤسسة النشاطات وصور الفعل الاجتماعي في المكان الحضري .

إن أول تجربة ، خاضها الإنسان على كوكب الأرض ، كانت ناجحة ونجاحها تمثل في عطاءات معرفية وجمالية واقتصادية واجتماعية ، تعدد حدود اللا منطق ، التي أشار إليها توماس هوبز (١٥٨٨ - ١٦٧٩) ، عندما كانت جماعات ما قبل الاجتماع الحضري تعيش حالة اقصاءات واقتلالات وفرضى عارمة ، ولكن الإنسان الحضاري القديم استطاع بحنكته الإبداعية أن يتخطى تلك الممارسات ، مما حدا بـ " Gorden Childe " الإقرار ، أن ما حدد في حضارة وادي الاندس من تحولات سواء في المجال الزراعي ، أو الحرفي ، ومجالات أخرى كالتصور والتفكير ، إنما هي انتقلت بفعل المراكز الحضرية ، التي بنتها الحضارة الرا馥ينية القديمة (...) ، كما أثبتت برديات تل العمارية ، أن المدن الرا馥ينية القديمة وبابل على وجه الخصوص ، أثرت في أحد أهم مدنیات الري القديمة (مصر الفرعونية) ، في مجال التفكير بالوحدة مع وفي العلاقات الدولية وإدارة نابهة للتعامل الدبلوماسي ^(١٤) .

إن فكرة الزعامة الحضارية للعراق القديم ، إنما هي يفترض منطقياً وعلمياً ، أن تكون هكذا ؛ لأن السجال الايكولوجي / الاجتماعي ، كان متوازناً ويقوم على أساس التعاون التعايشي ، ولكن عندما ابتدأت المشكلة ، حتى اتخذ الصراع جلباب جديد ، غير الصراع الذي كان سائداً في أول بزوغ للتفكير المنطقي مع الطبيعة ، فتحول المكان إلى صيورة ، لا نعرف متى تتوقف ، فضلاً عن كونها خللت بنية المكان نفسه ، وأصبح الصراع ذو وجهين ، تطبع الوجه الأول ، بتصادم القيم (تحديث - ريفنة) ، أما الوجه الآخر ، فتطبع بصور من السلوك الاحضري ، التي يمكن ملاحظة مؤشراتها في المدينة العراقية . إن القضية الأولى ، وهي تصادم القيم ، مسألة أشير إليها من قبل باحثين وعلماء اجتماع متخصصون ، ولكن ما يميز هذا التصادم ، انه جعل من الحضارية والريفية طريقة للحياة تتناقض باستمرار ، مخرجة لنا اختلالات مكانية واجتماعية ، هذه الاختلالات جلبت معها اضطراب في الرؤية ، هل المكان ، حضري أم ريفي أو انه حضري - ريفي ؟ وكيف السبيل تجاه حسم العلاقة (تحديث - تريف) على المستوى القيمي .

إن ثلاثة من الدراسات التي اجريت حول هذا الموضوع ، اكتفت بتأشير وتوصيف تلك الحالة ، وربما دراسات الوردي واحدة من هذه الدراسات* . ولكن يُعذر الوردي وغيره من الباحثين في هذا الخصوص ؛ فالموضوع بجملته معقد ، وهو يرتبط أصلاً بخلل بنويي / اجتماعي عام ، ما زال مؤشر التنمية الهدافة إن لم يكن غائباً فهو ضعيف ، وان كان ضعيف فهو على مستوى التحضر المادي ، أما مستوى التحديث (القيم) ، فهي ما زالت رهينة الدفاع عن نفسها أمام القيم الريفية ، ومن ثم ، أصبح السلوك في المدينة سلوكاً يتحدد بناءً على مخرجات عملية الصراع القيمي . فالصراع هنا لا

يعطي مجالا للحديث عن اختلافات الموطن والإقامة ، التي تحدث عنها لويس ويرث "L.Wirth" ، والتي بالإمكان الحديث عن بعدها عن أنماط مختلفة من السلوك وطرق متمايزة من أساليب العيش والحياة ، ومن ثم وفقاً لهذه التصورات تتميز عملية التحديث والريفنة ، حالات نفسية واجتماعية ، أو طرق للحياة يمكن قياس مؤشراتها من أشكال العلاقات وانساق التفاعل ومحددات السلوك^(١٥) .

لكن ما يلاحظ ، أن ليس هناك استقلال نسبي للمكان الحضري والمكان الريفي ، ومن ثم ليس هناك استقلال قيمي ، فالتحضر في المدينة العراقية ، مؤشر مرتفع ، والحقيقة ان ارتفاعه ليس ايجابيا ، لأن مقاييس التحضر مثل : الحجم والكثافة واللاتجانس ، التي – أشار إليها – ويرث ، لم تستبع معها خصائص هذه المقاييس ، كالخصوصيات السلوكية ، والتسامح الحضري وتقسيم العمل والمنافسة وما الى ذلك .

إن واحدة من تبعات خلل التوازن (تحضر – تحديث) ، ان تحولت بنية المكان الحضري إلى صراع اثنى وطائفى ، مما أعاد تشكيل التمايزات الاجتماعية باقصائية مفرطة ، أقحمت في هذه العملية ، الانتماءات الفرعية / التقليدية ، فأصبحت من خيارات التحرك الجماعي مكانيا^{*} . فالسلوك الحضري في المدينة العراقية ، ليس سلوكاً تحدده خصائص نمط التحضر – السالفة ذكرها – فهو سلوك مضطرب ؛ بسبب اضطراب المكان أولاً ، واضطراب الاجتماع الحضري ثانياً .

ثالثاً : هل ثمة تسامح اجتماعي / حضري ؟

إن ما يكشف عنه المجتمع الحضري من درجة كبيرة في اللاتجانس بين جماعاته ، طرح سؤالاً صريحاً ، هل من ضرورة لتسامح اجتماعي ؟ بطبيعة الحال ليست الإجابة واحدة ، إذا ما نظرنا إلى بنية المجتمعات التي تقسم بين مجتمعات حضرية متوازنة ، ومجتمعات حضرية مضطربة ، تبدو الإجابة من وجهة نظر محلية أكثر صعوبة ، إذا ما أخذنا بعينة تامة ، الانقسام الهوياتي / الاجتماعي في المكان الحضري ، فهذا الانقسام بحد ذاته ، يؤجل الحديث عن التسامح الاجتماعي / الحضري ؛ فالتسامح في الأنماط السلوكية سواء النمط السلوكى العام ، او النمط السلوكى الخاص ، حالة خُدش فيها ، فليس هناك تراث حضري مشترك ، يلتقي عنده الأفراد جمعياً ، وليس ثمة أيضاً صيانة للسلوك الخاص ، فهو أيضاً لم يتحرر من قيود الطريقة الريفية في الحياة .

فالسلوك العام في المدينة ، لا يساند كما يفترض له أن يساند ؛ بحكم أن المجتمع الحضري مجتمع مفتوح ، يسمح بتعددية الثقافات وتتنوع الممارسات العقائدية ، بل أن انفتاحية المجتمع الحضري ، قيدت بإسقاطات الظروف الاستثنائية ، كالعنف الاجتماعي Social Violence وما تم خوض عنها من تهجير وتمزيق لمكونات النسيج الحضري .

إن المعادلة الغربية ، التي تؤول معنى الحياة الحضرية في العراق ، تختلف تماماً عن التي وضعها "L.Wirth" ، فالأخير اعتبر التسامح الاجتماعي ، ضرورة من ضروريات محددات الحياة الحضرية (الحجم ، الكثافة ، اللاتجانس) ، ومن ثم فالمجتمع الحضري ، ليس مجتمعاً غير معياري ، يفقد إلى ضوابط السلوك ، وإنما يعني أنه لا يهتم ولا يعني إلا بتنظيم السلوك العام ، أما السلوك الخاص ، فأمر يتسامح فيه ، طالما أنه لا يتعارض مع الأنماط العامة للسلوك ، كما أنه يسمح بتعدد الثقافات الفرعية إذا كانت لا تتعارض مع الإطار الثقافي العام^(١٦) .

إن فرض التسامح ، في مجتمع المدينة ، أمر يتطلبه واقع ممزق ، وهنا لا يأتي الفرض قسرا ، وإنما النهوض بنظام القيم الحضرية من جديد ، إنما يتم عبر وساطات تحديثية فاعلة ، ومن ثم يمكن القول : إن هناك قيم مستقلة ، بمعنى أنها لا تخترق او تهشم بوساطة قيم طارئة ، ولأنها طارئة ، فهي معرضة للتلاشي ، وهذه هي نقطة القوة التي تتمتع بها القيم الحضرية ، ولكن كل ذلك يعتمد على فواعل اجتماعية ، لعل أبرزها نخبوية التحديث ، كمؤسسات المجتمع المدني ، والطبقة البرجوازية* ، الى جانب مدى قناعة السلطة النخبوية بتيار التحديث .

رابعا : القلق الحضري للإنسان

يتشكل الإنسان حضريا ، عندما يصطدم بمثيرات المكان ، التي تدفع الإنسان دفعا نحو تمثل ممارسات سلوكية تساعده على التكيف مع الحياة الحضرية الجديدة ، ومن هنا وصفت تلك الحالة بأنها حالة سيكولوجية / عقلية ، تنتاب الإنسان وهو يغادر عالمه الصغير (القرية) ، حاطا برحاله في المدينة ، وهي نصيحة قالها أحد الريفين القادمين من الشمال عن يوركشير بأنها " ليست مجرد منطقة ، ولكنها حالة عقلية " ^(١٨) .

ولكن عندما لا يحسم الفرد خياراته المتأرجحة ، يصبح عرضة لقلق سلوكي واضح ، وهو قلق ما زال الإنسان العراقي في المدينة ينتجه باستمرار ، سواء بمارسات معرفية ، او سلوكية ، او وجاذبية . إن الحالة التي أكدتها " لويس ويرث " ، وهي أن المثيرات الحضرية تعمل على تشكيل سلوك الفرد ، فهو يعني بذلك ، أن المكان الحضري مستقل ماديا وثقافيا ، وبهذا نستطيع أن نحسن القلق الحضري ، ولكن الأمر مختلف تماما في الحالة الحضرية العراقية ، إذ نرى الفرد فلقا ، لا لكونه يتأثر بمخرجات التحديث ، وإنما قلقه يفسر هنا ، بداعي أنه لا يستطيع أن يتحضرن ، فيتعرض لوصم التربيف ، ولا يمكنه أن يريف سلوكه ، فيوصف بالخلاف ، وبهذه المعادلة القلقة ، فالقلق يبقى مستمرا في المستوى القيمي ، أما المستويات الأخرى لا سيما المادية ، فهي تقارب فيزيقيا (قصور - عشوائيات) ، وبهذا فإن القلق الحضري ، قلق في القيم (التحديث) وقلق في المكان (التحضر) .

الخاتمة

لاشك بعد أن قدمنا وصفا وتحليلا لظاهرة امتدادها عميق ، وتأثيرها بلنيغ ، اتضحت بهذه العجلة ، أن عملية التحضر والتحديث وصلتا الى حالة توصف بأنها متازمة ، ولهذا ما يبرره موضوعيا ، ممسكين هنا بمحركات الأزمة .

فكان أول الإشكاليات ، أن وصفنا التحضر ، انه عملية أسممت في خلل البنية المكانية للمدينة العراقية ، فأصبح ما يمكن وصفه بالقلق الحضري ، الذي يتماشر في التزاحم الديكولوجي – الاجتماعي (مبان راقية – عشوائيات) .

ثم انتقلنا الى الإشكالية الأخرى ، والمتمثلة بالصراع السوسيو – ثقافي ، الذي يتمظهر في سلوكيات وأفعال اجتماعية قلقة هي الأخرى ، فضلا عن ابعادها المنطقية عن المثيرات التي أشار إليها لويس ويرث ، مما يدعو الى اعتبار السلوك في المدينة سلوكا ليس حضريا بالمطلق لكن لا يلغى المدينة وجودا ، وإنما يشوهها ، مما يعطي مجالا للنهوض بواقع المدينة .

لم يقف تأثيرنا عند هاتين الإشكاليتين ، وإنما صدنا إشكالية متعلقة بالتسامح الحضري بين مكونات المجتمع الحضري ، والتسامح هنا ، يتضح تجليه ، عندما نرصد سوء صيانة السلوك العام ، الذي يظهر على توازن العلاقات الاجتماعية ضمن النسيج الحضري . إذن يتضح بعد هذا الوصف أن نستنتج حقيقة عامة مفادها : أن الأزمة في المدينة ، أزمة في التحضر (المكان) وأزمة في التحديث (القيم) .

الوصيات

- استيعاب الأعداد المتزايدة من السكان ، من خلال تطبيق سياسة إسكانية تكون ضمن إستراتيجية طويلة المدى و شاملة ، وهذا يعني أن السياسة الإسكانية لابد أن ترتبط ببرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية في داخل البلد .
- إن عملية استيعاب الأعداد الإسكانية المتزايدة ، لابد لها أن تقرن ببرامج الإعانت الإسكانية المتعلقة بالمحفظات والدفوع الضرورية ، بمعنى آخر أن لا تحكر الجهات التنفيذية الإشراف على

المشروعات الإسكانية وتنفيذها ، بل أن يأخذ دور الأفراد والجماعات في المشاركة في المشروعات الإسكانية .

- تعزيز برامج التوعية ، سواء في تطوير وتنمية قدرات ومهارات الأفراد ، أو تطوير مفاهيم وأفكار تناغم الحياة الحضرية ، وان تساعده هذه البرامج على تأقلم وتكيف الأفراد للأنماط الحضرية ، وتوكل عملية البرامج هذه الى جمعيات ومنظمات محلية .
- قيام الجهات المختصة بفرض رقابة على الممارسات التي تتنافى وقيم التحديث في المدينة ، من فرض غرامات مالية تجاه كل من يعبث بالمكان الحضري .